مختصر نظم الفرائد ومبدى

الفوائد لمحصل المقاصد

- لقصيدة احمد زكري التلمساني في التوحيد -

- نسخة حجرية بفاس -

أخبرني صاحب المنظومة المسمى وحيد بالشيخ الصغير داخله
بيت الكبير وقبيلها الحاجب المنقض الأصولي البروي
المعبر المناخي الخ الشيخ الفقيه أبي زرعة والأصلي
الصفطاوي وغيرهما الحاوي لأصول ما بالحاجي يتعلق بالحس
العلم جمع عويص جمعها الكلية وبسطها وفرعها أصل
تقرير فكان ذلك سبب اشتغاله بالعلم له فريدا على المنظوم
كتاب في القضاء وبقية الكلام يشرح مختصر ابن الحاجب
وله مباحث كثيرة بالمعيار تولى في صفر عام ووكله في أخر عشر
جمادى الثانية بزاوية الخطيب ابن زرقون وغيرهم ودفن بمقابر
مع الأصلي الصوفي في جمادى الثانية رحمهم الله تعالى من كتاب
المفتاح للشيخ أحمد بابا كما نبه عليه أحمد عشر وغيره وبوا الدرس
والتعليم
ومع هذا التطويل لم يذكر اسم الناظم وهو يوسف بن محمد بن
أحمد بن محمد بن زكري التلمساني المتوفى
على 899هـ
1053

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

يقول العبد الفقير الى الله الغني تقي مغفوره
زين وجمال احمد بن محمد المشهور وفقه الله
لفهم نفسه وجعل خير ايامه يوم ارجع رمسه

الحمد لله على سوابغ عوارفه والشكر له على ما
خولنا من عظيم معارفه والصلاة والسلام على محمد نبيه وخيرته صفوته
وعلى آله وصحابته المهتدين بهديه والقائمين بحجته وبعد
فلما عرض لي ان اختصر من كتاب الرشد نظم الفرائد ومنبع الفوائد وهي
شرح عقد الفرائد وقصدت ان اقتصر فيه على حل الفرائد الاظهر وان
اتجاوز عن متعرض لغوامض الاسرار وتدقيقاته وكان يتوقف فهم
الكلام عليه والله المستعار وعليه التكلان

يقول العبد الى الله احمد بن زين الله احمد
والله اسأل ان يوفقني فيما علم اصول الدين مع ما انضما
فحكى الغرض الذي اراد من اخراج الكتاب وما يتضمن اغراض واحد الاول ان
اسم المؤلف والثاني فعل الحمد مع الثناء بالسراء على قصد التعظيم
تعلق بالحفظ بل اول العوارض والثاني فعل يشبه بمن تعظيم المنعم بسبب
لا فعل صدر منه كما ذكر في الحمد اولا عتقاد انه محسن بالجملة او محسن
او خلق فيه بسببي لا زيادة وتقديم لفظ الجلالة على احمد واشكر للحصر او
التعظيم والذي سبق بعضه وهي مشتملة على اصول وفروع فاصولها
علم التوحيد وفروعها كونه اطلاعا فيه على ما لعلوم الشرعية فروع
عنه والاحتراز الغفلة فيشغل القلب بتطهيره لان الصدر يفتخر الفهم به
بعض اصحابنا فحكى الله تعالى على ما افهمه مما قرره الفاضل من علم الاصول
الذي وقع على ما افهمه الذي فاتح لم يوجد من قبل

النبي انه لا اله الا انا فاعبدون وقد اشتمل قوله لا اله الا انا فاعبدون
على جميع اصول الدين وقواعده وقد نظم واضع هذا الكتاب جميع ذلك
في ثمانية ابيات تكميلا لما قبلها ۞

✧ يعلم الناظر بالاستدلال ✧ بالذات والصفات والافعال ✧
✧ وقد يكون ذا بلا استدلال ✧ وقتض فضل الله والانعام ✧

الذات يتعلق بالاستدلال وهو افادة الدليل انه استدلالا لاجل
معرفة الذات يعني ان التوحيد وما يتعلق بذات الله تعالى وصفاته
وافعاله يعلم الطالب بطريق النظر والاستدلال وقد يعلم بلا تعب
وقتض الفضل والانعام يعني قد يعلم بلا تعب ومشقة وهذا لاهل المعارف
الربانية فان نظرهم لا مرية فيه وتوقف العلم على النظر انما
هو بحسب العادة ويجوز في قدرة الله ان يجعل العلوم النظرية الا ان هذا
لم يقع الا للنادر من الاولياء

✧ فيه التعرض وقتح الضرر ✧ والاجتناب والاشتراء الاهم ✧

قوله التعرض تطلب المعرفة حتى يحصل يقال تعرضته اذا تطلبته حتى عرفته
وقتح الضرر تقبيح قبول المعارف والمراد بقتح الضرر اعتقاد ان الاشياء
وقوعها الى الله تعالى او واجب الامور
واشتراء الاتباع اي الله تعالى او تعرضه خفايا الامور وانما اشتمل
على التوحيد

✧ اعلى المالم دعيه الخليل ✧ حجته فاحتج بالدليل ✧
✧ فحج قومه فنالها الحجة ✧ اوضح باحتجاجه المحجة ✧
✧ لقيه فمنه بروح ايد ✧ بان تفقد واضطفاه فرشدا ✧

شرفهم فيه يقوم على التوحيد ومن اشد ادلته على احتجاج ابي ابراهيم عليه
السلام على ابطال الالهية الكواكب والاصنام وغيرها قال الله تعالى

اللهم صل على سيدنا محمد

يعني فرغبات او ولما شعر الفؤاد غلفه الذي فيه واضطجاعه ايلاه
ضمير واضطجاعه يحتمل ان يعود على الله وعلى الخليل من اضافة المصدر
الى الفاعل او المفعول ويحتمل ان يكون بدلا من شعر ويكون من فواد بروح ص

وان شئت العاقل الكمال ✤ فوقه والجهل اسفل سافل
كمالة بالقوة العلمية ✤ والعقيقة هي اشرف شيء
من عقله تعقل المعقولات ✤ الآن منها تعلم المجهولات

شبه الصدر مظروفا على سبيل التخييل ومن فؤاده يحتمل ان يتعلق بيروح
والعقار ما يعقر وجاء له على الاصل ويحتمل ان يكون مقطوعا
على قوله

ويحتمل ان في يد الخسار ... افقصوه

فرغظم وكما احياها بالعمل وكما ازداد نسبا او بالعلم والعمل وعني
بالقوة اشارة الى الحال المستوفى والملكة فعلى والعملية اي والعالمة
العملية ويحتمل ان يفرد القوة العملية وجعل الملائكة هي القوة في
العالم الانساني للبحث وقد ذكرنا نقلا عن الشيخ ان الشيء عينه قد تكون القوة
العلمية والعملية اذ لا عبرة بغير الشيء عينه فيها والعقل والشيء عينه
كلي والمقصود منه العلم بالله تعالى وما عداه مقصود وسيلة اليه
قوله من عقله تعقل المعقولات البيت ضمير عقله يعود على العاقل
وتعقل يحتمل ان يكون مصدرا فيكون مضموم الفاء ويحتمل ان يكون
فعلا بفتح الفاء والمراد بالمعقولات الامور والحقائق التي ينالها
منها الى ما هو ويحتمل ان تعقل قلة المعقولات نادرة من العقل الذي
منح الله الانسان ونبه به على سائر الحيوان وهو تنبيه على ان
العقل من اعظم النعم التي يجزى بها المحسنون وهذا المعنى ان العقل مبني
التعقل بناء على ان العقل غريزي ينمي باجتناء المعقولات ومن قول

المحاسبي

المحاسبي والرد على قول القائل بمعرفة بعض النعم دون الله وسبب
فناء ذلك إن شاء الله

وعلمه بالعلم المعلوم مانع ... من الإلهية والنبوة أتى
يفصل من دلائل الإطلاق ... وإن نفسي معرفة الخلاق
بهما ودل الكل عن إنطاله ... بكمال واخوار حال الآله

حتى يقول إن دلائل العلماء الإلهية والنبوة إنما تحصر بها دلائل الإيجاد
والتدبير وهذا النظار إلى قوله حسبما ذكر حتى يعلم أيلافنا ورحلة فإن وهبي
نفسه حتى يتبين لهم أن الحق في مثل المعنى حتى يعلم وأقام صنعنا
بوط فإن الدلالة على أن لها صانعا حكيما وإن نفسه لهم كإنوار الطبيعة
في علقة ثم مضغة ثم إلى بلغوا وتفعلوا حتى يتبين لهم أن الله هو الحق
لا ما يقبلونه من دون قال الواحدي وأعد لنا فإن أمن ومعنى الفاكهة
من فواكه الأرض وكذا الفاء في السماء فواكهه وإلا إنما قوله وعلم
إذ علم العقل ومعه مبتدأ خبره يحفظ ومعرفة مبتدأ أيضا خبره جملة يكمل
حال الآله وما يتعلق بيكمل وإخوار الدال من الطالب داعي العالم
أو يتعلق بيكمل وهذا الكلام أو فيه تعيين إذ يكمل جملة إخوار حال الآله
الكمال نفسه بمعرفة الحق وكما يتعلق لا يتعين ذا الدال تقديم ما على عامله
لإفادة الحصر ولو قدم أيضا من دلائل على يحفظ ليدل على الحصر لكان
أحسن ويحتمل أن يكون معرفة خبر مبتدأ محذوف إذ هذه معرفة الخلاق
والفرجة إلخ قول أبي شي

يستغرق الحق الدليل فدنصب ... كما الذي يشهد كما يجب
للعارف الشهود إوط والمجز ... كفى به على الخلا بأن شهيد

حتى قال السيد ابن عطاء الله هو الطالب النسي واعلم أنه زاد لما انضيف
من طلب الحق لا من يشهد كرؤية الشاهد حتى يفرض الشهود

على أن يحتاج الى وليل وتحوه أن المعرفة باعتبار تفصيل الفصول إلى التمام الكشيم
ضرورية وأداؤها من الكايدان فاهو غيبي
بعض صوره من اقامة وليل وأما تحوه أولى بعضاً من الدليل أن الوضوء
اتجعل الجعل إذا تكون الكايدان مقوضة إليه وليس تشغل بها وضوء
قعة حتى تفوت الفرض أو مل لها من الوضوء ما ليس له حتى تكون من الأهم
له وإذا كانت الكايدان مقوضة إليه فليس لها ذا الأمر حيث ذا الأمر الأول
من الذي والأحاديث الفصول أفوضت بها وصل الله تعالى الأمة وما كان
الحكيم هو الفرض فإنه سبحانه وتعالى لم يوقف عنده ما ولم ينبعد الى فوق فيه
عين الجناب فقوله أوقاته الجميع مرفوع بالشهود نصباً بالعقل
به فقوله كبي به على الخلاف تسميته هو إشارة الى قوله تعالى أولم يكفهم
في ثبات الأمر على كل شيء وتسميته فصل وبرهنة محمول على الاستعمال بالأمانة
على الموى وهي كلمة بين العوام وفيها وقع التكليف وبجزما على الاستعمال
بالموى على الرأي وهي كلمة بين الخواص

✧ لا يشتهر الذي قبل الشغل فيه ✧ ومن عليه يشتغل فانتبه ✧
✧ قد لاح لك الشغل بالموقت ✧ أتم من قبوله بالأحق ✧

فقول السيد أتم هذا الذي قشناه بين من يشتغل فيه ومن يشتغل
عليه المشتغل فيه عمرو أتم لأهله وانتبه لأتم من وجود أصله والاشتغال
عليه من هدم الفصول التي والأمتى غاب حتى يشتغل عليه ومتى
بعد حتى تكون الكايدان من الموطنة إليه فقوله فدع الاشتغال
بالموى البيت هو تأكيد لما قبله وأتم منصوب على الحال والاشتغال
✧ قد أكمل الموعود بالمشاهدة ✧ من السيل عن الجامدة ✧
✧ حصوله من الوعود المزدجة ✧ نبح أن سيم رفع الزدجة ✧
✧ وجهه وخصه بالعالم السمت ✧ به لتنبيه الشغل فاعلما ✧

عليه السلام أثر اجتهاده على فؤاده إذ وجمه وجمى للذود على السماء
والأرض منيعا وما زاما لمنكبيه وقد عنى بكلام الله إبراهيم
عليه السلام استدل بنفسه بالله عز وجل على العوالم والآثار كقوله
تعالى أولم يكفهم أنه على كل شيء شهيد وكقوله سبحانه قل أي شيء
أكبر شهادة قل الله

وقد علم التوحيد بالافتقاد ✦ إلى الطريقين بلا ارتياد
وكل ما غاب عن التكليف ✦ فقد يعيد النفس عن شغفه
فنجمه قد اقتضاه الذكر ✦ أجل ما يقول مبتدع الورى

فلما أعمل إبراهيم عليه السلام الطريقين استدل بالأدنى على الأكبر
وبما كان في العوالم وبما استدل على فقره وقد استدل بالأدنى على الأكبر
وبما كان في العوالم وإنما سأل لنفسه وقد يؤتى الرشد من شاء من الورى
قبل المهدي والكافرين حال من شاء هذا المكرم قبل الإيواء وباء بالاستواء
للمصاحبة إذ يدل كونه التوحيد وصاحبه للاستناد إلى كل من الطريقين
قوله وكان من حجج عن قلته الهيبة فواستناد إلى خصة الطريقين الله
السابقين والمضي على سبلهما قال الله تعالى ومن حجه عن ملة إبراهيم
الآمن سفه نفسه إذ الآمن استمسك بهما واعتمدهما واعتقد بما وقوله
استنجداه على كريم الاستبداد وقد أنذر فقوله فنجمه فاقتضاه الذكر
الذكي البيت الذكر الفؤاد والمضي الطريق الواضح وضمن عايد على
الخليل عليه السلام قال الولي حركة النفس والمعقولات والجل خبي بعد بعض
وضمن فيه عايد على المضي وكأنه أجل ما يجيء من القول الى معرفة
الله ونفي ضده والله أعلم إنه ضبطه

وإنني لأرجو بذا اللبيب ✦ أفضل كل عمل لبيب
وذاك ملزوم الولي والصاحب ✦ تصديقه به وما منه انتسب

استدل ؟

من الجنة والعوذ من النار والاستعاذة به الخ عما لا يليق عن ابن مرزوق قال قيل لرسول
الله صلى الله عليه وسلم اي الاعمال افضل فقال الايمان بالله قيل فما ذا
قال الجهاد في سبيل الله قيل ثم ماذا قال حج مبرور رجعل الايمان اعلا الاقسام
عمل قلبي وقرن بالصلاة عملا جوارحيا وكان افضل الاعمال لانه متعلق كل ما يجب
في حق الصفة بصفة متعلقة ومتعلق الايمان بالله ورسوله وكتابه
قوله وذلك لان الشيء يعني انه ملزوم لجميع التصديقات المطلوبة
من الانسان كالتصديق بوجود الله وما يجب له وما يستحيل عليه وما يجوز من
افعاله وبالنبي صلى عليهم السلام وبدخل في التصديق بهم التصديق بما جاءوا
به من الحشر والنشر وسؤال الملكين وعذاب القبر ونعيمه وبالملائكة عليهم السلام
ومنهم جبريل بقوله ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر
وتؤمن بالقدر خيره وشره حلوه ومره وقد اشتمل هذا التفسير على جميع
مفاريد الايمان وتضمن ذلك قولنا لا اله الا الله محمد رسول الله
وما من قول وما منه اكتسب وافقه على النطق لان منه يكتسب الايمان
ويعني ان الايمان ملزوم لهذا الكسب ثم منه ومنه ومنه والنظر مذكور للنظر مذكر
بالنظر فضيلة لتقدمه والافضل عليه وكان المؤلف قصد بما ذكر التنبيه
على ان قوله اعلا ما يجوز ان يعبر به الخ وقع فيما سبق

حقيقة الاسلام والايمان ✤ فيه تبيين مع الحسان ✤
بينما مبين العقائد ✤ ومصطفى الكل من العوائد ✤
الفاتح الخاتم للمرسلين ✤ محمد حبيب رب العالمين ✤
نعته بالعظيم الجلالة ✤ يعني به الجمة الخلالة ✤
وصحبه الى يوم الدين ✤ كل وكالب على الغرائب ✤

من ضمن ما يعود على النبي والاستاذ به المحمدية سؤال جبريل التصديق بالايمان
بعقائده والاسلام والاحسان وصنوفه وقد ذكر ما يتعلق به الى الآخر

عيب تعرض لذلك الكلام على ذلك الثناء فسلك الكل فيما بينهما فيشمل
أنعام الله عز وجل على نبيه صلى الله عليه وسلم والرضى
عن آله وصحبه والتابعين ومن والاهم إلى يوم الدين يعقب به حمد الله سبحانه
إذ من تمام شكر النعمة شكر من وصلت تلك النعمة على يديه وضمير بينهما
يعود على الخفيفة والثقيلة والعالم جمع مفعل وأراد به معالم الدين من فروعه
الخمس وهو ما والعوالم جمع عالم بفتح اللام وأراد به معناه اللغوي
الذي هو الجنس وقيل جمع عالم الجمادات وعالم الحيوان وعالم النبات ومعالم الماء
أو جنس وقال العالم العوالم أجناس المخلوقات وقوله الفاتح الخاتم بفتح الميم
البيت اشتمل هذا البيت على خمسة أسماء من أسمائه صلى الله عليه وسلم
ذكرها طائفة السعداء وغيرهم والفاتح بمعنى الحاكم والفاتح لأبواب الرحمة
على أمته والفاتح لبطلانهم بمعرفته ولطريقه بالله أو الفاتح للخير
أو المبتدئ المبادئ للأمة أو المبدئ المقدم بدار الأنبياء والخاتم لهم كما قال
عليه السلام كنت أول الأنبياء في الخلق وآخرهم في البعث والخاتم بكسر
التاء ويقال بالفتح فيهما مع قوله تعالى وخاتم النبيين قال الثعلبي
والخاتم بالكسر الذي ختم به الأنبياء وبالفتح أشهر أي الأنبياء خلفا أو خلفا
فوله أحمد بأعظم الخالقين الخالقين جمع خليفة بمعنى السجية والخلقة
ومن الإسناد إلى قوله تعالى وإنك لعلى خلق عظيم ومن أسمائه صلى الله
عليه وسلم صاحب الخلق العظيم فوله أحمد بمعنى رحمة الخالقين الخالقين
جمع خليفة بمعنى الخلق بسكون اللام وضمها قيل قال الله تعالى وما
أرسلناك إلا رحمة للعالمين ومن أسمائه صلى الله عليه وسلم رحمة للعالمين
وهو صلى الله عليه وسلم رحمة للبر والفاجر في العاجلة فإنه لما جاء رحمة
فمن كذبه لم يلحقه العذاب بل زاد في أعماله ثواب الكذبة فوله وسمي الخاتم
بذلك والله سبحانه أعلم قال الله تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس

اللهم صل على محمد

بشيرا ونذيرا جامعا لهم كلهم بالانذار والتبشير وقال صلى الله عليه وسلم
بعثت الى كل احمر واسود وقال اصلة المؤلف بالارواح الحق بعد نبينا
صلى الله عليه وسلم

✦ ثم عمت جميع الثقلين ✦ بشيرا منذرا يعني مبينا ✦
✦ فجل عن تقارع الظلم والمدى ✦ بيمن وجمدى من اشتدى ✦
✦ فمن دعا الخلق الى اجلاله بدا ✦ جمع الخليقة من اجل مظاهره

عم الثقلين اي الجن والانس بشيرا ونذيرا اما على الاول فظاهر من فعل النذارة به
وبشر عم بتعلقه بالجزء وتقديم ونعوته بشر عم مؤيدا اي عم جميع الامة
الثقلين او يقدر الجزء بفعلا اي وعا بشر عم مؤيدا ومذ الاولى ولا
يتعلق بالمذكور لانه مقدر وما يعني بالمصدر قبل تمام عمله وه
مؤيدا اعلى بشر عم قوله فجل اي تواضع اعلاء المدى الشدة جد
بمعنى اجتهد وقاعله من اشتدى وعنى به النبي صلى الله عليه وسلم
بدليل الشيلاني ويجوز ان يكون من اشتدى اي مد ابنة النبي
ليس فوقها مد ابنة او جعله علما لكل فرد اشتد اي قوى بلا اشتداد غيره بالنسبة
الى اشتداده صلى الله عليه وسلم كل اشتداد وما يعني فاعل التعني بالموصول
من التعني وهو صبي عن العدول عن الضمير الذي هو مقتضى الظاهر
وقيد بالشين الجيم وهو اجتماد وبالواو زايدة او للالة او للالصاق
او المصاحبة على كما في المنار فقال الله تعالى وجاهدتم به جمادا الى
اي بالقرآن اذا فاز الجماد الى الله الموصف بكل فرقة فزيد الوصف على
كل نبي جماد في قيده فاجتمعت على رسول الله صلى الله عليه وسلم
تلك الجامدات كلها فهي جماد من اجل الله وعظم وقال الله وجاهدوه به
كوفعا اذا فاز الكافة الفرق جمادا الى الله اجامعا الاول فجامدات قوله وعا
الخلق الى ما جاء به النبي يعني ان خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم

زيد ل

من خلفه دعاء الخلق الى الحق وامرا بهم على سنته القويم وخبر
القوم المستقيم ولا شك هذا يسمى خليفة وكانت الخليفة اخص من
الامام لان الرسول صلى الله عليه وسلم الخلافة بعدى ما فيه
سنة ثم قضى فلما اعرض خاوصى جاء عابد على النبى صلى الله عليه
وسلم من اجل ذلك يتعلق بعضى الكلام اى جعلوا المسمى بالخليفة
من اجل الحاجة من الخلق واستقامة والى صلاحه سببا لما بعث منهم رسول
الله صلى الله عليه وسلم

ما الضياء شمس كسوف ✤ ولا النور فجر خسوف
✤ فجوفه ليس بقبول ✤ من مدانه للعقل مقبول

حتى يحتمل ان يعود ضمير شمس وبدر على النبى صلى الله عليه وسلم
فيكون الشمس والبدر استعارة تصريحية تبعية اى فاضلا وفيحتمل ان يعود
على ما جاء به او على الهدى فيكون استعارة بالكناية وجعل الضياء
الشمس والنور للعلم كما بالغ فى ذاك وحاكاه به ظهوره بنبيه صلى الله
عليه وسلم والمعنى انه بين الفاضل يدوم ظهوره كالشمس فى يوم الصحو
الساعة فاه الساهة لا تقوم حتى يقبض كل شىء ومن ومنه حسبما جاء
به الحديث الصحيح وجمع بين الشمس والقمر اشارة الى استغراق الظهور
الفاضل للازمان اى ظهوره لا يختلف فيه اوقات الليل والنهار فهو لا يزول
فجوفه ليس بقبول فجوفه صلى الله عليه وسلم رضى الله تعالى عنهم
اجمعين فقوله اصحابه كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم وابو الفضل الفضيل وقد
جعلهم فيه والجليل مع انهم قد ماتوا باعتبار ما خلفوه من الدعاء وابقوه
من الاذكار والعلوم التى اخذ عنهم وذلك فطار التى اقتضتها وبينها
اى فى يد بالنجوم العلماء والمخاطب الذى عابد على الهدى ويحتمل اشارة
الى قوله صلى الله عليه وسلم العلماء ورثة الانبياء فمن امتى كالهدى يزعلى الهدى

صحيح بلغنى

حتى يأتي أمر الله وأن البخاري من العلماء الذين يجب اقتداء الدرك به بعض
لم يفهم بعقولهم من قول الله به بعض أي يفهمه به الذي في قوله في هذا الحديث الغافلا
مقبول اللام بمعنى عند أي في هذا صلى الله عليه وسلم على صحة أن
الرسالة مقبول عند الغفلاء كالمنامي لأنهم لا يرتاب فيها إلا أقبله أو يجد
عنوا أو فزاتي على الله عليه وسلم بعجزان الأنكاد تحصر وأنها ما بعضهم
أي البعوض وأما الفرقاة والأجاويف وبعجز عن إحصائها وقال الواقدي يدل على
بعشي والأدلة بما لا يقبله إلا الله تعالى على أن جوانه الكريمة وأخلاقه
العظيمة صلى الله عليه وسلم ما يعلم به أنه رسول الله قطعا كما قال عبد
الله بن رواحة رضي الله عنه ٥

٥ لو لم تكن فيه آيات مبينة ٥ لكان منظرها يشفيك بالخبر ٥

فسبنا رعود البوارق ✤ أصاب الضلالة الصواعق ✤
قد مضت قرون قد مضت كرهنا ✤ ومن مات قد مضت فينا ✤

ويحتمل أن تكون الرعود البوارق استعارة لما جاء به صلى الله عليه وسلم
من أدلة الفاطمة والبراهين الساطعة على صحة الإسلام وبطلان الذي
على اشتمالها الفواتح ويحتمل أن تكون استعارة لما أصابه الغرب بدليل النقم
والفواتح جمع فتح الدين وجمعها أهداء الله الكامي بفتح الشاعوا الحرابة
وانظار الخوف ونقواعيه وقد فواجموع الظالم وأهليه وجاء بسنا سنيه
أو بمعنى من والصواعق فاعل أصابت لما استعار الرعود البوارق
لما ذكر جعل لها صواعق على سبيل التشبيه للاستعارة والمبالغة
فيه كما قال الله تعالى أو كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق ٥
يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت والله محيط
بالكافرين ويحتمل أن تكون الصواعق استعارة لدلالة تلك البراهين
أو لقوم الصحابة في دين الله وشجاعتهم وفتاجهم في الإسلام فقولهم

اللهم صل على سيدنا محمد وآله

فلا يتوهم منه ظن الاهجر وقد تقدم والنظم على هذا مع نظم الشعر وزنه
والآخر النظم وانسب وضم منه يعقوب على العموم والتي جميع التي كيعقوب
يقال زناج وضع بالجموم وتشبيه وضع ايذ فعلا بالرضايع وهي حلق يجلن
جمع الواحدة رضيعة وهي علم الظل الذي فيعله بالعقارب الزمام ايقتفد
به علم الظل الذي اوعد الله اوضعت له وضمي يختار عايد على العقد الله
استشهد الله اختيار مجاز المبالغة لانه من يختار لنفسه يبالغ به فاختيار
والفصوص جمع فص الخاتم وفاصيلها بين البعد اغيب وهي بجيد النصوص
بدل من فقاريس الفصوص والتعويض يختار من جيد النصوص اجود وساوسي
الغول الصيح بمعنى الاولة النفلية اذ لا يتنعى بالظن والعقارب

بالاجر المغرب البعيد ✤ يسهل الصعب على المريد ✤
اوعد عنه المطالب الرضايع ✤ وكتب المباحث العقاربية ✤

خبر باء الجر متعلق بنظم او صيل اوعد وتعريبه البعيد وتشصيله
للصعب يحتمل ان يرجع الى الحفظ اذ النظم مع سلامة اللفظ اعون شيء
على الحفظ ويحتمل ان يرجع الى النعم باء يعني عن المعاني الصعبة بالالفاظ
بينة واضحة الدلالة او يرجع الى هما او فرجع التعريب الى الاخير من قوله
والتشصيل الى اول فرف قوله اوعد عنه الشب اذ اصل معنى واضحة المطالب
التي هي اصول الشيء والنكت جمع نكتة بالتاء المثناة من فوق من نكت
بالارض نكتا اثر فيه بقضيب او نحوه كتبي هذه المباحث المعيدي التي
هذا تاتيني في الغلب اوعى الاطايب والذفاير التي تعتني الى تبكر ونكت
اصوغه هذا وجيني اللفظ ✤ اصونه مسهلا الحفظ ✤

فضمي اصوغه عايد على الرجز وضمي هذا عايد على المطالب والنكت
واراد بصوغ الرجز انشاءه تاليفه واجادة صنعته وتشبيه زوفريه
واللفظ الوجيز هو المحتمل القليل مع كثرة معانيه فقوله اصونه مسهلا

اللهم صل على محمد وآله

الحذف اقتطاع بعض الشيء والقطع والتقصير ونقيضه الزيادة الحذف عنه
يستعمل في جرمه ويحمل على ترخيمه وتصغيره على ما مر

استلاؤه بالنفخ مثل الدعسان والدفع كالبيض وزنه افعلال
شرح استلاؤه الكريش فقال واحذف واصله البيض من الفعل الأجوف ومنه ويقال
اه هذا الزجر هو افتواع الشيء وبه كمل الفعل الذي وجه شبهه الذاهب ويقال
فاعل الفعل من الصانع العامة الضحيم والرديء وهو كصعلوك ودوداء وبالضم
وغذاء وهو فرخ الجندب وهو كالبيض وقال بعض الشيوخ واحد
البيض وقال بعض الرماح واحد اصله وهو صحيح بالزيوف للدلالة على ضابط
وكم فيها جواز وهي أربع

يمنع من إرادة التوجيه فائدة تفيد به عن التفليس
شرح إذ يعطل ويقتضي التوجيه واصل الواو هذا الزجر يخرج عن التفليد
والخروج عن التفليد يحتاط وهو هذا الزجر وكيف فضلا عنه

بعض منه للتذكي قبح والمحض أيضا تذكر
شرح يعني أن زجر هذا العام النفع المتعلم والعالم فيبقى زاد وزيد كالماء
وفيه ظرف الذكي ومن المتوفد الوقت البطالة الغبي تضري بهذا
العلم الذي من انتفاعه كم والفراغ تتعلم من الكتب المبسوطة بعضا
عن هذا الزجر

يدعو إلى مذهب أهل السنة يكره عمل البدع بالاسنة
شرح صفة الرماح جمع سنان وتقدم معنى هذا البيت بقوله اشبه الذي
يعطى به الجيب والنجيب شرح الزجر نوع من الخطوة وهي العادة
وكنى بالجيب عن العالم البالغ درجة العتوى وبالنجيب عن المتعلم
الذكي وهو نجب الرجل نجابة وانتجبت فلانا اذا اخترته ومطرة المتعلم
جده بتقدمي وأما عطى الجيب فيحتمل أن يكون بتذكي منه وانسيم يكون

تاكيد لما تقدم ويحتمل ان تكون والتشبيه قد عنده وما يشبهه له علم به ويكون
هذا زيادة على ما تقدم من وضعه ✤ يعني به اللبيب وواو ردي ✤
يعني ان هذا الرجز مهذب ملخص من الموانع التي تمنع من تحصيله وواو
قبل عليه واو اعتناء به وفراغ قلب وجعل العقل ما قاله على تعلم هذا الرجز
والابتهاج سبب تعلمه ✤ وليشغل الناظر فيه بالامل ✤
اذ قليل الناظر في هذا الرجز على قوته يحصل المراد من العلم باصول الدين
والاشتمال عليه من الاوطار اللطائف ✤ يصل البنا ان شاء الله اذني اجل ✤
جزم يصل وجوابه اذ وهو مذهب كوفي اصله تقديم الجواب على الشرط
والبصريون يجعلون النفوس وليل الجواب لانفسهم في وقوع مثل هذا
ويحتمل ان يكون جزما بما يجوز ان يكون في وهو وليشغل اي وليشغل الناظر في
بحصول المراد براد فيستديم درسه وتعلمه يصل الى امله واذني اجل
اذ زمان كفاه لسعي ✤
✤ متعنا الله بشمس السعي ✤ وبالقبول وحسن الختم الى عفي ✤
شرح شمس السعي اشتقها منه وواو خلاص بعيد والسعي الجد ثم يحتمل
ان يريد حفظنا العلم وفيه سؤال الذي يشرع به صاحبه بان يعمه ما وعظه
ويعمل بمقتضاه ويحتمل ان يريد جعظ الله وكلاءته لنا من المضار وقهر
وامضاء الحفظ عن المضار واظهر وجوده ومنه ازلال الاعفاء ✤
✤ سميته بحصل الفاصل ✤ مناهج تعتني العقايد ✤
شرح اسم سميته الرجز والفاصل جمع مفصل او مفصود ومن للبيان
اذ المفاصل التي تعتني العقايد وتثبت لا يعتني ما ويحتمل ان تكون
للتبعيض اذ المفاصل من البراهين والادلة التي تثبت تلك العقايد
والاعتناء النظر والتثبت لان وبعد الفتح السين واذا اعتنى
وطوى البيض ✤ ارجو اديه قبل سعاي الرابي ✤

البداءة بسبحانه والتثنية بقوله على أن جزم وسعادة أن بدأ بها السعادة
آخر قوله ومكن أن يقال لما كان الخلق هو الإيجاد من العدم إلى الوجود
فقضى لنا بذلك الخالق المولى الصمد ✤ من غير مئونة مع الراحة
وأراد بنا وإلى رأي حق القصد ✤ فقضى هنا بمعنى فعل وأبرز
وهو دعاء أي اللهم افعل لنا بذلك أعطنا نيل سعادة أن بدأ وليس الفعل
هنا بمعنى الإرادة والعلم إذ لا يجوز الدعاء بذلك والإراءة من الكفاية
بدون يراد الكتابة بالكسر فيهما الذي يكتب الوزن بالفتحات وكذا الكتاب
والكتب بعدي

✤ نسأله النفع به عمموا ✤ والسماح فيه لا يرى محروما
حتى إذا سئله أن ينفع به جميع من سعى في تحصيله وعموما فعند الجوزي
على تقدير المضاف أي نفعا ذا عموم أو عموم مفعول به والعامل فيه النفع
إذ أراد ينفع به عموم الخلق فقوله والسماح فيه لا يرى محروما يحتمل
أن يكون جملة خالية مؤكدة لما قبلها وصاحب الحال الضمير به ويحتمل أن
تكون دعائية والواو عاطفة وقيل بصيرة أو علمية

✤ أيدنا الله بروح القدس ✤ فيما قضى نال وحفظ النفس
✤ من خطإ يقع فيه أو خلل ✤ حفظنا بفضله من الزلل
✤ أنار بفهمه وعقل ✤ أنعمنا بصونه وفضل
✤ أعلمنا معالم التحقيق ✤ ووفقنا لأنفس الطريق
✤ بجرمة المختار والنبيين ✤ وآله وصحبه الملأ والمكين
✤ صلى وسلم عليه وعلى ✤ جميعهم ربي حبانا منه بالعلى

قوله أيدنا بمعنى قوانا وروح القدس كناية عن التوفيق والهداية أو عن
جبريل عليه السلام ومن خطإ الذي خطا يخطأ على يفعل بحفظ النفس وضمير فيه
عائد على ما قضى نال الوزن الخلل النقص وعدم توفيقه المعنى المراد والآل

اللهم طاعا

٥٢

محكمة اذ مشعثة يقال رأس الشيء وحكمه اذا اتقنه فقوله فواتحه وكل على فصول اعد اذ قعت والفرق للالاءة اذ فواتحه وكل واحد منها على فصول فقوله تقديما اذ ربعة الفصول اي تقديم المقدمة او المقدمة او واو قوله الدالة على المقصود وصيالة الى الفصول المقصود فقوله وجوه ولالاءة مرفوعة اقسام البيت ولالاءة مقطوعة على مقدمة وتضمنت صفة لالاءة وهي الكلام على اصول الابيات وصياغة وبنية تشبيه بالكلام فقوله وجوه التصوف معطوفة على مقدمة فقوله ويكون خاتمة اي يكون التصوف خاتمة الكتاب او ترجمة عنه خاتمة ثم يحتمل ان تكون الجملة مستأنفة ويحتمل ان تكون حالية فقوله من النعوت من هيون سالمة تكملة البيت واشار الى تعريف التصوف اما شياة وبه يتعلق بسالمة قدم عليه لاجراء الحرف باعتبار الغالب فقوله فترجمان مفصل الكتاب شبع اي فيتشبع بما فيها وفتح اي تاجع الكتاب تشبع ولالاءة مترجمة بالبداءة ولالاءة بالفتح والسادعة بالاطلاق بالخاتمة لقوله فظاهر خاتمة التصوف وهذه التسعة مقاصد الكتاب ومقاصد علم الكلام فاقتساع الدلالة منها فقوله من الاسماء الالباء يحتمل ان يعود الضمير على قرجمان فتكون الجملة حينئذ صفة ويحتمل ان يعود على شبع فتكون الجملة وضعا لشبع

فاقرأ الا بواب بالمباداة ✦ وتأمل تعشى على فوائدي
اعني والمقصود ثم الواضع ✦ والاسم الاستفراء حكم الشارع
تصور المسائل الفرضية ✦ وتشبيه وادلة جليلة
حق على الطالب تعليمه ✦ يعلم ذو العقل منى ما فيه
بسعيه قبل الشروع في الطلب ✦ بها يلي منصفا اذا طلب

شرع في بيان هذه الابواب من كلام المؤلف وذكر ابواب الكتاب او كلما يتعلم كيفية من التصنيف ليكون كالطالب هذه الارجوزة على بحيث من اول ذا في

فتحقق

يشتمل أبواب الكتاب وفصوله أولا وذا لا يقوى على التفصيل وأما من
لم من الأغلاط وقد تتبع فايدة ذا العلم بمؤلف الكتاب يبتدأ بالتقسيم والشروع
ليعين جميعها أو لا يغلط بذا العلم غير بغلاب فالم يفهم أولا فلا نفهم فيشتط
بعض أبواب الكتاب على سبيل الذهول وقد يعلم على ذا العلم مشتغة العلماء
وقد يذكر في الكتاب ما ليس من العلم الذي هو بصدده بغلاب ما إذا ذكر الشارح
أولا والترجمة فإنه يتتبعها أخرا وإحتى وإحذل ولا يخرج عنها وحشى
وكلام المؤلف بشكين الشين ومن الغلط قليلة قوله الحذو الموضوع ثم
الواضع الشين الحذو الى وقع بدل من عشم أو خبر مبتدأ محذوف إذ معنى
الحذو الى وأخرى وقد يعني الواو وقوله استمداد حكم الشارع على حذو حذو
الطيب إذ قوله استمداد وحكم الشارع والمخصوص بعلم الكلام وكذا تصور
فايدة على حذو حذو الطيب أيضا فقوله حق على كل طالب علم إن يحيط بعلم
ذا العشم إذ يجب على كل طالب علم ما من العلوم وإن يعرف مبادئه قبل الشروع
فيه ومن الوجوب الغيري إذ يجب كل مقدمة معرفة المبادئ أولا وسيلة إليها
منزل التاكيد وإن يحيط مبتدأ وحق خبره ويحيط العلم المسموع والعشم
بشكين الشين ومعي لغة قليلة كما مر إذ قوله ويحيط بدل من قوله يحيط
بعلم ذا العشم إذ معنى عليه أن يحيط بين ما إذ يعلم ويشتبث بين العشم
لشعبه إذ عمله أو اجتهاد وقبل السعي وقع يتعلق بعلم أو بين أو السعي
والمراد بكل الطالب كل طالب مقاصد الكلام فقوله جميعا يحيط منصوب على الحال إذ يحيط العشم
إذ يعلم جميعها أو لا يحيط ذا يحيط وبنا كل طالب من مقاصد الكلام لأن تناول مطلوبه
جميعا وتفويم المعلوم الجزئي

واعلم بأن كل ما ذكرته ✤ من المبادي ربما يعتبر قبله ✤
إذ موقوفا توقف المقصود ✤ عليه من وجه قبل الوجود ✤
للأكثرين إذ هو الأصول ✤ للمنطقيين خلاف المقبول ✤

ثم بعض إذا فاذكر مبادئ المبادي هي العلم السابع عشر المشتمل على جميع أقسام الكلي من علم الأصول المبادي كلا من المنطق وذات المبادي لعلم الكلام الأصولي هي ما يتوقف عليه المقصود بوجه ما فيشمل أسامي العلم وتعريفه وغيره إذ هما والله وهي علم المنطق فيشمل عباراته عن الأشياء التي تنبني مبادئ العلم عليها وهي واما تصورات كتصور الوجود والجوهر والعرض والجواز ونحوها إذ يبتنيها المتكلم قولا وهي فيشمل الأمرين قبلها تصورها قولا وإما تصديقا سواء كانت قبلها التصور فيها بينة في نفسها والعلم بها الضروري لا يحتاج إلى النظر فيه كالتصديقات الأولية التي يحتاج إلى النظر فيه كالتصديقات النظرية وهي جميع القضايا الضرورية وتسمى أفرادها أوليات فيشمل بينة في نفسها لا لنا فما بينة وعلم واحد كالعلم بالأربعة زوج بينة والعلم بالعالم حادث بينة لنا والعلم بالصانع للعالم نظري لنا بينة في نفسها وكالعلم بالله تعالى بينة لنا نظري في نفسها والعلم بالله تعالى بينة لنا نظري في نفسها وكالعلم بالله تعالى بينة لنا نظري في نفسها والعلم بالله تعالى بينة لنا نظري في نفسها

✦ علم الكلام أولا فخر جنى ✦ والاسم والموضوع ثم في ثنى ✦
✦ واضعه استمد إن عصا بلى ✦ نسبتهم كم فيه قضايا له ✦
✦ ثم ثنى المرتضى من حكمي ✦ فخ من يخوض في مجاري علمه ✦
✦ بنفي الاسم الحق والتفسير ✦ الشاء الذين اختسن الطريق ✦
✦ فيه وما يخرج من تفليد ✦ مع تسميه واحكم والتوحيد ✦
✦ والله منها طار كالدليل ✦ والنظر المطلوب والدليل ✦
✦ تسميا وتقسيما وكم لها يعز ✦ وحكمه وما يعاد بالنظر ✦
✦ من حملة المذكور في النبا ✦ معرفة الجزال بالصواب ✦
✦ وحكمه شروطه المعروفة ✦ وآدابه فوائد مقصوده ✦
✦ وبالله الأبواب كالتتميم ✦ ثم مقر معنى العلم والتفهيم ✦

وَرَسْمٍ وَمَعْنَى الْعَقْلِ مَعْ قَوْلِهِ ۞ كُلِّ فِرًى مُبَيِّنًا بِفَضْلِهِ
وَبَعْدَ ذَا بِالْقِسْمِ لَنْ مَعْلُومَا ۞ وَقِسْمَةٍ لِلْحُدُوثِ وَالْمَوْجُودَا
ثُمَّ فُصُولَ مَطْلَبِ الْكَلَامِ ۞ تَذْكِيرُهُ بِالْبَدَاءَةِ لِمَ فَسَلَامِ
وُجُودُ فِعْلِ الْمُتَّسِمِ بِهِ وَمَا ۞ وَجَبَ لَهُ جَائِزُ هَذَا احْكُمَا

نَظْمٌ فَصَّلَ بِهِ مَنْزِلَ الْكَلَامِ بِبَيَاءٍ فِي قَيْدِ الْمُبْتَدَاءِ فِي الْعَشْرِ وَكِتَابِهِ وَبِيَاءٍ بَعْدَهُ
الْتَزَامِ وَالْوَاوِ فِي قَوْلِهِ وَالِاسْمِ وَالْمَوْضُوعِ مِنْ بِمَعْنَى ثُمَّ فِي قَوْلِهِ ثُمَّ بِبَاءٍ الْمُقْتَضِي
مِنْ حُكْمِ الْمُنْتَسِبِ إِلَيْهِ ذِكْرُ بَيَانٍ الْمُقْتَضِي مِنْ حُكْمِ عِلْمِ الْكَلَامِ مَعَ الْغَايَةِ فِي الْجَارِّ
وَالْوَاوِ مَعَ عَلَى الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ مَا مِنَ الْعِلْمِ وَالْمَحْكُومِ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعَاصِي الْمَذْ
مُومَةِ فِي قَوْلِهِ بِنَصْرِ أَهْلِ الْحَقِّ وَالتَّعْلِيقُ مُتَعَلِّقٌ بِبَيَانٍ فِي قَوْلِهِ السَّالِكِي
أَحْسَنَ الطَّرِيقِ بِهِ إِذْ عِلْمُ الْكَلَامِ وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالسَّالِكِينَ وَبِعَيْنِ جَمِيعِ
أَهْلِ السُّنَّةِ فِي قَوْلِهِ وَمَا يَخْرُجُ مِنَ تَقْلِيدِ الْبَيِّنَةِ مَا عَطْفٌ عَلَى الْمُقْتَضِي إِذْ ثُمَّ ذِكْرُ
بَيَانِ الْمُقْتَضِي مِنْ حُكْمِ الْمَوْضُوعِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ وَبَيَانِ مَا يَخْرُجُ مِنَ التَّقْلِيدِ الْمُحَظَّرِ
بِعَيْنِهِ أَيْضًا صَاحِبُهُ مِنَ الْأَدِلَّةِ مَعَ بَيَانِ رَسْمِ التَّقْلِيدِ وَبَيَانِ الْحُكْمِ بِالتَّوَجُّهِ
إِذْ مَعْرِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَلَمْ يَذْكُرْ فِي مَنْزِلِ الْبَيَانِ حُكْمَ الْمَعْرِفَةِ بِالتَّصْرِيحِ وَإِنَّمَا ذَكَرَ
فِي الْبَيَانِ الثَّانِي فِي قَوْلِهِ وَالثَّانِي مِنْهُمَا طَرَقَ التَّقْلِيدِ الْبَيِّنَةَ إِذِ الثَّانِي هُوَ
ذِكْرُ ثُبُوتِ النَّظَرِ وَالدَّلِيلِ وَسُقُوطِ التَّقْلِيدِ إِذِ التَّقْلِيدُ وَالتَّتْمِيمُ لِلْبَيَانِ
ذِكْرُ الْأَوَّلِ ذِكْرُ فِي الْبَيَانِ ذِكْرُ وَاجِبِ التَّقْلِيدِ وَالنَّظَرِ وَالدَّلِيلِ وَتَقْسِيمِ الدَّلِيلِ
إِلَى إِجْمَالِيٍّ وَتَفْصِيلِيٍّ وَالْعِلْمِ عَلَى الشَّيْءِ يَسْتَتْبِعُ عِلْمَ تَصَوُّرِ فَجَاءَ تَعْرِيفُ
النَّظَرِ وَالدَّلِيلِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ وَمَا قَيَّدَ بِهِ الْبَيَانِ وَمَا مِنْ ذِكْرِ فِي نَظْمٍ فَسَلَامٌ
وَالشَّيْءُ وَلَمْ وَالْجُزْءُ مِنْ قَوْلِهِ الْبَيَانِ السَّابِقِ فِي قَوْلِهِ رَسْمًا وَتَقْسِيمًا وَشَرْطًا
يَعْنِي نَصَبَ رَسْمًا عَلَى التَّمْيِيزِ لِلنَّظَرِ وَالدَّلِيلِ إِذِ الْبَيَانُ الثَّانِي مِنْ ذِكْرِ
النَّظَرِ وَالدَّلِيلِ مِنْ حَيْثُ رَسْمُهُمَا وَتَقْسِيمُهُمَا وَشَرْطُهُمَا وَإِرَادَةُ الِاسْمِ
التَّعْرِيفَ فِي قَوْلِهِ وَحُكْمُهُ وَمَا يَعُودُ بِالنَّظَرِ حُكْمُهُ بِالْخَفْضِ عَلَى قَطْعِ النَّظَرِ

او يفعل او فسلم بدلا من الملائكة كما مضى او الذي فقوله وجود خالق يتنزه عنه وما وجب ثم جاز هذا بناء للافساد الملائكة قال القسم الاول اعني العلم بوجود الخالق وتنزيهه سبحانه والقسم اشار بقوله وجود خالق يتنزه عنه اذ مع قبح فيه ويجوز جر وجود على البدل من الملائكة الافساد وزعم فيه مبتدأ محذوف اي هذا وجود خالق اخر قال القسم الثاني مما يجب لله عز وجل من الصفات السبع قبحه والقسم اشار بقوله وما وجب قال القسم الثالث مما يجوز في فعله عز وجل ومنه عدم رؤيته سبحانه والقسم اشار بقوله ثم جاز فقوله بدل القسمان متعلقه ما بعده

✧ لمقتضى حكم العقول الكامله ✧ حصول الكل نفس غافله ✧
✧ وزنهم فضية يمتنع ✧ قبل بلى ما عدوا او لا يقع ✧

شرع في حكم مقتضى حكم العقول بتوجيه الجواز بالاستحالة والوجوب والجواز وانه لا يخلو اما ان يدرك او يستمر او الحق من تقديم المعلوم او موجبه على احكامها وقد نبه عليه بما بعد قوله افسامه بالحق وازاد بالمقتضى المحكوم به ووصف العقول بالكاملة لتخرج المزح او الغافل لعدم فيه فانه لا يخلو اما ان يحكم بامر الملائكة وبدل عليه ما يليه من قوله حصول الكل نفس غافله اذ حصول مقتضى الحكم العقلي ومثل الاول العقل كما شيء والعلم بوجود الواجبات الضرورية واستحالة المستحيلات الضرورية وجواز الجائزات ان الضرورية كالعلم بوجود الشيء للزم واستحالة اجتماع الحركة والسكون وجواز وجود زيد وعدمه على البدل فاذا لا يخلو اما فاقد حصول مقتضى الحكم العقلي حصول المخلوق فيه المفيد على انه بمعزل نظر اسياقه بل الكلام على العقل فقوله وزنهم فضية البيت اذ وزنهم الحكم العقلي اذ تعريفهم والفضية الحكم وهي اسناد واقع اخر واخر اجابا او سلبا كعقولنا الصانع موجود والله ليس بجسم والاعراض وجود الا

والقضية جنس يدخل تحتها القضية العقلية والشيئية والعادية وغيرها
يتبع قيدها فعلا فيخرج الشيئية كوجوب الصلاة وتحريم الزنى والعادية
كازدياد الشبع بالاكل والري بالشرب والنبات بالمطر فانه لا يجوز
قيدها وازدياده فيخرج العقلية قبل التعلق للزوم وعدم اجتماع الحركة والسكون
✦ افتقاره الى المخصص للمحدثات ✦ وقبل الجواز والاستحالة ✦
✦ وما يتعلق به الحكم الشرعي اقتضاء ✦ فممتنع وجائز وواجب ✦
فقبل افتقار الحكم العقلي بعلى قبل التخصيص الوجوب والاستحالة والجواز
والحكم شرعيا فعلا واجبا او ممتنعا او جائزا وقبل التخصيص بالاثبات
تعقل كل معلوم لا يخلو اما ان يكون فاعلا للعدم او الذات او الواجب
والاول اما ان يفيد الوجود مع العدم او الذات المستحيل والثاني
✦ ممتنع العقل المحال لزوم ✦ لذاته من الوجود فعلم ✦
✦ والواجب العقل ما يستلزم ✦ لذاته المحال الوقوع فمعدم ✦
✦ وقابل القسمين ذا الجائز ✦ من بينة قبل المعلوم فممتنع العلم
فممتنع العقل مبتدأ ومن خبره المحال لزوم لذاته من الوجود اي الممتنع
من وجوده يلزم من وجوده محال لذاته فيخرج من قوله ما يلزم من وجوده محال
الواجب والجائز المعلوم الوجود فيخرج من قوله لذاته الجائز المعلوم
العدم كما يأتي في قوله فقوله يعلم تخصيص اللبث اذ يعلم من المحال لذاته قوله والاول
العقلي ما يستلزم الثبوت اي من الوجود يلزم من عدمه محال لذاته واقتضى
بالقيد الاول من الممتنع والجائز المعلوم العدم وبالثاني من الجائز المعلوم
الوجود فقوله فقابل القسمين ذا الجائز اي الجائز فما يلزم من وجوده
وكلمة من عدمه محال لذاته والمراد بالذات هنا المحل المعقول والمعدوم لا
الحقيقة او لا مغيفة للمستحيل والجائز المعدوم وتعريف المؤلف للذات
اشارة الى وجه الخبر في البيت الخمس وقوله يقال كل معلوم لا يخلو اما ان

يلزم من عدمه عدم الاول ولا الاول الواجب والثاني انما يلزم من وجوده وجود الاول لا الثاني لجواز ان والاول المستحيل فقوله من يتشفع العلوم بمعلوم الغاني اي بالسعادة الدنيوية والاخروية والعقوبة الطبيعي

الباب الاول في مبادي علم الكلام ومبادي كل علم وهي حده واسمه وموضوعه وواضعه واستمداده ومسائله ونسبته وفايدته وحكمه وفضله

المبادي جمع مبدا وهو في اصطلاح اكثر الاصوليين ما يتوقف عليه المقصود بوجه ما ولا يخلوا توقف المقصود عليه اما ان يكون باعتبار معرفته او لا يخلوا اما ان يكون من جملة المعنى او من جملة الامور الخارجة ومعرفته تستلزم معرفة الموضوع والثاني فظاهر وان توقف باعتبار الشروع فيه فاما ان يكون باعتبار الغاية والمقصود منه ومبادي العلم كما هو معناها معرفة الفضيلة وكل معرفة فضل واضعه فاما ان يضع على الشروع فيه او باعتبار الاذعان بالشروع فيه وتسمى الحكم وان توقف باعتبار السبب فهما ادلة فيسمى ذلك استمدادا وعند اصوليين والمبادي عند المنطقيين وتسمى الحمل على معرفة نسبته من العلوم لانه قد يكون جزئيا يتوقف عليه كلية فيكون ذلك الكلي من جملة استمداد وقد يكون كليا تتوقف عليه علوم وذلك اذعني الاذعان اما معرفة الحد والتوقف تسمى التصفية عليه ومن لا يعرف حقيقة الشيء لا يطلبه ومبادي يقينية موقوفا يقين معرفة النفس واما معرفة الغاية فلانها هي الباعثة على طلبه وتسمى عند الحكماء بالعلة الغائية وهي متقدمة في التصور متاخرة في الوجود كالنتاج فانه يتصور اولا ثم يطلب ثم يحتج لتحصيله ثم يتصور الى حد متقدم ووجود متاخر وكذلك مبادي كل شيء ينبغي ان يكون معرفة

مقدمتها اولا لئلا يكون الطلب عبثا وهذا ايضا موقوف على معرفة العلم
واما من حيث قبة الموضوع فلانه موضوع العلم عبارة عما يبحث فيه عن
عوارضه الذاتية اعني العوارض التي تلحقه لما هو موجود من اقسامه
كعلم الطب فان الطبيب يبحث في الطب عما يعرض بدنه من اقسامه من
الصحة والمرض فبدن الانسان موضوع الطب والصحة والمرض عارضان له
واقيد له للبدن اذ يلحقانه بالواسطة وهذا ما يلحق الشيء لما هو فيه
او لجزئه وايضا فالتي لما هو شيء عنده الموضوع وهذا احتراز عن مبحث
القراءة والرماية ما لا تحقق القراءة بدونه وهو الوضع النفسي فلا تبحث
عنه في الموضوع ليمكن البحث عن عوارضه واما من حيث المسائل فلانها
عبارة عما يبين في العلم فلا بد من تصور ما يتركب منها في العلم والمبادي
عند المنطقيين عبارة عن الاشياء التي تتبين مباحث العلم عليه وهي اما
تصورات وهي تعريف اشياء تستعمل في ادلة العلم وهي موضوعاته
اجزائه وعوارضه واغراضه الذاتية وانواعها واكثر تصديقاته وهي
المقدمات التي تؤلف منها قياسات تستعمل في ادلة العلم وهي اثنان
بنفسها واما مسلمة في ادلة العلم غير مبين عليها في ذلك العلم
ذلك العلم عليها سواء كانت مسلمة في نفسها او مقبولة على ان يبين
عليها في علم اخر والمصادرات التي ليست من المبادي على الوجوه التي
فصل نقول اصول الرسم ✤ في تسميه والتسمية بالتخييل ✤
لانه حكم الخيال والقبول ✤ في نوع عن التصور والقبول ✤
شرط ان يكون العلم المقصود من معرفة اسمه ورسمه لما يوضع في ذلك العلم من
الحكم عليه والحكم على الشيء فرع تصوره وفرع الحكم على الشيء وهو اقبولا
فرع عن كونه مفهوما ومتصورا والحكم على الشيء لا يستغني عن تصوره بالكنه
والحقيقة بل يقنعه ما يميز المعرف بالفتح وكذا احتياج الى اسمه الخاص به

لما ان الكلي العقلي المذكور في حده يقتضي به وان اقتضى ان الباء للسببية وقد يحتمل
ان يقرر وجهه وان هو ان الشيء وهو العلم لما توقف على معرفة حكمه
ومن يشتغل به تصور توقف على معرفة اسمه ورسمه ويقول ان هذا
يقال في وجه التوقف على الجزء اذ كل من قال او علم او طلب لما قد اراه يتصور له
اذ لا يطلب فالا يتصور وهذا هو الذي قدمنا عن الكلام على ان جنس ص

✣ فجزء اذا باعتبار اللقب ✣ وبالاضافة كمال المطلب ✣
✣ فاللغوي العلم بالقواعد ✣ الخ فعلم جملة القواعد ✣
✣ وعن مفادها تصور ✣ وهي الدلالة كذا في الدور ✣
✣ كما يقال في اصول الفقه ✣ مما على السواء ذو الوجهة ✣
✣ والدرس الخ مع بعض التغيير ✣ قيل هو الخ بقول التأويل ✣
✣ وقال الخ عزاه للبخاري ✣ والبحث القلب او الفرار ✣
✣ قلت المراد اقتضا النظائر ✣ مع الجدل اقتضا التغاير ✣
✣ تفسير الخ مع الخ بقيل ✣ بقيلها ما به غيراي ✣
✣ واو مع الخ هذا معنى الذي ✣ سمي بالاسم التبيني ✣

قوله اصول الدين الخ اضافي له معنيان احدهما ما يفهم من مجموع وقوعه على تغير
الاول والثاني وهو المعنى الظاهر والثاني مسماه بعد العلمية الذي هو
العلم الخاص وهو لقب منقول اما الاول فباعتبار المعنى اللقبي
هو العلم بالقواعد التي بها تعلم العقايد الدينية وهذا هو الجزء الاول
اي ما اعتاري المؤلف وبغيته الطالب قال العلم اه هذا فقد عهد وكيف
اي بما قول العضد والمواقف والمراصد علم يقتدر معه على اثبات الخ
العقايد الدينية بايراد الحجج ودفع الشبه قال والمراد بالعقايد ما
يقصد به نفس الاعتقاد فقط دون العمل والدينية المنسوبة الى الدين محمد
صلى الله عليه وسلم وهو الحق وان خطأ انه لما نجزم به عن علماء الكلام

ولقد احسن رضي الله عنه في قوله جاء المختص الجواد الى آخره الجواد مع البيت
الثاني والمشار عليه زايد هدم وذكر في الخاتمة وصور الى الاقلام والد
الحقيقي انتهى وقد ما جرى مخطوطا بما هو مشتوف على معرفة مقروء فيه على
حين فهما الا فهم كتب واجد في معرفة الرسم من معرفة مقروء فيه ما حيث يصح
في كيفيه او ذاك الا بمعرفة مقروء فيه ما حيث يتوقف على اداء الا بمعرفة الا فهي
الفرد بالتحريك مجرد او فهي مدغم او مبني في غيره والاصل الاول مجرد انه
اصول الدين واصل الشجرة ما ينبني عليه غيره وقيل ما يستغني الراجح
كقولنا الاصل الحقيقة والمستصحب وكقولنا تعارض الاصل والظاهر
والقاعدة الكلية كقولنا اصل مراعاة الاصل مقدم على الظاهر والدليل كقولنا
الاصل عدم الكتابة والسنة والمراد بالاصول هنا ما يقابل الفروع لنداء
الاصل بالمعنى الاعم وقد اله الادلة على ما فيه منها الصول ومدلوله وعلم الله
التوحيد من الاصل وصار في العلوم الدينية مبنية عليه ومستمدة منه
وشمل الاية او بالاصول الادلة واقتصار المؤلف اذ هو المناسب لمن
بالعلم بالفرائض التي تعلمها الفقايد ومن لما فيه اصول الفقه لفظا
ومعنى ما فيه لفظا العلم بالفرائض التي يتوصل بها الى استنباط الاحكام
الشرعية العملية من ادلتها التفصيلية واما من حيث معنى فالاصول
الادلة والفقه العلم بالاحكام الشرعية اي الفرعية والظاهر ان التشبيه من
قول المؤلف كما يقال الى اصول الفقه راجع الى الاخير فقط ومعنى الاصول ومن حيث
الادلة كما هو مركز العلم بجميع الاصول لفظا بدليل تاخير الكلام على معنى
الدين وبدليل قوله بها على السواء مع ان الوجه ايا اصول الدين واصول
بنا على السواء مع تعسفي الاصول بالادلة والدين الاسلام لقوله صلى الله
ان الدين عند الله الاسلام فيلزم ان الايمان بقية الاركان والوقف التام
الهتم وفي هذه المسئلة بحسب التبع وتمثيل الشرح بقوله الظاهر وشبهه

المعنى

وبنا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين واعلم انه كما هي مدني الآية
بدل على ان ظهور الاسلام اقوى واتم فظهوره يقتضي ظهور الاسلام لوجب
الا يكون ظهوره مغيبا لقوله تعالى ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل
منه الآية كما هي قوله تعالى قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن
قولوا اسلمنا يقتضي كون الاسلام دعائيا للاسلام ووجه التوفيق
بينهما انه يحمل الاولى على الخوف الشيء مني والثانية على
الرغبة اللغوي اعني قوله المؤلف والقلب والثاني اشارة الى
تفسيري الفعل والعين للآية والقلب راجع الى الظهور والظهور الى
اسلام بمعنى قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا الخ صرفنا بعلوها
جيئت بدل قصر قولهم اعني الصفة الشيء عينه للآية ومعنى ولكن
قولوا اسلمنا اليوم فعلنا واستسلمنا بظاهرنا وليس الصفة الشيء عينه
للاسلام وانما هي صفة لقوله قوله قالت الماول اقتضى الظاهر
البيت هو رد لقول الشاويل الى الغرة الماول او هو قوله تعالى قالت
الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا الخ قولوا اسلمنا والحديث حديث سؤال
جبريل عليه السلام الظاهر التغالب والتغاوت وذا الحالة حديث جبريل
على التغاير لانه فسر الظهور بالتصديق والاسلام بالعمل الظاهر
والظاهر ان قوله الغرة للحديث وإذا فالظهور التغاير اقتضت الظاهر
مع الحديث على تغاير الاسلام البيت هو رد الحديث الغرة فالظاهر الغرة
بدليل الكمالة على التغاير وتفسيري مبتدأ او هو مصدر اضيف الى المفعول
وكمل بالفاعل وهو نبينا والمجيء حملتهما به جبريل وغيبي به غائبا عن البدا
والباء سببية او لمصاحبة قوله وان مع الاحسان معنى الاول الظاهر
وهو قبل البدا الحس والاسلام وهو قبل الظاهر والاحسان وهو الخلاص حتى
العمل واجادته والكمالة على الحالة او تفسيري هي معنى الدين وهذا من قوله

صلى الله عليه وسلم وحديث سؤال جبريل وفيه ان الملائكة منزلة جبريل
جاء ليعلمكم دينكم فالمراد الدين على الملائكة فقوله تسمى بالاسلام التسمية
اه الحقيقة واما الاسلام والايمان فهو على عمل الجوارح والمراد به قوله تعالى
اه الدين عند الله الاسلام وعلى الدين المستمل على الملائكة مجازا من باب
اطلاق اسم الجزء على الكل والمراد بالتسمية اي تسمى الدين الحق من غير
كدر اليهودية والنصرانية وقوله انما يخطر ببال الملائكة على اقل الخواطر ح

فضل الذات العلم من الاسماء ✤ للملائكة من بلا امتراء ✤
✤ علم الكلام واصول الدين ✤ وعلم توحيد على اليقين ✤
✤ كل معان اسمها لم مناسبه ✤ تبين وانما تسمى بالمطالبة ✤

ش يعني ان فضل العلم للملائكة اسماء علم اصول الدين وعلم الكلام وعلم التوحيد
وقد يعبر عن علم الملائكة فقط اما تسميته بعلم الكلام فلان مسائله من علوم
الشيء يعني كالتجسيم والجبر والنفي واصوله يرجع من هذا العلم ومتى
عليه واصل الشيء ما ابتني عليه الشيء وسميت به لانها ترجع بنا جميعا عليه عند
الكلام وتسميته من المعلوم واما تسميته بعلم الكلام فقيل لان الكلام
فيه كثر طحنه فيتكلم في الوجود المطلق والعدم المطلق بخلاف غيره من العلوم
وقيل لان مسئلة الكلام ملموفة فيه اوما ذكر سببه وضع التصانيف فيه
فيكون من تسمية الشيء باسم جزئه وقيل لانه الذي المعلوم في اعلاه وخاما
فيشتد افتقاره للكلام مع الخصم اليسير والى تعليمهم واما تسميته بعلم
التوحيد فلاشتماله على ابواب التوحيد افتتح الله وقال الله فرضي ولا فرد
المطلوب به كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم قال
تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وقال عليه السلام امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا
لا اله الا الله

✤ فضل ما فيه من العوارض ✤ واتبعه بحث اذا عارض ✤

لم اقسم موضوع وذا اختلف ✤ بالذات للعلوم فذا تلف ✤
كبدن للانسان والطب قال ✤ للطب والوقف اغرضي وقال ✤
موضوع اختلف باعتبار ✤ وذا لواحد كتاب البار ✤
موضوع ذا العلم الوجود المطلق ✤ وذا الى المعلوم ذا المحقق ✤
وقيل ذا ما بيانات الممكنات ✤ وذا على موضح صانع البريات ✤
ومن رأى الموضوع ذا الحالة ✤ في قوله هي ذه قالين ✤
يلزم ان تكون كالبينة ✤ بنفسها او انها مبينة ✤
بما انها هي هي منزل العلم ✤ وذا الى اشلى منعه بالجزم ✤
موضوع علم فيه كالبينين ✤ هي هي بين او ذا بين ✤

ثم اذا كان موضوع اصول الدين اخص من مطلق الموضوع والعلم بالاخص مستبق بالعلم بالاعم وجب اولا تعريف مطلق الموضوع فموضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية والعوارض الذاتية للشيء هي التي تلحقه لذاته كالتعجب للانسان لذاته او تلحقه لجزء له كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان بتوسطة انه حيوان او تلحقه لشيء خارج هو واسطة في عروض مساوٍ كالضحك العارض للانسان بتوسطة التعجب فخلاء ما يلحق الشيء لخارج اعم او اخص او مباين كالحركة اللاحقة للابيض بتوسطة انه جسم والضحك العارض للحيوان بتوسطة انه انسان والحرارة العارضة للماء بتوسطة النار فهذه اعراض غريبة لا ذاتية ثم الموضوعات تختلف وقد اقتضا غالبا باختلاف العلوم فموضوع الطب بدن الانسان فانه يبحث فيه عن احوال البدن باعتبار الصحة والمرض وموضوع الفقه افعال المكلف فانه يبحث فيه عن احوالها من حيث الجواز وعدمه وموضوع علم اللغة الكلمات العربية حال التركيب فانه يبحث فيه عن احوالها من حيث الاعراب والبناء وقد يكون موضوع العلمين واحدا

بالذات مختلفا باختلاف الاعتبار كالقرآن هو موضوع علم التفسير وعلم قراءة
وكالواو والفاء فيه والفاء باعتبار العاطفة والموضوع والحرف والذات مختلفان
باختلاف الاعتبار والوصف بالعلمية هي الذاتي للعلم لان كلا من القرآني المبحوث
عنه باعتبار ما يختلف للذاتي المبحوث به باعتبار مغايرة مختلف العلماء ولو
اعتبر الذاتي لاتحد العلم كما في العلوم انما هو بتمايز الموضوعات فكل
وما فيه من العوارض ذاتية يبحث وذاتي عارض الاسم موضوع ما يسند اليه
طلبا وفيه فيتعلق به بحث وذاتية هل من العوارض وعلة ذاتي عارض الاسم
موضوع حيث قالوا والشيء الذي يبحث عن عوارضه هل كونها ذاتية
عرض الاسم موضوع وجعل الاسم الموضوع عارضا مسامحة لانه الجاري على الصحيح
من انه لا يبحث كما ان يكون بين اللفظ والمعنى مناسبة تخلفا لما تعبا والتفهم
ويحتمل ان يتعلق فيه بالعوارض وان كان الغالب في عرض تعرف به باللام
ومن العوارض ما هو من حيث المعنى والموافق لغرضهم موضوع كالاسم فانه يبحث
فيه عن عوارضه الذاتية لكون المبحوث فيه العلم كالموضوع وعليه
يتعلق يبحث مقدرا وانه والشيء الذي يبحث في العلم عن ذاتي العوارض التي تعرض فيه
ذاتية هو المراد بالموضوع وبالجملة فاللفظ لا يسلم الحق فلفظ العرض في
النظم قوله بالذات يحتمل ان يتعلق بمختلف اذ الموضوع يختلف بحسب ذاته بأن
العلوم باختلافها وبحسب الاعتبار يتعلق بمتقابلة اذ وقد يتعدد ويختلف بالذات
ويختلف باعتبار ويدل على هذا الاحتمال قوله موضوع اختلف الشيء
وموضوع مبتدأ والجملة بعده وصفه له والاسمية حال من ضمير مختلف
والجملة كتابة البدل في قوله كبرت لداته وقد وقع مثل هذا في المختلف بالذات
اذ التقدير مثل ما يتعلق الغرض به موضوع علم الكلام فغرض الغرض الى موضوع
مثل العلم الغرض المذكور وهو الوجود المطلق والمطلق هو لواجب الوجود
الذاتي من حيث انه موجود فقط لكونه واجبا او فقد يكون اوقد يكون

رابعها الخ اعلم الموضوع به او موضوع علم واخر كما ثم علم اعلى من علم الكلام فهي
تبين مبادي ما دونه اذ لا يعقل ان تبين مبادي علم اعلى غير من هي وانه اذ يثبت
علم من هي اعلى من علم الكلام بالدليل انتفى ما ادعي كلام المعضد في الوجه
الاول وقد عضه مزوج بكلام السيد الشريف فان قوله اذ يقول ان مبادي العلم
اذ على قد تبين وذاك كما على قلته في العلم الادنى فالملازم على قوله الثاني
يثبت علم من هي فان سلم بطلان التالي فقد لا يسلم بطلان الاول الا بقوله
ليس لنا علم من هي يبين فيه ما في بعض ادعي وسنذكر الوجه الثاني في
قوله يلزم ان تكون اما بينة البينين اذ الوضح ان يكون الموضوع ذا الخلاف
الزم ان تكون مباحث غير الذات كمباحث الجواهر والاعراض وغير ما
يتوقف في علم الكلام اما بينة بنفسها او مبينة بعلم اعلى من علم الكلام
والتالي باطل فالمقدم مثله وجه الملازمة ان ما يذكر في العلم اما صابلة
او مبادي وما بينة بنفسها او مبينة بعلم اخر اعلى منه وجه بطلان
التالي ان مباحث الجواهر والاعراض ليست من المسايل لان المسايل
تتبع الخ اعلم الموضوع به والموضوع على قول اهل الاول الذات وليست
من المبادي المبينة بنفسها والا لما اختلف العقلاء فيها وليست اعظاء
مبينة بعلم اعلى من علم الكلام اذ لا اعلى من علم التوحيد فان لم موضوع
علم فيه لا يبين الا بعد اذ موضوع العلم لا يبين فيه وانما يكون بينا بنفسه
او مبينا بغيره وذات الخ الوجه ان فروع فيما نحن فيه علم الكلام فيكون
موضوع علم الكلام ومن الاصل الخ الوجه الثاني من اعني اضي العضد ونقضه
فمزوجا بكلام السيد الوجه الثاني اذ موضوع العلم لا يبين فيه وجود وقال
لان المطلوب اعني العلم اثبات او عراض الذاتية بموضوعه وما اصل منه
متوقف على وجود فلا يكون وجود عرضا ذاتيا مبينا فيه والا لزم توقفه
على نفسه قيل اذ اذا موضوع الكلام ذاته فعلى اما اثبات كون الصانع

بينا بذاته فلا يحتاج الى بيان اصلا وكونه حيا عالما على سواء وكان شيئا
اولا فان بيانه فان الموضوع انما يجوز ان يكون على الذي هو اعم موضوعا دون ما زاد
لان الخاص يثبت ما ثبت بانفسامه الى ما هو اخص منه دون العكس والقسمة
باطلا اما بطلان اولا فلان العالم لا ينبغي ان يتسامح واما بطلان الثاني فقد
خالف فيه الرموي حيث جوز ان يكون ذاته فعلى مسلم الا فيما هو الكلام
والعلم ان الكلي الذاتي عن العوارض الموجود بما هو موجود المنقسم الى الذاتي
وغير الذاتي وموجود وقد اضافة تعلق معلوم المقصود ان على ما علمنا من الوابط
كيف يجوز ان يكون العلوم الشيء هيئة او في من علم غيره فضلا عن ان يكون
الى ما ليس علما شيئا مع كونه على منه مما يستدعي الربط

فصل ابو الحسن الاشعري ✤ واضع ذا العلم هو الرضي
يكنيه الموافق الفضول ✤ قضى بالسنة والقبول
اقبل تابعوه بالاشاعرة ✤ ومذهب الشيخ اتبع موازري
وينسبون الى بلاد اشعرة ✤ اوكا اهل الحق والبر فيه

ش واضع هذا العلم هو ابو الحسن الاشعري المتكلم واسمه علي بن اسماعيل
بن سالم بن اسحاق بن اسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن ابي بردة بن
ابي موسى الاشعري صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومولده الكبير
المذهب والنسبة تشبيه عما هنة اهل السنة والجماعة والاشعرة
وكما قوله قبل المشهور بالمعتزلة بالمستنة اذ اعتنوا ما ذهبت المعتزلة وكان
مذهب المعتزلة في وقت الاشعري شايعا وكلمتهم عالية وكان الاشعري
رحمه الله يفتصد من الفالج في مجالسهم بنفسه فقيل له كيف تفعل اذا
وفد اوفى بعض اهم فقال اهم او لوا الرياسة منهم الولاة والقضاة فهم اذا استمع
لا يتركوه الى ما هم اهم اليهم فكيف يظن الحق ويعلم او لا علم له فاما ابا الحسن
وتلك الطائفة فاهل السنة واقوام الحجج على اتباع السنن وما نقل

ولا يحوز ان يقع فالا يزيد وقوفه على علمه اذ الحكم يستدعي تصور الموضوع والمحمول
والنسبة ومتى ان فسد احد فروعه فقد فقد فحموا ان مسائل هذا العلم قليلة لا يدرى
معرفتها اولا فلهذا كان العلم مغروزا لان اختلاف الغرائز استعداد هذا العلم
ان توقف عليها واستعداد ما منها من حيث تصورها الا من حيث انها
تنوضع عاقبا او فعيها الا ذا كان او ابدا العلم فيها اخر حصوله عنه فلو
توقف عليه العلم كان دورا وهذا انما يقول اصول الاوضاع اذ يستمد منه
اختلاف الشيء بحيث لان المراد انبا تها او نفيها او ضروريا اذا قلنا ان العلم
التصور وقد يراد به ادراك مدلول اذا قلنا ان الاعلم واجبة والوتر
ليس بواجب والمراد تصورها لا ان العلم بانبا تها او نفيها والاجزاء الوتر
والبيع اصدار ان الخاص بحيث يختص جواز اصول الفقه اذ اصول الفقه يستمد
يستمد من الدلالة والعربية والاختلاف قال والمراد ان الاختلاف والمراد تصورها
ليتمكن انبا تها او نفيها والاجزاء الوتر قلت ومنه اخذ الحق والله اعلم
قوله وكذا ما يقع به الجهل الا يشتبه يقتضي انه كما يكون تصور فحموا ان مسايل
العلم من مباديه وكذا تصور فحموا ان مسايله وقد انه انما ان ظاهر وانما
وانما الذاهب فحموا ان ذاته يكن العلم بدون تصور فحموا ان قد انه اذ تصور فحما
مسايله فحموا ان فان قلت ان العلم لا يتنبع فيه الا بعض تصور فحموا ان مسايل قد انه
لتحصل الفايدة يقف حصول العلم بباقي اذ المقصود منه الوقوف بالنسبة
بالنسبة الى اصول الفقه والوقوف تصور مسايل المبادي اولا تحصل الفايدة
المقصودة الى حصول العلم للتوقف الشيء وهو فيها على تصور فحموا ان مسايله
فيقع الحفظ بذلك الحاوقف مسئول المؤلف اكثر المبادي على ما يتوقف عليه
العلم بوجه ما اذا، التوقف واعبا اولا ه

ه يبنبني على الباء مبين العقلية ه كذا الفعوا لمع النسبة ه
ه وغير ما يعجز تنوقف ه عليه وا ينتبعي التنصيص ه

حتى يغني اه مدل العلم بتبيين وجه ابدان مسايله على ادلته القطعية وهذا
لان القطعي وجه يفتقد ان القطع فلا لا تثبت الا بالادلة القاطعة ومن ادلته
الظنية لانها لا تفيد الا الظن فما ثبت بالبراهين العقلية والقواطع
السمعية كالقرآن والسنة المتواترة اذ كل منهما قطعي من قبل وجه وكاجماع
القولي المنقول بالتواتر بخلاف السكوتي او المنقول بخبر الواحد الا ان ما يثبت
بالسمع من الفوائد لا يلزم الا ما لا تتوقف عليه المعجزة كوقوع المنكر او وقوعه
وكالسمع والبصر وكالوجوه الفعلية على رأي فلا فما تتوقف عليه كوجوه
الصانع وكالصفات المحققة للفعل لانها لو ثبتت بالعقل او السمع لجاز
الزور وصياغة لزم الخلف وبيانه ان شاء الله قول المؤلف ثم المطالبة
على الفساد وقوله الله فوقها اتبعوا الا ترى ان المطلوب فيه العلم وقال اه
اتبعوه الا الظن وقال الشيخ ان هذا خطاب النبي صلى الله عليه وسلم وانت
فليس لك به علم ومن الجلاء العمليات قال الظن فيها كاف كالاجماع القطعية
على العمل بخبر الواحد والقياس وكالاكثر الكتاب والسنة قوله اذ ان يتبين
النص او الفعل الذي تتوقف عليه المعجزة يتبين نفي السمع والبراهين
بخبر البداء او به يتبين الثبت وخبر هما من قبله جاز في السخ ○

✦ بعض قضايا يبنت ✦ العلم ✦ تلك مسايل العلم ✦
✦ قبل ما يبين من شفا بيد ✦ مسايل العلم والمقاصد ✦
✦ ومن مبادي مسايل الخبر ✦ والدور يبقى العشر ذا المعتبر ✦

شرح يعني اه مسايل العلم من القضايا التي يثبت فيه في وبوسط في الفرض
بدليل قوله والمقاصد هي مسايل من العلم من مقاصد التي تثبت فيه
بالبراهين العقلية كحدوث الجواهر وقوله مقاصد وابدان الطرفي والصفات
او بدل الاول السمعية كاثبات المعاد والجنة والنار وخلود الكافر
الخطاب قوله ومن مبادي مسايل الخبر منه كمباحث المقدور والحال وما

النظر والدليل فانهما مسائل كلامية وهي مبادي لمسائل اخر منه فقوله
والوقوف ينبغي ان يكسر والمعنى ينبغي ان يكسر لان قوله المسائل اخر مبادي
مبادي فيها تتوقف مبادي عليها اما توقف هي على تلك المبادي وهذا مشكل
لانه يؤدي الى الدور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه وهذا
فاحفظ من المواقف للعضد وحاصل الاعتراض ان علم الكلام علم مشتمل
على قضايا هي المسائل ومبادي وقضايا هي مبادي واما بينة بنفسها
او مبينة فيه وهي اعني تلك المبادي بينة فيه مسائل اخر منه هذه القضايا
ومبادي لمسائل اخر منه لا تتوقف تلك المبادي عليها اذ على المسائل الاخر
لئلا يلزم الدور وهذا ظاهر لان احوال الموضوع واجزاله ومبادي الدليل
والدليل مسائل كلامية قلت كون الكلام لا مبادي له غير بين ولا علم واخر
هو مبني على اصلاح البيضاوي والعضد وكثير من المتاخرين من جعل المبادي
المنطقية من علم الكلام واوخاها فيه كما ادخلوا فيه كثيرا من المباحث الوجودية

✦ فصل في نسبة الكلام للعلوم ✦ وبينية بعضها مع بعض ✦

✦ قسموها كمثل الكعبي ✦ وقوم كنسبة الجزوني ✦
✦ من افراد الموقف علم مع ✦ والعكس فيه رأي الفريد ✦

هل العلوم منها عقلية كالطب والحساب وبينية كالكلام والوقف
والاصول وعلم الجدل والتفسير وعلم الباهي وكل واحد من العقلية وهو
الدينية تنقسم الى كلية وجزوية والكلي من الدينية هو الكلام وشارط
جزوية ثلاثة التفسير فنظره في معنى الكتاب فقط والمحدث في لفظ كثير الحديث ونظر
الفقيه في احكام المكلف خاصة والاصولي في ادلة تلك احكام التي عينة لا غير
والمتكلم هو الذي ينظر في امر المبدأ وهو الوجود فيقسمه الى قديم ومحدث
ثم المحدث الى جوهر وعرض والعرض الى ما يتنهي فيه الحياة والى ما لا يتنهي عنه
ثم ينظر في القديم فيثبت انه فاعل وما يقسم بالاختيار يكون وامتناع يكون ممتنعا

من الجواز والوجوب بالوضع يجب له وبالامور التي تشتمل عليه وبالاحكام التي تجوز فيه ووقوعه
في الواجب والجائز والمحال وجعفه ثم يبين احوال الافعال التي عليه وانه اذا تعلم
فعلمه الجاهل وانه يجوز ان يقتفي الى معرفة وانه بعضه الى ما يسأل من افعاله الجائز
الخاص وانه قادر عليه وعلى تعريفه صرفه بالعجز وانه مذل الجائز وانه
وعنف مذل ينقطع كلام المتكلم ويعجز العقل نفسه ويعني به بانه ينافي من
النبي والقبول اما بقوله به الذم وبه اليوم الآخر وقد عرفت من مذل الفهرس
نظر اولا بد اعلم ان الاشياء وسم الوجود ثم يقول الترجيح الى التفصيل الذي ذكرنا
فيثبت فيه مبادي وسائر العلوم الدينية من الكتاب والسنة وصدر الامة
الى تشوفها اعلم ان المفسر من جملة ما نظر فيه المتكلم واخذ اخذا ما ومن الكتاب فيظر
في تفسيره والمحدث يأخذ واحدا خذا ما ومن قول الرسول الذي المتكلم على صرفه
فيظر فيه وجرد الكلام على احكام ويأخذ اصولي واخذ اخذا ما ومن فعل المكلف
فيظر فيه ونسبته الى خطاب الشرع من حيث الوجوب والحظر والاباحة والجواز
فظر الاصولي قول الرسول والكتاب انما يشمعه من قوله والاجماع فيثبت
بقوله واذ ان الكلام من المتكفل بالمبادي مبادي العلوم الدينية كلها ومن جزئية
بالاضافة اليه فقوله ونسبة الكلام الثبت نسبة مبتدأ وخبر فيثبت حال ان العلوم
واحتزر به من الفعلية فانه الا تتوقف عليه وخبر المبتدأ جملة منها بالعموم
اذ يعلم ان الكلام في العلوم عموما مجموعها وجس العلوم التي عينه على فرط الطاقة لفواد
حكمه فيها بل اشي ما وليس ينفك فيه حكم شيء منها وسيتمم اعلم ان الكلام بالاصالة
بالكلي وسائر العلوم الدينية بالجزئي من حيث التوقف والعموم والاخصوص كما يتوقف
مجنون زيد مثلا على مجنون انسان على زيد وهو اعم من
كل واحد منهما الموجود في جميعها بالاشتراك

فضل وفضل مذل العلم ✦ اعظم ما استفاد ذو الفهم
معرفة الاله والرسالة ✦ تمرته بواضح الدلالة

٥ والجل علوم التي ٥ منها اذا فيلت بطرق الحسن ٥
٥ تحمدا وصولهم الى السعادة ٥ واجتنوا ثمرة العبادة ٥
٥ اذ فيهما اشتمل على المعاني ٥ نشكر ذا وربنا حل الوفاء

هذه فوايد هذا العلم الكريم منها معرفة المعبود وصفاته ومعرفة الرشد وسداد
الرأي وابه ومنها الوصول الى السعادة الابدية التي هي غاية الاغراض ومنتهى
الغايات ومنها الذب عن الدين ونصرته وقمع اهل البدع
والعناد بالدلايل وتحقيق السنة والبراءة عن البدعة ومنها الكف عن الخوض
في العلوم التي عطل الله فيه وكلة صاحبه اذا خاض فيها الى امور الكلية الى غير
ذلك من الفوايد وقد ذكرها الشيخ كيف امنها فقوله وفايدة هذا العلم
منتقل اي اشرف ومعرفة منتقل اي قمرته ويحتمل ان يكون معرفة خبر عن فوايده
والاظهر خبر منتقل المحذوف اي هي اشرف والجملة مستانفة وقمرته خبر منتقل المحذوف
اي هي قمرته وبواضح الدلالة يتعلق بمحذوف اي ثبت هذا العلم وسواه فوايد
هذا العلم اظهر مستفادا ببواضح الدلالة فقوله والجل علوم الخلق منها اي
من معرفته الله والصلاة ومنزلها تقدم ان شرف العلم بشرف المعلوم فقوله
اذا فيلت بطرق الحسن اذا اذا فيلت المعرفة ومعرفة الكبير كبير مفهوم منه اذ ذا الحاجة
هذا المعرفة لا ما فيل الا بالشبه البالغة حمل الامعرفة فقوله واجتنوا ثمرة
العبادة هي فايدة اخرى لهذا العلم وهي ثمرة العبادة وهي كمال المعرفة
بالله تعالى لهذا العلم تحصل بمعنى ان العبادة اذا اداها مع اتقاء الفوايد
حصلت ثمراتها الا فلا كما يشاهد والحمد لله المتفرد بالعبادة ويحتمل ان
يبقى بثمرة العبادة قبول الاعمال وترتب الثواب عليه وهذا الصحة الذنب
باخلاصها وان اعمال الصحة لا تفاد بدونه وان حكم المتعلقة بالافعال
وهذه الصحة بالنية والاخلاص هي قبول الاعمال وترتب الثواب عليه
فقوله ان تبتغ الختم تهدا الى الجنان موفقا اي توصيل الجرعة الى السعادة الابدية

بفضل فضل أهل العلوم تعلم ... من الفقوا بدو وفضله يلزم
علم الكلام وذا بالتوحيد ... الشيخ وقرانه التمجيد
رتبته الفرع على الأصل ... مطلبه لعل كل مطلب
يعيق فاه أصول العقلا ... الحي القيوم فتبصل الرسلا
مرامه الوصل الى الله بيسره ... بواضح الدليل والبرهان متدرج
وذاك شيء كحته الهمزان ... من قرب الله فقوا الوارد فبعزل
به الرشاد نحب الحقايق ... منه تعرف مع الرق فاجتنب
فيتصل التمييز بين الشعرا ... والله وليا وفي شفيا والبعدا
والحفظ للعقايد الدينيه ... حراسة العزائم السنيه
يظهر من اسم الله المؤمن ... على يشتار علم الخبرون
مشاهد ان العلم منه تعلم ... فغيبات الملكوت قسم
اصل علوم الشرع وغيره ... وبينهما المطلق فالله اسما
لذا والشي قيمة المعلوم ... ذا العلم فوقا الشرف العلوم
وشرف المعلوم يوجب الشرف ... للعلم حتما يتنل كل من شرف

شرح فضيلة العلم بحسب فايدته وما يتعلق به وقد علمت ان ما يتعلم لاجله العلم هو العقايد وقد علمت ان منزلة العلم افضل العلوم والشيء بما قوله وقوله يلزم وصف مبتدا والكلي للتعظيم ويلزم نعت له وذا اشارة للعلم الكلام ومورد منه فيه الشيخ والجملة خبر وصف وعلى الفرعية والشيخ واشارة اليه بما للبعيد للتعظيم فتر بلا البعد المكاني فتي لة بعد المكاني وبالتوحيد يتعلق بالشيخ والباء سببية ومراده بالوصف اللازم لعلم الكلام ما يحصل عنه من توحيد الله وافراده تعالى بالالوهية ومنزلة العقايد الدينية الشرعية العقايد وامثالها مما لابد منه لاصل من اصول الايمان فعلم الكلام لذاته اشرف العلوم وقد يعرفه المولف بمعنى بالتوحيد

فغرفة الدم ومنى فى اول الفرض جنبيه وجمعه اوفى بدو الفرض الشعار او
زاوية الثنى الذى جمعها الزفر والمعرفة فعولة من الطرفة اجمال المطلب ومنه
وجهه اخرى اى وجه الشئ فقوله يقبح ما به وصول الغفلة الى كمال
الشئ منه وجهه واخرى مثله فى وجه الشئ وكمال الغفلة المعرفة بالدم والفرق
منه فشل افهم فقوله من الموطن اى الايماء الى منه منزل وجهه واخرى مثله
ابو ضبيان فقوله وذا اى كل حصة الاعمال الطهارى راجعة الى الايماء
لا بقيد كونه حاصلا بالنية ما ذكر لما صياة من انه المختار صحة ادخال المغلول واما
انه صحة العبادات مشى وهو بلا ايماء والمعتمد الاول وضوء الاخرس واغسله
ومنزل ايماء الغرة الوجه السابق مقتضيا للمرفق والشئ فقوله بدا انكشاف
يجب اخفاؤه للعين تقديم به ومنه للخفى ومنزل وجهاه من وجوه الشئ
فقوله فيجمل التمييز يعنى الشعر الذى ينبت اذ يجتمل الايماء ويجتمل المعرفة
ويجتمل الاعلام والاول اظهر ما قبله وانما قفيا والبعد اقرب قبله على ما قبلهما
او الاولى منه الغرة ما فوق من قولهم اذا فر وبعنى الكناية اعلامه للسامع
المعنى قال الله تعالى الله ولى الذين امنوا ويجتمل على ظهوره يعنى
اخاصة فقوله والحفظ الظاهر عطفه على ضمير تقرن ويجتمل على بعد النصب
على مفعول به بعيد وحراسة على حذف العالم ومنزل الظاهر وجهاه من وجوه
الشئ ويقين حفظ العقل دليل يقيني على نفسه من نفسه شيئا طيبا نفس
والجمع وحراسة المذاهب الشيء من دين وهم افساد ما من الشبهة وتشكيكا
العوام فيها والامون لفظ يجمع معنى الامن والجرون العظمة وهو وزنه
مبالغة ومنه جنة انشراح التقبض وهو حسى فيتعلق بجوز وهو اذ يظهر من
انشراح الظاهر ما يكشف عن حسى انشراح العظمة ويجتمل ان يتعلق هو بيظهر على
تضمينه معنى يكشف اذ يكشف لمن حصل له حسى انشراح العظمة وجعل
الشئ للانشراح حسيا ومنزل العلم يكشف يقيني فراشتمار ومنزل كناية

عن هذه الغاية الخلق بعد علمهم أن الله وعدهم أو أن الكتب كفيلة بذلك وافتهم إذا
أدركوا من ذلك شيئا فهذا العلم إما أن يقلدوا أو يستدلوا أو يقتطفوا فهذا الوجه الذي
قوله فمنها هذه الجملة منه فعلم أنه يتبين إذ من هذا العلم تعلم أمور شتى وهذا
الأمر فيها كيف يتبين النظر في المصنوعات وقد بينا ما هو عليه فنعم الشيء هو وعلى
عالم الملك فالحمد لله وعالم الملكوت غائب عنا كالملائكة والأرواح
والجنة والنار وغير ذلك مما جنود الله وهو الحق وأول الكلام بصيغة
الجمع الغني وتقديم منه على عامله للحصر ومعنى الآية قل يا أيها الناس إنما
تعلمون هذا العلم وغايتكم أن الله على وجوب وجود موجدها وصفاته
وأفعاله فقوله أهل علوم الشيء حتى عن عزوه أي سواء أهل علوم الشيء هو
وقد تقدم نظائره فقوله وبسببها المطلق إذ بعض التعريف على شيء من العلم
الشيء حقيقة ومنه قابل لقوله ومرور اسمها فقوله ذا الاسم قابل لقوله
أهل علوم الشيء هو فقوله وانتفى حقيقة المعلوم هو بالخوض عرضا على ذا ولذا
يتعلق بالشيء أي هذا العلم الشيء هو المعلوم فظهر الكون له اسمها وكون معلوم
الشيء هو المعلومات ومعلوم هذا العلم ذات الله وصفاته وأفعاله والشيء هو
الذوات والصفات فلا علم الشيء هو من هذا العلم لا شيء هو العلم بحسب شتى هو
المعلوم ويحتمل أن ترجع الإشارة إلى جميع الوجوه السابقة وأفرد رعاية
لما ذكر وهذا الشتى من جمعة المعنى

✣ بفضل وحكم الخوض مرة العلم ✣ وذا دليله بشمس العلم ✣
✣ والله للتشبيه بالشيء ✣ فرض كفاية بلا امتراء ✣
✣ بجملة الأصيخ بالوصول ✣ وهو منوط العقل والمنقول ✣
✣ وما به يخرج من تقليد ✣ فرض معين بالتقييد ✣
✣ بفضل المطلوب أنسى النظر ✣ يعصف بمن كمذلك فنزر ✣

ثم قسم النظر إلى فرض عين وفرض كفاية فقوله فرض العين النظر والوجه الدليل

الجملي وهو الذي يحصل العلم والظن فيه وهو فائدة الابداء والايقاف عليه على
ابطال الشبه وحل الشكوك وهو غرض الجماعة النظر والدليل التفصيلي وهو
الذي يقف عليه على ذلك الوجه اي يكون له ملكة يقتدر منه الوصول الى شيء
فالعلم بالجملي مشتغل بهذا العلم ليفاوض وهو المبتدئ به ويكون الدليل
على الجملي والوجه خلا منه فظن خرج به جميعهم واشتبه ان يكون قبل الدرجة
الاولى فضلع وفتوح المعقول والمنقول الانتباه المغلوم واضطراب البعض
منهما الى البعض وهذا الذي اختاره المؤلف من التفصيل والحكم هو احد
اقوال ثلاثة في المسألة وسيأتي بقية الاقوال عند قول المصنف فحصلها من كلام المؤلف
قوله فحصله الزاهد نظر صوابه اللاقه والاصوب الاوسي قوله وما به يخرج
عن تغليب الشبه فاو اقفة على الخوض في هذا العلم وهو النظر والدليل وعدم
التقدير فيه ان هو عن الى الدليل الذي فيه تغليب وهو الدليل الذي ذكره اذ
الخالي او تفصيليا جاريا على اوضاع النظر او فيه جار وفيه تغليب وهو عن
الى الدليل بمعنى اي هو فيه لا يخلو بعضها دون بعض كما هو مشاهد في عرض العين
فقوله يحصل النظر الخ اي يسمى النظر ويعني بالنظر الخروج عن التغليب والاضطراب
فيه الى آخره لا يشتمل هو المعرفة عطف تفسير على الحكم في قوله النظر والوجه
الصالح بل قد يحصل الوجه الاحاد لا يدخل فيه المعرفة وهو النظر الموصل اليها
وانما اخذ فيها المتأخرون الضبط العقلي واذا لم تكن جزءا واشتراطها بعضهم
المعرفة حينئذ من اشتمال الشيء والضمير في دلالة على قبول الدافع وما يجب
له وما يستحيل عليه بعد قوله بعض فيه كما مثل فيه الى آخره
النظر والواجب فيه ما ذكر ما بعد من وجوب العصيان والجنس فيه ايضا
واشار بقوله قد رأى الى انه فرض عين وهو من دلالة اشارة النظر وفيه اقوال
الدليل والتقليد وهو ضعيف والآراء من التكليف بما لا يطاق ويحتمل ان
يبقى على الفرض التمكن باعتبار انفساح الوقت اعني ان الوقت اعني ما جاء به النبي ﷺ

وسيعيد المؤلف مثل المعنى
وقيل الا تفيد لفظ قوله الكفي بالنفي الى الاستدراك
وابى جماعة على التغييب لفظ هذا القول سيبويه البرد
تسمية من يشبه الفواضل والشيخ كما يقولون اعتراض
قال الفشتيري نقله مكتوب عليه وقال لم منسوب
قلت كعزوه الى بعض الناس هذا مذهب الجمهور والناس
واما المنسوب للجمهور النفي التقليد المذكور
ومن كلام الفاضل ما يجاب لا يفرد المؤمن الكامل
تاويله بكفى من لم يستدل فعتقد الحق غير معتبر له
والمراد حكى اتفاق اصحابنا على انتفاء الكفي هذا الباب
فلم يكن منهم سوى قولين بعض وبعض بغير مين
شرح الصواب ما تقدم من التفصيل في حكم النظر وقيل خلاف ذلك ومن اقوال من
جملتها ان النظر ليس بواجب والتقليد كاف ومنها ان النظر واجب وانه تارك
غير مؤمن وفسق مبتدع الذي يراه معتزلي وقاتل الذين المشبهة الى اجتباه ومولد
ابو مسلم وقيل ايضا عن اهل السنة وصنح اقوام عليه بل اكثرهم تكفير
العوام ومن غالب المؤمنين وقال الاستاذ ابو القاسم القشيري وقد وقع
التشنيع مؤمن مكفر على اهل السنة وقيل ايضا عن الفاضل اخذا من قوله
لا يوجد مؤمن الا ومعه ايمان بالله تعالى ان اقوالهم مختلفة فذهب
فوق الفرقة عن اهل يعني بما في قلبه وجبر من عليه ومنهم من عرف الله يقينا
وافتراه على اهل يعني بما في قلبه وعليه حمله لفظ ما في المشهور ويستدل
له بما هو مشهور في شرح الكبرى قوله وقيل الا مور راجع الى قوله وما به
يخرج عن تقليد مبرهن معين وقيل ما يخرج به عن التقليد ليس بعض قوله
نقله لفظ قول الاستاذ ابو اسحاق لفظ قول الكفر من قال لفظ استدلال قوله

وابن جبارة على التعيين السنة تقويم المعمول الحق ايذانا باضافة شيخ الزيني
زاهر بن هزاز الغفول الاعمى اقامهم والد ابو الحجاج يوسف الجبارة وقد ينسبهم لغيرهم وشيخ
الزيني من التخفيف فيه ابناء وهزاز الغفل المعمول على غفلهم وقد لا يخفى
عليه غالبا فاقوال الفراض والشيخ وكيف فما قاله الجمهور فقوله
نسبة من ينسبه الفراض السنة الزاي والعاء المهملة الشيخ بمعنى اقراء
المغتفل النسبة لكل منهما على حدة لا النسبة لمجموعهما الذي ما ابناء جبي
ابو قيما الاعمى ما وقع فقوله قال الافسيني في قوله مكروه السنة حيما الله عليه
وانه عما يزال على الشيخ حكي عن الشيخ اه ايماء الى ان الفعل كما يصح وانه يقول
بتكفيني العواد وانكر ذلك شفاء ابو القاسم الافسيني وقال هذا الكفر وزور
من تاليس الكرامية على العواد فانهم يقولون ان ايماء الى قرار المجرد وعند
اهل السنة ان ايماء هو النص بيوا الفتح جميع العواد انهم يضيفون الله
تعالى ما اخبارا عنه فانظر على الله فاعلم ان الله اعلم به انتهى والظاهر
ابو القاسم من كبار اهل السنة وقف فيهم ونص على ان شافعي ابو الضعاف
وابن فورك وكاه حافظا الكلام اهل السنة والفراض قائل ذلك وليل على بطلانه
تلبيا النسبة وحمل بعضهم كلام اهل السنة على ان ازاله ما
اه من اختلج في قلبه شيء من الشنعيات الفظيعة من حدوث العالم او انكر
او النبوة وجب اه يشهد ان الله بالكل الرفع قلي قوله الشنع على فاعله
لم يصح ايذانه قوله كفر وانا بعض الناس عنه ومصدر اضيف للمفعول
وحمل بالباء على معنى نهاز البغض والله اعلم معاصي اهل السنة وسيء
رضوان الله عليه وجميع ما قدمه فيما نقله عن شيخ الزيني والافسيني
نوكيد الانكار على هذا المخفف ونسبته مع شح كيف الا لقول بعدم
حشة ايماء المفعل الى الجمهور ولم يختص بهذه النسبة بل نسبه الى
المخفف ابن الثلمساء ونسبها ابن الزيني الفراضي والنسبة هو كفر راجح

إلى قوله النسفي وبما نقل عن الأشعري والمراد بقوله بالتباين الخ الإيمان الكذا
هنا على سبيل الإلهاب والإغاظة لا على سبيل الجد ومقول المؤلف محشي طن
بلا إعلام السنوسي رحم الله الجميع **قلت** والعجب من المؤلف كيف بالغ هنا
وإذكار هذا القول ونسبته الأشعري أو الأغراض أو الجمهور مع تقريره
الإيمان هو الخ الكتاب بأنه محرف التفسير التلويح المغربية ونسبته الخ اختيار
الأغراض وحكى في الشرح قولين هذا القول والقول الآخر أنه نفس المغربية
وهذا يقتضي أن المقابل ليس بمؤمن ويصح نسبته للأشعري والأغراض
قوله وإنما المنسوب للجمهور ليت إذ وإنما القول الذي ذكره الجمهور وفي نسخة
بالتقليد ويعني أنه يوقع بقلبه ما ينافيه وطاهره مؤمن لا يعني هذا إيمان
صاحبه وسياق الكلام يدل على أن هذا المعنى مراد وقد نسب الطائفة
السنوسي في شرح صغراه الخ الجمهور مثل هذا فانظر له **قوله** وفي كلام
الأغراض ما يخالفه ليت إذ ما يخالفه ما تقدم من أن المقلد مؤمن لكنه آثم
إن كان أهلا للنظر لأن هذا من كلام الأغراض أن المقلد يعني مؤمن **قوله** تأويله
يكفي مرد بمستقل الليت هذا التأويل مؤول بل السنوسي المتقدم وحمله
المؤلف كما سيأتي على أنه لا فعلا بالمؤمنين عاصيهم وغاصيهم وأن جميعهم
حصلت لهم المغربية وإنما يختلفون في أن قوله على التعيين هل هو ضمان من
وهو مذهب الطائفة وفسب السنوسي هذا التأويل إلى بعض معاصريه
ويعني به المؤلف والله أعلم **قوله** وانظر ما وجه حكى اتفاق أصحاب
البيضي فصد المؤلف بهذا نفي البيضي أن نظر التأويل بل السنوسي للقول
الأغراض وأن نظر التنبيه للأشعري أو الأغراض أو الجمهور فانظر ما وجه
نظر بكار بن طاهر أبو محمد اشم الخ من كونه يقول الله بالدليل فمؤمن كأبي هاشم المغربية
الذي والذي يبقى واضحا بنا الجمهور على خلافه وإنما اختلفوا في مستقر الخ
بقي عليه كثير منهم من قال عاص ومنهم من قال الشر بعد أن اسمى وجه كلام انظر ما ذكر

لا تصح حاذى ذاله والشرح ٥
✤ قلت وذا مكلف ولو المشتوف ✤ صفا بغير حجة تمام المستنصف ✤
✤ يفهم منه كان غير قادر ✤ على عصيانه يشبه بقليل ✤
✤ قد اصطر لبعض منه واحد ✤ فيقبض إقدانه ذا الذي ذكب ✤
✤ وفرع تكليف بخمر لشيخ ✤ إن مع المرض قد شمع راجح ✤
شرح إذا ابتدأ وكلف فجن والجملة بعد وصف له إذ هو الذي المقيد الذي اغتاب
بعضيانه وعدم عصيانه هو وكلف وقد اعتقد الجنون بالأجنة يشتغل النهما
وإنما يقبلها الفاجئ المعتوه كالنائم أو الساهي أو المتوهم والإغماء وهي
إن كان تعدي وجود الصارع أو كونه عاجزا الوفاء أو القوة كالعاجز المعتوه
للبالغ الكامل فيقاس على عصيانه وهو كجعل تفصيل الآية وأخر الكتاب والماضي ٥
الفاعل البلاء قد أو ضيق الوقت والتقليد كأجره وعفو وأطلب والنظر ما تقدم
واضطر الإعفاء مثلا فتى له أخطأ وإن عمدا فلا يجوز التكليف بالمحال المشروط
جاعة واختاره ابن الحاجب وحسب الأوسع الجواز ولم يرجح تضمن يعلم به أنه
أجمل على أصله واعتمد المؤلف لقوله والقسم الثالث جواز كالعقل
والنقل فقال الذي مقتضاه التكليف بالمحال ثم ظاهر كلام المؤلف متناقض لأن قوله
فتى له ما وجب إيجاده يقتضي منع التكليف بالمحال عقلا وقوله كعبارة ابن
الحاجب فتى له أخطأ وإن عمدا وسهوا فإنه اشتراك الأعلى فقوله وقوله
وفروع تكليف المحال الذي يقتضي الجواز لأن الكلام في الوقوع فرع الجواز
وقد جاء بأنه اشار إلى العبارة قبل أي قوله ليس وإن المختار على الجواز منع
الوقوع ثم قوله المؤلف وجوب فحي وقوله الحاجب الخاء أحسن ٥

✤ إحماء جملة الصواع فيطلب ✤ جميعهن منهم لما يشتكب ✤
✤ ولا يكفون بعد تعيني ✤ إذ لم تحاسبهم في التضييع ✤

شرح فيشتكي لأجل وجوب الخروج بالزيادة الجاني فوق المكلف عليه وقبوله

فتوى

فتوى

وكذا يشتبه به وجوبها بالتفضيلي اه يكون ازم وكلب اهلا لان العاقل العوام
الذين ليسوا اهلا للتحري فاولة وزع السبب وحل السكوت لا يطلبوه
بذل العلم لعدم اهليتهم لم ولانه اضر عليهم من التقليد اذ يفضي بهم الى
الشك والما يتوجه التفصيلي على الذي يحسن فوقهم كما يشاب ابن
كلبهم والجملي

وقد خلا عن الدليل مطلقا ان فذ التقليد صح فقط
ومن امتنع وجازم بالقول لغير ذي العصمة من ذي الطول
وجوبه قد نقل عن العربي عن مالك واشهب وعبد والحنبلي
كذا احمد وحرم التنفل فقد علم عنهم وبه مذهب نقل
مذهب مالك حكى ابن الخطار وجوبه والجمع عن المختار
يحرم على العاجز والذي قدر يقضي بتركه وما به كفر

شبه عرفة ابن عرفة التقليد بانه امتنع وجاز لغير معصوم قال
فيخرج امتنع وقول الاسنوي واجماع ومعرفة مدلول السماع وقيس والمعاد
والبينة بدليل الجملي فجوز عن قفي وحمل شيخنا او تفصيلي مقدورا
عليهما فيه والى هذا التعريف اشار المؤلف وسيشير بعد وقول ابو بكر
ابن العربي في كتاب الامد وجوب التقليد وتحريم النظر على الامة الاربعة
ولا يصح هذا النقل الا سيما عن مالك فانه نقل القرافي عن ابن الخطار
وغيره ان مذهب مالك وجوب النظر وامتناع التقليد واصول الديانات
واختار المؤلف الجمع بين الوجوب والقول بالتحريم ووجوبهما الى وفاقه
بان يكون تحريم النظر بمعنى العاجز لقوته يفضي به الى الشك ووجوبه بمعنى
عدم التسليم للطبع القابل للنظر على وجه انه يفضي بتركه مع كونه مومنا قوله
بان خلا عن الدليل مطلقا اي تفصيلا واجمالا لا فقوله ومن امتنع وجاز بالقول
ليست اي والتقليد امتنع وجاز بالقول الذي اكبر اولي اينما يفضي قد العصمة

من فيه الطول قوله اذا وبدء العضه ان يقول او الاجماع لعضمتهما مع الخطا
فيه اعتقد فقوله الا ان يشير الشيوخ عضمتهم عنى او اعتقد فقوله اذا الاجماع
لشيوخ عضمتهم عنى وليس يقول وما يوخذ من المعضوم فهو عفيف الفو
الفحول ولتوقف فيوقف العضه عليهما والطول بفتح الطاء البعد والارتفاع
وذو الطول المتوالي الذي في ابن

ص

٥ من بين النظم العوام ٥ من غير تفصيل لذا المرام ٥
٥ عن غيره فاول للشيخ ٥ بما عقل فحمنا للنشر ٥
٥ لعقل وقد يكون ساهما ٥ من زلة بالميل يجوز ما ٥
٥ من اجل ذا ذا الرب الجام العوام ٥ عداه يخوضوا بمسايل الاحكام ٥
٥ جهة ذا مشلاه وابقى محذوم ٥ وضمن الشيخ العزيز فهم ٥
٥ فوجبوا بم ابن بالتبيين ٥ وقال ابن رضى الله بالتبيين ٥
٥ ولا يصح الحكم بالتعليل ٥ لمشكل وعدم التاويل ٥
٥ فحذف الفاعل ابن بتعوام ٥ بكفرهم وكفرهم جاز الحذف ٥

فشلا يصح ان يقول يوخذ والنظم مطلقا الفتيا وجعل الاول وفتيا لما عليه من تركيب
ما لا يطابق وقد مر وكلامه يوضح فتيا الاول والسلام مع انه فقد يكون مسالة
منه جائزا ما دام الاول على ما بني عليه والنظم يوخذ مشتملا على مسايل
عظيمة بل اعظم المواضيع وما مر السلام انه محكمة الشيخ تقتضي قربهم
والابتعاد عنه غاية لما فعل حجة الاسلام ابو حامد الغزالي رحمه الله حيث
اغتنى بهذا الاسم وابن بيد كتابا اسماه الجام العوام عن الخوض في مسايل
الكلام فقوله قولا الله تعالى موجز الى قوله اعلم عرفوه وقوله التاكيد لقوله
للشيخ الخ عرضه للسلام عفوا قولا الله تعالى وقوله الجزم فقوله وقد
يكون ساهما الشيخ الاول الى الوسط بحمل الغير فاول وشق فيتعلق جائزا ما
فقوله وابقى محذوم اذ ابقى الغزالي كفر العوام اياهم على ما هم عليه

على ...

على معنى انه يقول الاشخاص غافلين العوام منهم وبين كون على حالهم وقيد الشرور
كلام الغزالي بالاز منة السالفة الكيس الخير التي غالبة عوامها
يتفقون غافلين عم اما مذاهبهم وما يقع منه مثيب تعصبي المذهبي والد
الذاب وتعليمهم الحق لما قسمنه عقولهم قال او فوض جعل الله سبحانه وتعالى
اجابة اولا ولا ولا سمعة وكل في الحب على قدر فهمه قوله وسمعا ابن العربي
اراهم اي اراني العوام بالنسبة الى التوحيد قوله توحيدهم لا يسمى بالتشبيه
اي توحيد العوام ملتبس عندهم التنزيه بالتشبيه اي مع التشبيه بمعنى
انه مبني عليهم لا مشتغلة عليهم بتحصيله وقد نص ابن العربي انه علم التوحيد
فقد علمه فقوم على الخلق حتى ايئسوهم منه وما اعلمه قدرا وما افوده شيئا
والغرض ان الله سبحانه بالتشبيه واراد نزاله العباد بالتشبيه واوهم به بعضهم
اعلم والتفويض فعال التنزيه والله وانتي كواحد بالتوحيد اي
الله شيئا وان اخالفوا معبودا يسوا الوانه وعلم الحياة في بيوا ليسئل عما يفعل
وهم يسئلون وقد قالوا انه شيء لا كالاشياء وصرفوا موهمات عنه بتقويضه
بالفهم وتفويضه بالعلم والشيخ وقف وعلى انهج اقوم واما علم الشافعي
والحنبلي اسمى قوله فلا يصح الحكم بالتفضيل الهيئة هو مبني على الفاضل
يكفي المفضول وقيل الى حالة التكليف مفروضة الشرع وما مخاطبين لا يفعل
فلا بد اولا من العلم بكمية المفضول من دليل شرعي وشرط الشرعية محط
محصورة بالكتاب والسنة والاجماع والقياس وشرط شيء الاول النشر واحد
منهما ما يدل على تكفير المفضول بل منهما ما يدل على صحة ايمانه قلت الفاضل
يكفي المفضول قد استند الى اولة فتى عينة ذكي نا بعضها الشرح قوله
فحكم القاضي ابن رشد العوام الميت فالذي رشد الى انهاء جوابه عن
سؤال مبهم ان كل الاربعة من المتكلمين يقولون انه فيتعين على العالم والجاهل
قراءة مذاهب المتكلمين من الاشعرية والمعتزلة بل الجاهل قبل تعلم ما يفهم

بها في وقته من وضوء وطهارة وصلاة أو عباد ان أدبقت ضرة عليه وبكروه من
غالب ذلك فال وما الحيلة إلا اعتقاده فاوصيوا اليه من ذلك لعلكم إذا
لم تفلحوا ولم تبصروا ولم تجدوا حتى يغوث الله من ذلك الطرف الغامض
البعيد الذي لا يصلون الى معرفته من قبل الاوقات الا بعد المدة الطويلة
او تنبهوا احدا منهم عنها جملة فيتم فوت على الناس ويخرجون من جملة المسلمين
قلت وسياق الكلام الاول يقتضي ايضا المغلد ومن ثم يصير عقائد دليلية
اخالنا وكلام ابن رشد صريح ثم يعرفها بالدليل التفصيلي وما يلزم من انكار
التكفير بالملازمة انكار بالمعلول

من مذهبه في حكم تفصيل النظر ✤ النقل كما ذكره وفيما فيه من الحكم ✤
✤ قلت خلافا لكثير من المتأخرين ✤ في حق من يقوى على ذلك هذا ✤
حق كلام ابن رشد والجواب السديد وقد ذكرنا فيما تقدم ان الشرع ان اوجب
على سبيل التفصيل فمفروض اليه والذي صرح به غير واحد الوجوب على الاعيان
كما سبق قال المحقق وهو ظاهر الفي اه وحمل الظاهر والمذاهب كما مر اللائق به
وهو كما مر في الوجوب كفاية القدر الكفي وقد تكرر به مواضح كثيرة قال البعض منهم وضع
الحض على النظر في الفي واه فيما مضى يدل على سبعة اوجه موضح

- نقل الاستاذ ابو منصور ○ اجماع اهل الحق مستطرد ○
- ان عوام المسلمين مؤمنون ○ وانهم فيهم منهم عارفون ○
- وردهم حشو الجنة ○ انهم هذا البلاء اتقوا الشبهة ○
- فالعلماء فيهم بالاتفاق ○ والعمل الصالح يرجون فيهم ○
- والبلاء في امور الدين قد ○ بعلامة الاسلام ايضا فيسروا ○
- ذا راجح للقاضي والمتولي ○ اغنى بيقاظ ومن عندي انا جح ○
- واضح بالعقول عن مشيخة ○ اهل الزيادة انهم فيهم ان ○
- ثم يصيروا بعد الى التقليد ○ الوقت لا يفي بالتعريف ○

وافوقت جميع الوصول ✤ واغلوا اعداد واثر السبيل ✤
وبرؤا فوقت ثم يعلموا ✤ فمن اليمين فيما سلك سوا ✤
ما ثم جور ان قبل جليبي ✤ مع رشيبي ونقض فيشي ✤

قال الناظم رحمه الله تعالى وهو منصور الماتريدي من ائمة اهل السنة اجمع ○ اضافنا على ان العوام مومنون عارفون بالله تعالى وانهم حشو الجنة للاخبار والاجماع وبيه لا يمنع من قال لا بد من نظر عقلي او استدلال ومن حصل لهم منه العقود الكلامية فقد تهم جميلة على توحيد الطائع وفرض وجوده الموجود وان عجزوا عن التعبير عنه على اصطلاح المتكلمين والعلم بالجواز علم زايد لا يلزم من عدمه قول وانهم حشو الجنة هم الذين مضمونه بلوغ حلة او يقيني الوزن بسكون الميم لو طلعا وهو ازيد من فعل مقدرا بحيث يغني انه مقتضى الادلة السابقة لا بد منصور ومنه واغلقت قول المصنف فعلوا الحشو فاحشوني به الحشيبة ومن ابى انس قول الى ما البلاد اتقوا السنة اشارة الى قوله صلى الله عليه وسلم الى اهل الجنة البلم وقوله وبعضهم من زيادة واهل عليين اولوا الالباب وضمير الى ما يعود على الجنة بتقدير المضاف اي الى اهل الجنة ومقتضى سياق المصنف ان البلم اتقوا السنة عن العوام لانهم حشو الجنة مساق الحديث مساق الاحتجاج للاباء العوام وابطال القول بتكفيرهم والمقابلة بين العلماء في قوله والعلما اعلما وكون المراد بالبلد العوام سواء اريد عنصر الفضل اذ الافضل عوام وخواص او مختار المصنف كما سياتي واشار بقوله اتقوا السنة الى انه ليس في الحديث ما يدل ان الى اهل الجنة البلد بل في الحديث ما يعضده وقد يقوا من منعه كما سياتي من كلام عياض قول والعلما اعلما معطوف على تفضي المضاف اي اذا اقال اهل الجنة ومن اقال قوله الى ما البلد قول بالجنة والعمل الصالح يتعلق والعلما اي وما العلماء بسبب ما لهم من الجنة والعمل الصالح هم اولوا الالباب ثم اهل اهل الجنة

يعني ان العلماء الذين هم افضل اهل الجنة هم الجامعون بين العلم والعمل وهم
العلماء حقيقة اما العالم الجاهل او العالم الجامد الضعيف فهما سافلان كما مر قال الرومي
قال اهل العلم على الجنة مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين
سبحانه من كلام عياض **قوله** دون جنة اي العلماء هم افضل اهل الجنة فيطلق
اليهما دون جنة واشوا قبل ذلك بشيء مع قائمهما فيطلق اليهما الا
بقرائن **قوله** والبلد هو امور الدنيا فمرادوا الشتت وفي قولهم هو من قضى
البلد الرأي ان المراد بالبلد هو امور الدنيا وهم الذين اشتغلوا بامور الدنيا
وما فيها من اللهو واللعب عما خلق له عدلوا عن امور الدنيا وعليه حمل
الغزالي وكتابه عجائب القلب من احياء ومسلم للجمعي هو الصلاح ونقض
اهل البلد والبلادة وهو الذي غلب عليه سلامة الصدر وقلة
بالكسل وقلة والمراد بلدها وهو الجنة اي اهل الجنة البلد ويعني البلد هو
امور الدنيا لغلبة اشتغالهم بها وهم الكياس هو امور الآخرة والقول الثاني
ان المراد بالبلد عامة المسلمين لغلبتهم عما يشوش عليهم دينهم وحجتهم
الفاضل ابو البقاء عياض مشاورتهم اياهم وهو مختار المؤلف وما يليه قوله
واهل عليين اولى ان يكون بدلا **قوله** واحتج بالغفلة على مشوشات الى
واخرى اذ احتج الفاضل على رجحان القول الثاني وفي كلام الفاضل نظر
الذي المؤلف بمنزلة الاتيان وقوله الجنة اي خلق الله الاضعفاء الناس وقلة
وسفلهم وعجزهم بفتح الشين والغين وفتح العين والجيم كلها بمعنى وسفلة
كل شيء رذيله وما لا يعتد به منه وعجزهم جمع عاجز وهو الغبي وهو الذي
لا خير فيه وبخل الى وايران وعجزهم ومن معناه قيل معنى العاجز هو امر الدنيا
فيكون بمعنى قوله الى اهل الجنة البلد وقيل هو امر الدنيا والاولى هو بمنزلة
كلام انه اشارة الى عامة المسلمين وسوادهم لانهم غافلون عن امور دينهم
غلبتهم ودنياهم واذ غلبتهم وظنتهم هو امورهم يصلوا هذا الى التضعيف فيحرفوا

من الفعل على مع التشهي والقصد بقيد والتشهد وتم الفعل الصلاة وقد
وقعت بهم الوصول وعادتهم على السبيل وضلوا وكفى أو من غفلة فعلوا أو
الله أعلم انتهى كلام الفاضل رحمه الله قوله الذي للفاعل مرفوع وراء بعد
الذال المعجمة واو الذو قوله عالم كذا في النسخ بضم الميم بزنة جاهل
أقول في نظمي لقول الناظم + منتهى الأمر قبلا فتيقظ +
+ فتحصلت على تمام التوحيد + على الذي اختتم بالتشهد بدي +
+ وتجزم بعبد على التعجيب + ليس بفادح على التقريبي +
قد عرفت أن قوله فتحصلت الخ وكذا ما بعده إلى آخره كلام الفاضل رحمه
الله على العوام بالمعرفة المقتضية لما يكونوا مطيعين في ظاهره ومن أخلص الله
ومن الذي اشار اليه المؤلف هو العوام يجهلون على معرفة الله فعلى
وإذا عجزوا عن التعجيب وقوله الكلام يضم هو الذي حمل عليه المؤلف قول الفاضل
لا يوجد مؤمن الا ومعه عارفا بالله فعلى الأول هو الذي يختلف به الحال
منهم فهو الذي يجيء الى آخره وما يبقى فيساوي بين الثاني والرابع وقد أوضحنا ذلك
في الشرح فقوله فتحصلت على تمام التوحيد البت اذ به علم التوحيد والمعرفة
بالله تعالى والتشهد يفعل الشيء وضده والمستفيد قد يكون للطلب فيه أو بقي
على وعليه فيكون العوام كلهم يقول بعض من قوله على التوحيد فقوله على
التقدير اذا العجز عن التعجيب ليس بفادح على تقدير حصوله لبعضهم وكلام
المؤلف ما خوذ من الكلام السابق كما منصور
+ إن قلت هذا الحكم فيما مضى + من العوام فما قضى +
+ وليس يقتضي عموما في العوام + في كل شيء ذا أو ذاك مما يعاد +
+ إذ لم تكن اقتضاؤه لهم وجب + تخصيصه بمن حمى فقد غلب +
+ قلت العموم ثابت بصيغته + فيقتضي الحكم بصيغته +
+ حملا جميعهم على البساطة + من أجل حكم البعض والمزاوجة +

فخالف لمقتضى المعقول ✧ وما اقتضته او انه المدفول ✧
✧ اذ لحرمة الفساد وهو منكر ✧ تغييره والعادة لا تنكسر ✧
✧ من اسهل الامور كما قد اصلا ✧ اذ قد يقول امره للمخاطب ✧
قال ايراد قلت مذهب ان الالف واللام في الدليل للعموم وانه دال على عامة
الاسلام كما تسلم ان الدعاء في زماننا عام وفي زمانه خاص فحتى يشمل علامة هذا
الزمان الذي هو الاولى بهما مسلمنا ان الدعاء في زماننا عام وفي زمانه لا يكفي
الاقتصر على التصحيح باخراج علامة مثل هذا الزمان الذي هو اصعب منه ويكفي فتح
وعزوم اتفاقهم معا ولو بالتفليد فقط على المعروف قال الجواب ان الصحيح ان
الدعاء في زماننا خاص عام وفي زمانه كما تقرر واصول الفقه واللفظ شامل للعلامة
كل عصر ودال على ذلك بصيغته وكالنظام ولا يضر الخصوص عنهما الا الدليل
وحينئذ لا يخرج من الدعوى الا من تعسف في تفسيره وذلك لا يوجب اخراج
وحمل جميعهم على الفساد والفساد البعض الواضح فسقا او فسقا فعلم ان
فساد الجميع منهم معلوم يجب تغييره وان لم يعمهم والاظهر السلامة والدخول
تحت الحديث وتغييره ذلك بكون بما يقبله العامي وبما يكون من الاولى الواضحة
السهلة التي في بنية على العامي وما تتميز باضطلاح الاعاجم التكليمية التي تخفى على
الغبي ولا يحتمل معها الا مراد وبما يزيل الشبه والوهم لا نفصال عنهما كما في الغبي
الآخر واذا الالتباس امنهما وعلى هذا اذا تعين كلام المؤلف وهو ان الله
اعلم رد على نظام والشيوصي وجميع الذين قبلهم كما هو بين عموا جميع الظاهر الى
تقليم العقائد ويشير والى هو ذا العادي الذي خص به كلام المؤلف او غيره فقوله
اه قلت مذهب الجمع الثبت الواو بالحكم كون العلامة الكبرى اهل الجهنة وفاعل
اقتضى البناء الحديث فقوله اذا الخ مبتدأ وعلم اذ هو كل عضو فقوله اسلم
اقتطع والله وجب الثبت اذا سلم اقتطع والله اللفظ للعموم وكل عضو وجب
اقتطاعه دال يقتضي على لفظ الجند الغالب فقوله قلت العموم ثابت

بصيغة اي بصيغة لفظ البلد او بصيغة اللفظ الدال عليه ومن هذا البلد
لانه جمع محلى بال او هو من صيغ العموم قوله ويقتضي العموم بصيغته اي
المراد بالحكم كقولهم عشور الجنة والحكم اعلما الذي يقتضيه اللفظ اي عامة كل
عض واطلقوا على البلد الذي هو اهل الجنة قوله فغيبي والباقي لا يبلى
من الشهداء اي مورد الاصح فغيبي مبتدأ وجيمي مما لا يبلى ومن هنا ثم ما قوله
اي فقد يقول الشهداء للعظم اذا هم فرضي

✣ مفتقر في مبدأ التكوين ✣ حتى من الموجب للتأثير ✣
✣ وكل ما على رضاه فمفترض ✣ اياه بالسجود بالخوض صنع ✣
✣ وكل ما في الكون لا يسعه ✣ به الله وبسمة الجلالة اقترن ✣
✣ من لم يخض في بحر علوم الدين ✣ بفضل الصحيح والاخبار ✣
✣ فانه اذا صبح كالجبال ✣ فاي بحر لا تهن ما يبالي ✣
✣ اذ فاز فوزا باحتساب الله ✣ فقد قضى فروضه الى الحق ✣
✣ يصبح مثل الغيظ في الهواء ✣ تميل بالرياح في السماء ✣
✣ يجاب من ذا الهوى الى تمه ✣ وذبس في السبب ليست سالمة ✣
✣ يجاب بضوء البيوم شيء غير ✣ ان لم يعن في ذا فخذ البشم ✣

ص قال رحمه الله الصلاة الفرائض اقتداء وكلامه على ما ينبغي اه يقوم للصبي اول
نشوه فينبغي اه يجب الجدل والكلام لانه يسوء صدر العقيدة قال وفيه عقيدة
اهل الحق والصلاح من علماء الناصر لعقيدة المتكلمين والمجادلين حتى
اعتقاد العامي في البلدان كالطرق والشائع لا في كتاب الروايتين والصراط
وتعقيد المتكلم الحارس اقتداء له بتعقيمات الجدل كخيط في سلم او الهواء
تعبير الرياح قم مذكر ومريم مذكر اصح من ظاهره وهذا انما احتج به من
يميل الى التغليب بل وجه على الاصل السجود وقد اجاب عنه الامام السنوسي
بوضوح بان الاصل لا يعول عليه وما يصح فيه ونقلناه في الشرح قوله لعل معنى

مستغرق الجامل والتغليب الشبه بالتغليب وضعه لمعنى وارادة الجامل العامي
اذ تغليب العامي فيه من نظر بوجه الكلام ووفاقهم لان ذا الطريق يوجب الشجا
وبذل الصغير اذ يصير الى الكبر وانبعاث البدن فضولها والاغلب الحاد
من فرق بالتبيين اذ فالاغلب فيض فرق بالبدانة الساوج بمعنى الدرا الجمع
اذ الخالص من الشبه والشكوى حاظة خاص بالكلام ووفاقهم وضوء ذا الجا
عامي بعضي فخلصه من الشبه هلاك وعدم فيافته كما ان الاغلب على مرتبة
التبيين وانكسب به السعينة الغرض والهلاك وجافته فاوزن وقبل الغبن يفوض
بالكلام فيما انكسب به السعينة وان كان فيض كون التبيين غرامة الغنم بغنى
وعدم سلامته بالاغلب فقوله من فيض بالتبيين مفهوم سالم الشبه استعار
التبيين للكلام بالشبه للعامي وبعقل فتعلق بسالم والباء سببية ويحتمل
ان يتعلق بجازم قوله فانه الى اصبح كالجمل الذي يعقل العامي قوله ان جا بعد
باعيس بالنظر اذ وان العوام قائم عليه من التغليب والعقيد الجازم قوله
فقد تعرضوا به الى الخطر اي تعرضوا بالنظر قوله فيصير مثل الخيط بالسواد
اي يصير اعتقادهم اذا نظروا قوله فيجاب من ذا الحشو الخاتمة اي فيجاب من
يكتب بعقوبة بالنظر وفض الخوض بالخاتمة لشعر فيه اذ يضعف عند
المزن الضعف والبين وقضي الشباحين مورد الشبه الدقي وقد ضعف
ايانه قبل ذا الجاد الخوض بالنظر بما يوجب حينئذ بالكلية عياذ بالله من
ذا الجا قوله وتفسر في السبب ليست سالمة السبب احتمال ان تفسر المعلق بفعل
ليست سالمة بالغالب اذ الغالب انقطاع الحبل لا سيما عند هبوب الى رياح
وعصوفها وكني بفزاعة حال الغبي الذاهل بالكلام اذ قد تعصف عليه
رياح الشبه فيهلك لعدم فزعته على السالم منها او يكون هلاكه حتى في حال
عفايته وعدم فباقتها كاحتمال المعلق بالهواء

✿ ايات من ذا من كذا بحاجي ✿ ذا الحين اشفى الغرض الجواجي ✿

✤ ذا نقر فيهم حسنا و فما بقيه ✤ وأكد وبه ج غايته ✤
✤ روى فعنه الى قبول ✤ واوم واجب القبول ✤
✤ اذ قلت هذا جبى معارض ✤ للفا بالنظم فامتثض ✤
✤ قلت الجزى يقبل التغيير ✤ والعجز والواجب التغليب ✤
✤ ويكون العطف على الضمير ✤ المستتر بالفصل او بالمفعول بالتبعية ✤

قال الراوى ابو عبد الله محمد بن عبد الكريم الشمنى ملتمسا فى خطبة كتابه
فما بقيه الى قوله على الكلام وعليهم ابو بن العجاج هو من استثنى الجواز
الشمنى والجواز العطف ايا جمع جايز وقد حكى عن بعض العرب مثل هذا
وذا الذى قاله قال عليهم ابو بن العجاج ونقله بعضهم حرب وحكى عن الفراء انه
قال سمعت من بعض العرب ايام العجاج وقال لى عيسى عبد العزيز رضى الله عنه
فى مجلس اله عن قوله ما مررت بأحد الا زيد خير منه بالرفع فقلت له ما الكتاب بوجه
ووضع فاسوا منها ومذا فقضى الاكثرون بالعطف الجايز الصحيح كما سواه استفاد
العجاج بالجاء ايثار التقليد على وجه الاجتهاد والنظم بعلم التوحيد وهو
وهذا استدل بعضهم على ذلك ومنع مقتضى كلام المولف وقد يقال ان
الكلام بخصوص الغيبة لا مطلقا وبالجملة فلا يصح الاستدلال بالكلام
المذكور على حكم التغليب وايضا ما مر مستمر برضى الذى فقوله
ذا اذا استثنى الذى الجواز اى ان قولك مستقر اخى ان من استثنى جنفل حركة الهمزة
الى الساكن قبلها التى هى النون والجملة خبر ايما والذى هو كون الذال لغة
الذى اذ من استثنى الشىء الذى استثنى الجواز اى اذ من استثنى الاعطا با قوله
وانص منهم حسنا و فما بقيه فقد تقدم نص الشمنى معانى ومنه يعلم ان قوله
المولف بعد يعنى اول الذين ضبط النظم وسمى حسنا بجزم باء الشبه جزم
اول البداء الثانية فطار منقوطا ثم حذفت الياء وفتح ما قبلها وهى وضع الضمير
للغيبة وقوله او ذكور على حذف مضاف تقديره وانص علم منهم حسنا ومنع حرف

لهم دعا وكنت اسلم الخلق بقوم من الذل والاضطرار ولي
مثل البلاد وسبب العروة بالذمة فقطع الله معروفهم
لذل اسلام الشيخ تاج الدين وهو جمعة التعرب الميسي
قال الشيخ صفي في خطبة النهاية واما لا حكم للمطلوب من التعرب
الا ان استسلم قبل الاقدار والاستعداد للافعال الا من جنب اختيار الوقت واضطرار
اخلاقه فيما اذا التجئ الشرفاء الى عيس او هوزة او الكدو او استسلم الضيم الى البيض
ظن تقوموا الا ابالة لا سيما من جيب المضطر اذا دعاه والمغارة التي قطط
من قعر يباب احوال الاضطرار اشد وضوعا به الغلب من المعاد التي هي قنابح
الاقدار وما ان اضطر اختيار وقال الشيخ العارف تاج الدين ابن عطاء الله اذا اراد
فتح له وجهة من التعرب فلا تقبل معها ان فعل علما فانه ما منعها الا لموعود
في ايراد يتعرب اليه الى تعلم انه التعرب موعود له وانما انت ممنوع منه
وانما قدر به اليه مما هو موعود عليه انتهى قال العارف ابو عبد الله ابن
عباد رضي الله عنه كلامه على هذه الحكمة ومنها ان ايجاب التعرب ما يصحبه الانسان
من البلايا والشرور التي تنغص عليه لان الترفيا وتمنعه من كثير من
اعمال البر التي جاء في اداءه بشتى وجوه الطيب العيش نائم البال وذكر ما اراد به
طلب سعادة الدارين من اتم عيس المتبرعين فلا تستقي نفسك الا بالاعمال
الخاصة التي لا حكم موقوف عليها فيها او مشتغل بها قطع عليه الزمان
قبوله فتسمو وتراد الله منه اراه يظهر من اخلاقه السمية ويقول اصنع
وبين صفاته الزمية ويخرج من اضيق وجوده الى متسع شهوده واصله
له الى الوصول الى هذا المقام على غاية الكمال والتمام الا بما بضاعة
مزاده ويشوش عليه مهاده وتكون حاله كحال المعاد الى بلاده وما
فاته منها وهي الاعمال الخاصة فاذ هو من هذا على ان اختيار الله له
ومراده منه خير له من اختياره لنفسه ومراده لها قوله وفيه الدليل

وانما عين ذلك لانه اوضح الدليلين وهو عين الافتقار والحاجة والعجز عن جلب المنافع ودفع المضار حقيقة وفي نفس الامر لا فساد له لا فور ولا يقدر على تحصيلها وتنفي عنه انواع من البلايا والشدائد ونحو ذلك وقولها جوعة الدليل المستدل والواجب عين الافتقار والحاجة جمع المستدل اذا اراد استدلاله بالبعيد للقطع قوله لكونه ما ذكر مما اشتمل الخلائق اليه اذ الافتقار والذل واستعطوا وسلموا الله الى قوله والدليل راجع للطرفين واما اضطرار الطاوس راجع للاول قوله تقطع به معرفة اي تقطع معرفة الله بشر البلاء حال كونها معرفة اي فصدر البلاء تعرفها واضطرار العبد اليها وعدم انفكاكه عنها لكمال نقصه علما منه بحقه ان لا سبيل

فقل لمن لا يعلم الغيوبا ✤ فانا نظمه بالتبيين
كل عقيدة به قد وقفت ✤ ومن بضاعة العقول العنت
مع اوائل هذا اقوم وما ✤ لم يصل الذين يقولونها
من اشتغال الاشتغال همه ✤ بحقه اله وفق بالمسالك
بعقله يا من وفى الكل ✤ من ذا يجيب من دعاك
فانم يكن بالله امكان شفعه ✤ وذاك فاذ بلا محالة
ثم وفق ذاك نور بوابه ✤ اضمه بالنبي بالعناية
ثبته العورة سليق من الخطل ✤ الشغل بالهاء عن التكل

شرح اجز هذا الكلام بعينه هو الحياء فعم منه فايفي من هذا المعنى وكتاب العلم وهو كتاب قواعد العقائد وهو كتاب وآداب النساء وهو كتاب ذم الغرور وهو كتاب العلم والثناء والادب على علم الكلام فاذا اما قوله انه صحة ذاته وصفاته وافعاله وجميع ما ينبغي فالذي يعلم انه كما ينبغي فلا يحيط من علم الكلام بل وبكل ما يكون الكلام جوابا عنه ودافعا منه واما الوصول اليه بالحجاج والجاهد فهو الذي جعلها الله فرضا عينا على المكلفين حيث قال والذين جاهدوا

فيما نحن فيه منهم بسبب قوله وعموم البلوى بالكلام الذي يشغل بالبلوى
البلوى الكاملة وهي المحاطة بمن المعرفة والبغيض باصطلاح الصوفية
رضي الله عنهم وقد يحتمل ان في يدرك بالبلوى الفقر الغراء وقد قدمنا الاشارة
بمثل ذلك فتنبه والعالمي والبيان كالفقر والشارح لا في كما الرواي والصواب
وقد يقال المتكلم المحارس اجتهاد في تفسيرهما ان الجزل كخيط من شعر او الصواب
ان يقال ان يراح قوله مكذا وقوله مذكرا قال الامير سمع منهم دليل الرجعة وقد
فتلفقوا تقليدا كما يتلفق نفس الاجتهاد تقليدا او كلام في جواز التقليد ويشبه
ان يعلم الدليل او تعلم المذهب فتلفيق الدليل فتشبيه وقوله استعمال ان بالنظر في
الاخر يعني عنه قوله فما ازال انظمه والتشبيه يعم الجزء الاول اذا وقض العلماء
قوله كما تقليدا وبه تلفيقا اي فتلفيقا واخذ من لسبب الكلام او الماء بمعنى
من كقوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله على رأي بعضهم فقوله ومن بضاعة
العقول البضاعة القطعة من المال التي يتجر بها وانشار الى ما في حالة الاجتماع
قليلا ثم يسير كقوله في الخاتمة بضاعة العقول مزجاة لزاعم السمو وكشف
يشتمل قوله ثم يصل الذي يقرؤه وتسايد العلم بالله اقا النجي ولعل قوله من تقدم
تقليدي الى اسلام الجزم وصول الصحابة واقا الصوفية بالاولى فقد يسبق قوله
الغراء انما الاتوصل الى العلم بالله سبحانه قوله اي اعتنى الكسا بمعنى العناية
بمعنى ان المقصود من الكلام فقد يزل التقليد او يقوده الى الشك فيما لها صاحبه كما
حسن قوله بفتحات وقوله بالسالم بعقله مزلوجة واخرى من خطل الكلام ومراده
صاحبه فقد يعني يقود بعقله الى اقامة ادلة وابطال الشبه ويجب بذل الجاه
ويقتضي على مقوله وفقه يتمثلها وبعقله مال من المسائل او وصلها ويحتمل
ان يتعلق بقوله يامن علي الله اذ بسبب اعتمادها على عقله فقوله من ذا الجهل
عن الامر اذ قد يجب المتكلم عن الله من اجل على الكلام كما تقدم في كلام الغزالي
وقد يقع الاشارة الى اعتراض او الى الحامي او يتعلق بقوله يامن فقوله من ذا دين

بعد ان ال كانت شبيهة بالشي منزلة الاشتراك والنقل اذ لا كل ان كان العلم منقولا
بسبب ال كانت شبيهة بالصاحبة فلا من جميع ما تقدم لا تعلم ال كانت شبيهة في بعض
الا القليل وجعل الاذن نحو قوله النور اشارة الى ما كونه من الخواص والخلفاء
عليهم من الغفران والصلاة للانبياء عليهم الصلاة والسلام الفطى منهم الاولياء
على فرضنا بعضهم فهم قوله بلام العهد مسلموا من الفطر البيت الخطى ما ذكر
من الشاعر والمعنى ارقد قدمنا من هكي ان الف اقبلي مع كثير حتى ما فرق عليه
الالف واضافة بلام العهد اضافة البناء وهو مبني على اختيار معنى الظاهر
والحديث الشاعر وقد تبين الغرابة على ما اختاره النحاة الموالية بالوضعية السابقة
من موطئها في شعر العلم من كتاب العلم من الاحياء والعمل الى امر كان فهو اعجب
العقل لا بد انقضائه

فلنا وبالقطع علاه الزمن ♦ للعلم الذي تعمقوا العجمي
لزم ذوق منهم نحو العليل ♦ ثم بيانه القطع في الفتى نيل
وحالة الشبه بالاضطرار ♦ فضيلة العطف بلا غضاء
وهم من قبله بحث عن الشبهة ♦ مع الغريب وبذا يحضر
مقولا امن بعرشه في الاذى ♦ تعليم به يلزم بالتغيب
وانبضوا بالصحابة العصور ♦ بالنفي نحوا به نحو النهي ان موت
فعلموهم تعليم النبي ♦ فهو عين النسل وبلا في العجمي
اذ نبي انتشر في الاقليل ♦ تغني عن ذا لجدال والتفصيل
ثم مفهوم في علومه نافعه ♦ ان الاوهام في كل امره صلابة
فزاد خيم من نسوة به نظام ♦ ما يخفي لبشر موجب بلا وقاح
فذلك من انسوا عيهم بالشرك ♦ العلى فبعضهم فيه الفرق
ما الشر بالمسلم في الافتراء ♦ تضحى بغير ان تسموا في الاخبار
فتابعا ادونه العزوان ♦ ان شاء دعا الوضع في البناء

من منهج الكلام فيه أغنى ✤ وقلة التقسيم لشر الضدين ✤
لزوم الجمع عليه السلف ✤ وأما منهج الكلام فخلافه ✤
بما فيه من تشبيه الضلال ✤ وتكشف الزيغ والمحال ✤
وإثبات مذاهم فيتغير الفوائد ✤ من التعرض لغوامض المقاصد ✤
من لحوم علماء الزمان ✤ تشبيه كما قيل بالبحر ✤
ليس من السنة بسبب بل الخطوة ✤ عليه أو تحريمه عفو فيه سوى ✤
فهي كما بنظم الدليل ✤ لقاصر يفضي إلى التضليل ✤
كمثل واقف قيل تحرم النظر ✤ وإباحة عليه فقرر ✤

فصل العلوم النظرية وإن كانت دون علم المكاشفة بكثير حتى كانت بالنسبة إليها تقليدا لا كثر الناس لا يوجب الحكم بأنها مذمومة حتى عاد طلبها والشروع فيها كما سبق وقد أمر الله تعالى بالنظر وعظ عليه في آيات من كتابه العزيز وأثنى على العالمين واختص بالوقوع ولولا أن النظر يفيد العلم ويوصل إلى معرفة الله لما أمر الله تعالى به على لسان الغيب والتأكيد أو يكون حينئذ تكليفا بما لا يفيد فإن قيل الاستقراء الاستدلال الذي عينه يدل على انتفاء التكليف بل الحاصل يبطل القول بأن النظر لا يفيد مطلقا والقول بأنه لا يفيد في أكثر الأحوال وفي حالة تفيد فيها يوجب النظر فرض وحالة الكسب بأضطراء الشك يقتضي أن حالة كشف الله للعبد عن العلوم والمعارف لا تحتمل فضل بأضطراء الله تعالى للعبد وتفضله وأفرد للعبد على تحصيلها وقد ترد إلى مجاهدته وصرفه وكم عابد مجتهد في العبادة لم يشم نفحة من رائحة حالة النظر فهي بالاستدلال به وقد يجب تلك أو أوجب عليه تحصيلها والقضاء العلم فوله ولم يرد به بقية على السلف الأمثال الأربعة فيه يعود على النظر والاستدلال فهذا الذي على من يقول العوام إلى النظر ويلزم إياه وأن ذا النظر فيما كان عليه سلف هذي الأمة وأئمتها فإنهم يعلمون العوام أمور الجليلة

المكلفين في ادائها وتقييد احكام الصلاة والزكاة والصوم والحج ونحوها الخ
فما يختاجون اليه من علم الحلال والحرام فاذن دعا العوام الى التعلم والتعليم
مما يتعلق بامور الدين من البدع التي يتعين تغييرها ما دام في عدمها وكان الفوات
يسيرا الخ زاد في الشنوشي رحمه الله حيث كان يدعوا الى تعليم العقايد
لعساء عقايد الناس في هذا الزمن الصعبة التي قل فيها ما وكي صحيحا
والبتة بهما الشنوشي وبهذا الاسم الاشارة الى الدليل
البتة موقفيين للام الجلي والاشارة الى الخفية ويحتمل ان تكون للتنبيه العوام على مغرة
الله تعالى اذ في اشارة الى الدليل الدليل والتبيين وانبغى ان يختاض معهم في الكلام
ووعاظهم كتبيهم بالاولة العقلية فان فيها الشفاء مع تحفظهم عما وقع
العقول الخافقول لهم معلوم بالعقل كافية البتة اذ الصحابة رضي
الله عنهم والكاف المضاف ويقال الشنفرى والصافية المصيبة ويقال الصاب
وكاب وهو المانع المخالف لهم صاب قوله مازال فيهم يسمى بالاصطلاح
البتة اذ يعني الصابة ويعني بالغير المتكلمين والصاب ساعي العلوم بمعنى
ان الصابة عارفون بالله بشفافه وان لم يعرفوا اصطلاح المتكلمين ذلك لهم
الغرب بالله فيه بعدهم وامثل الاصطلاح بالغرة كما انهم من اهل اللغة
العرب فصحاء بلغاء يفهمون اغراض الغير اذا فهما واضحا وان لم يعرفوا اصطلاح
النحويين وكذا المعرب والبعض واصوله وان لم يعرفوا تلك الاصطلاحات
التي اعرفت بعدهم وهذا اغرب بطلاة استدراك بعضهم على بعض التعليم
باه اذا بكى وعمى فاتا فلم يعرفا الجوهر والعرض وكذا سائر الصابة رضي الله
عنهم قوله فاذا يعني اذا يصول عنهم بالمعنى البتة اذ عن الصابة رضي
الله عنهم بقوله صلى الله عليه وسلم اصابي كالنجوم بايهم اقتديتم
اهتديتم وتشفع كما يشفع من وظايفهم واخر الكتاب وكذا اوله من المؤلف
تغيير لابقاء العوام على حالهم وان يدعوا الى اول الكلام كبعض الصابة ه

فوائد

الطالبة اعني الجهل بفوائد الكلام ومبانيه مما ذا الباب العوام فقولها من ضمن
علامة الاجماع الثبت هذا الغرض بالطلب والمسلم به اقراري تقصد به الاصول
واعتبارها متبعا قولها الغزالي فقوله ليس من السنة كشف ما انطوى البيت
تقدم ما فيه من كلام الغزالي وما في كلام المؤلف كلام فما صبي وفضولي
بمعزل عنه والله اعلم انكار دعاء العوام الى علم الكلام وتغليطهم ايراده
وفيه تقدم وجه مسلك الامام السنوسي رحمه الله وانه اذا اراد عموم
الى الجزم المطابق مع ما قد يطلع من الدليل الاجمالي ويشير على الكلام عبارة الى

+ واعتبار قوم صحة التقليد + بجزم جمع مسلم قبل التوحيد +
+ ينبغي ان قول الغزالي خصوص + فقد حكى بما نهم الجزم شيوخ +
+ فلت الصواب فيه عصيان الذي + يقوى على النظر مع القصد +
+ فحكم الايمان موقوف على + شهود ذي سلم ان فضلا +
+ وليس موقوفا على النظار + اذ لم يزل عهد النبي المختار +
+ فالوقف انما هو بادي البشر + حتى فوات الكلام والنظر +
+ بل الكتبي مستفاد العادة + من وقبل ذي سمة الشهادة +
+ فيلزم الجزم اذا جرى + بطلان سلم الذي جرى +
+ لانه الذي ينافي المنشود + ان النظر ذا حتمية المقصود +
+ ومن الذي يحتاج للتدليل + احمد الاوذاي على التفصيل +
+ جوابه الوقف موقوف على + دليله مجملا او مفصلا +
+ لبين الاصول ذا احتما + وان في به البيان جزما +
+ اما الملازمة فمني واضح + فضية النداء بنفي ترجم +
+ وفي اصول الوقف تاخير الطلب + عن وقته امتنا عن قد استبان +
+ لوقف الوقوف على الدليل + بتمهيد الكلام بالتفصيل +
+ لكان منفورا عن الاصول + نقل الديانات مع الاصول +

وهذا على لزوم في الكسي كبيرة ✤ كتبني تاليه بلا تروج ✤
والحق في المقبل من له تسلم ✤ قوله على الذي قد عينا ✤
مذهل الفوادر وغير الفوادر ✤ تصديقه وكونه ان يبادر ✤
لذا الحا بالتنف للرسول ✤ توقيفه والسلام على الرسل ✤
وقد يمضي اذني فطن ✤ بلا وعا او نفسه وصال قعني ✤

ش اعتذر وقوله ان التغليب صحيح جائي في مسائل التوحيد وهم ابو القاسم الفشيري
وابو الطيب الطبري وابو حامد الغزالي والشيخ ابو اسحق والجمهور على الوقف
الوقف او الصحيح وقيل هو مذهب الجمهور من المتكلمين الى انه ليس بجائز وقال الامدي
القول بالتغليب عن جمهور اهل العلم هو الحق وحكاه بعضهم واحدا كان نسب عياض
القول بانه التغليب الى الجمهور وصحب ولي الدين العراقي للجمهور القول
بمنع التغليب وكذا قال المرداوي قبل واذا المنسوب للجمهور هو الصحيح قوله
ثم المذكور اي القول المذكور من التغليب صحيح مؤلمن وهذا تاكيد لنسبة
القول بالتغليب الى الجمهور وقوله قلت الصواب فيه عصيان الذي اثبت الاختيار
الاتباع وتقديم المعمول الحصر وهذا الذي صوبه تقي الدين السبكي الذي وهو
مختار الشيخ ثم رجح بيا ثم فرض المسئلة التي الظن وعدم المعرفة مع القبول خلافا
لما فهم من ان العوام مجبولون على معرفة الله قوله والحكم بالايمان موقوف
على شرط انه لا ايمان لمن لم يعتقد الحكم بالايمان وصفته موقوف على شرط انه
انه علامته وهي كلمة الشهادة المسماة بالاسلام وهذا هو الصحيح الذي ان
الايمان لا يصح الا مع النطق والشهادة وقيل لا يشترط مع القدرة كما سيأتي واعلم
الكتاب ووقف الايمان على الاسلام تقول عليه نصوص الشرع نحو قوله صلى
الله عليه وسلم من قال لا اله الا الله دخل الجنة وحرمت النار فاذا قال
الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وقوله صلى الله عليه وسلم لعمه ابي طالب
يا عم قل لا اله الا الله كلمة احاج لك بها عند الله الى غير ذلك ولنسر الايمان

مقرونا على النطق حتى يكون المغلب غير موصل اذ هو على النبي صلى الله عليه
وسلم فائدة على ذلك وما نزله السمع لا ان يقول وما اوقف النبي صلى الله
عليه وسلم العلم بادائه النبي على فوات عبد الكلام والنطق ولم يصل اليه احد
يشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله يقال الا من نطق او علمت
بل قال عليه السلام امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله
ويواظبوا حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان رسول الله ولم يقل
حتى ينطقوا او يعلموا بل الذي اشتغل عليه عادته صلى الله عليه وسلم
وعادة النطق والتلفظ بعد فيبدل الكتبي السماع من قبل فيها ويحتمل ان
تتعلق باء الجر بالكتبي اي بدل الكتبي عن قبل الله عز وجل بكلمتي الشهادة ومنهم
كلام من المؤلف رجوع لا بطال القول من قال لا يصح ايمان المقلد فقوله قبل
ومنهم الحكم اذا جرى لا بمعنى الا لكنه فاقد من المؤلف من الدليل على ان المقلد
مؤمن اجابة عنه من قوله بعدم ايمان المقلد بما اشار اليه المؤلف منها قيل في الجواب
عما تقدم وتبيانه الجواب ان يقال ان قوله فاطبقوا عن الغين حتى تعب الحكم على
المظنة بخفاء المعرفة الواجبة بقلب الغين علينا فيقول عليه السلام النطق
بالشهادتين كتبيا فذكر الخاص بعد العام في تعب الحكم على المظان وكلامنا فيما يحصل
العبد وربه وما يجب عليه من المعلوم والمقدور اشار مما قلنا فيه فلا يدل ذلك
على صحة التقليد ومنه ذكر الخاص قوله عليه السلام تعيب ان اقاتل الناس وكذلك
قوله عليه السلام في الحديث السابق وحسابهم على الله
في رواية الله يتولى حسابهم على ما في ملفوظهم ومعنى قوله ومقول الغير يحتاج الدليل
البتة اذ قوله الايمان الحق من مقول النار ومقول الذي يقول بتوقيفه على الدليل
اجمالي او التفصيلي بمعنى ان احدهما كاف للايمان الذي تجري به احكام الاسلام
والتفصيل من مقتضيات الزيادة وقوله ومقول الناس فانه يكفي فيه النطق بالشهادتين
والقدرة تصديق بالقلب كما منا في قوله جواز ايمان المقلد موقوفا اليقين

هذا رد الجواب السابق وتثبيت لصحة ايراد المعارضة يقول الوجه الايراد الذي
من النار موقوفا على الدليل الاجمالي او التفصيلي ليس الاصل في الدليل الاجمالي
كذلك لانه بدل على عدم وقوع مدلوله اما المطلق منه فواضح اذ بعدم وجدانه للشيء
لم يكن ذلك بدليل قاطع على انتفاء ذلك الشيء عنه وقف الحاجة وهو معنى جلي
واما المقيد فلان فقد الشيء بعد الاستقراء من الكتاب والسنة
وايضا قد اجمع الامة المسئلة من اصول فلا تستنبط الا بالدليل القطعي
ولم يوجد الظني قطعي الدلالة فقوله فضية التدافع بقي راجحة اذ رجحت
قوله وهو اصول الفقه قاض البيان موجبا للملازمة قوله لو ثبت ان
الوقف على الدليل الاجمالي بيان للدلالة هذا دليل يختص بالوقف او الوقف الايراد
على الدليل التفصيلي وهو لبعض المتكلمين زعم ان ما يقرب الله تعالى
فالطرق التي وضعوها ودلائلها التي حرروها فلا يصح ايراده ويلزم على
هذا ذم كثير من المسلمين من السلف والخلف واول من ابتدع ذلك وابايه
والسلام وقد اورد على بعضهم هذا وقال لا اتبع عقلي وكيف لي ان اعلم النار
او كما قال وقد وقع في زمننا ان ترشد بهذا الفاضل وبهاء ذي المولى عليه
اه عليه ان يقول الوقف وقف الايراد على الدليل المنهج الكلام واما ذلك
المنهج منقوض بما ذكر من اصول فما ذكرته الديانات واصول اذا يعلم الا
الامين الشرع فيلزم ان يتوقف الرسول ويجعل الناس كلهم بعدم البيان قاض
البيان عن وقف الحاجة وقد يتمسك لنفي البيان القائل باختياج اليه والعادة
قبل عدم نقله وهو بعدم نقل اجتماع الامة على الخطا وهي اجتمع عليه
وكنى المؤلف عن الديانات عن الفروع ويحتمل ان يكون اعم وذلك الاصول
فائدة الزوم فيها واصول التي منهج الكلام على نقل ذا الفاضل منها قوله
بلا ريب تامل قوله والحق بالفضل يعني له البيضاوي اذ الحق ان المضل الى
الاسلام يجب عليه ان يبين ويعلم فاندفع على صحته معتقد له اذ يعلم انه

(اعتقاده ان كان قادرا على فهم الدليل مع صحة ايراده لم ينظر واما غير القادر
فتصديقه واعتقاده الجواز يكفيه اه باور اليه قبل الا فهو بل هو المطلوب
وجعله ما سبق قوله لغرابة ما قبله للاصول البحث لما خيل ان الايمان لا يتوقف
على الدليل اذ يصح بدونه ثم بحث عن ان الاصول توقف عليه الدليل وهو الحق
ولان الاصول يتعلق بدقوق خاصة اخ فما قبله منسوبا للاصول وعبر هنا بالحاق
بناء على القول بالقياء والا فالبدلية قوله فان يحصل او في ظني
البحث اذ قد لا يحصل بعوقب النبي صلى الله عليه وسلم الايمان على الدليل
لان الدليل يحصل او في ظني الكن الاول هو المشهور وقد تقدم الكلام على
ان الايمان هو المعنى وعلى تعريفه بالتصديق اذعانا والتسليم ايضا او هو
عدم نزول الشر اليه والعين عن جلب النفع ودفع الضر اي يعين ذا الخامس الاصل
فان ذا الحاصل موصل المعرفة الله حسبما مر ومعنى قطعي في نفسه وظني
فيهما ويحتمل ان يكون وصف احوال بالاعتبار المقوم والا لتمايزين كما سبق

الباب السابع في بيان حد العلم والمعرفة والدليل وذكر اقسامها مما وفي بيان طرقهما وبيان حكم المعرفة وحكمها وفضلها والتقليد وحكمه والجدل وما يتعلق به

الشيء اي جمع شيء يطلق بمعنى الشيء وان اراد المؤلف به هذا الذي جمعه على ما وعد به اولا الدلالة على المعرفة لما سيتبين للدليل الا انه يتوقف به اي على ذكر الدليل كما يتوقف بالدليل الى التصديق بها ومعنى الباب تحصيل وتفصيل الباب الذي قبله اذ الكلام في الذي قبله على حكم التقليد والنظر والدليل وتقسيم الدليل الى العقلي والنقلي وتفصيل واحكم على الشيء يستعمل في تصوره وفي تعريف النظر والدليل وما يتعلق به الخ وتتم به الفوائد من ذكر اقسام العلم والمعرفة والجدل

من تمام الباب السابق

فصل وتعريف الفقه وموضوع النظر ✤ إن الخلاف فرع تصور الوفاق ✤
وعلم بهذا نفي الفضول ✤ الوجه جمع مع الوصول ✤
قال الإمام رحمه الله وقد الطالب ✤ علما بها وظنا فيما يناسب ✤

قيل النظر في اللغة يطلق بإزاء معان يكون بمعنى المقابلة وبمعنى التأخير وبمعنى الرقة والعطف وبمعنى التأمل والاعتبار ومقصود المتكلمين عند إطلاقه والاختلاف بحسبه وقال الإمام رحمه الله هو الرجوع إلى الشيء بالطلب فيما له علما أو غلبة ظن قال أبو علي إن تعلقت النفس بالمعقول إن فلا بأحد طرفي الجهل فإن استمر فتسمى قبيلا جزما وقوله علما أو غلبة ظن مرتبط لقوله فيما يناسب تصوري والعلم فيه يشمل اليقيني والمساوي لأن حقهما أو بينهما والتصور إن خرج الأول فهي المؤدية إلى ما ذكر كما هي تعريف النفس ولا يسمى نظرا أو يشمل التعريف النظر الصحيح أو القطعي والظني لأن الأساس قلنا ونقض المؤلف من حيث الإمام فوائد منها أنه ليس بجنس ولا فصل لما مر له وأبدى فيه عليهما المفتاح وذكرنا ما يدفع قوله مع الفصل جمعه لاختلافهما باختلاف الحد قوله قال الإمام رحمه الله أي لاعتباجه إلى فصل بقوله الأولى قال الإمام وفي الطالب الخ آخرا وعلما مفعول الطالب ويتعلق ضمن المحل الجاني على بعض وضمنا بما الشرح

فقد يغض حد الناقصين بداوي ✤ وقد يعم بشيء رفعة علماء
لكنه دون تجنح الفؤاد إلى ✤ وإن تعلق فكنه جد وإدراك
فلنه منار ذا مبين لأمور ✤ إذ هو في الأول المنور
قد أورد والنظر الأول الغني ✤ تعريفه بإزاء فصر ما وتم

نفس منزل البعض منزلة الكل أو تشعر بنفي النظر وضمنا لعلم أن النظر أعم من الأول وكل نظر ولي وكل أولي نظر ومنزل البعض منزلة المعدوم عليه وما قبله من الحدود ويليه جمع بين الحد والرابع المستفاد من النظر ويليه تعريف الشيء

ولا يخرج الا بعد معرفته المسمى باختصار وبيانه فاعلم ان الجمع في الجزء الباقي
يدل على معنى ما اختاره من الجزء واما قول الفاضل المؤيد الى اشتغالا فما ليس بمعلوم
لو للتناوه الى مجهول امر التوقف ابهم الى المطلوب او فقوله الا فاعلم واما قوله النظر
وتمرته وانما توقفت عليه وهو متوقف عليهما لو كرما مر مرارا جاء الدور فلت
وهذا من جموع جمهمشي التوقف وذا الا لان توقفهما عليه من حيث التعقل والادراك
والبداءة بجمع الدراية والمنة بسببية وكثيرا ما يعبر عن قوله زعمه ووصفه بذلك
بناء على الاستفادة الى اعم او مقصور من باب التهكم كقولهم للجبان الاسد والبخيل حاتم
وما زعمه مقصورا وكذا ما بعده فيهم وقصر ما في جميع الواجب مطلقا توسط حركتين
او لا لغرضهما فقوله فلت مدار ذا من القصور البتة هو قوله لتعريف ابدا المطلق
النظر بالدرجة والاسناد الى ان الصواب ما جرى من حيث لم يقتض والا على الدرجة وضعا
يجعلوهما اعم وفي اذ مدار الاختيار جعل النظر على الدرجة من قصور العلم
وقولهم انما لغتان اداة وليستا بتين اذ في ذل الدرجة اعم من النظر اذ الدرجة حركة
النفس في المعقولات اعم من المطلوب به علما او ظنا او غيرهما كما في حركة النفس
فانه يضاف عليه درجة والنظر بالاضافة اخص منه ومن الدرجة المطلوب به علم
او ظن مطلقا الدرجة فلا بد من زيادة على الدرجة والا كان التعريف فاسدا الطرد
فلت وفي جوابا باداء الفرق من المصادر عن المطلوب لانا اذا النظر لا يسلم
ان الدرجة اعم بل يمنع عدم الغاء والدرجة مبتدأ والنظر معطوف عليه والاول اولى
فاعرفه اعم والجملة خبر الاول والاسناد بتأويل راجعة الى الدرجة وقصر احتمال
منه ومن ابتداء الفائدة والوهم بفتح الهاء ويقال توهمت ايضا وتعين
منا الفتح للوزن اذ تعريف النظر بالنظر مقصورا عليه فاسد من وهم اذ ميز
توهم انما لغتان اداة

والدرجة في المشاعر للبيان ... حال التنقل النفس في معنى
الطلب العلم او الظن فكر ... وفكر حركة النفس في معتبر

✣ إذ كما يسمى ذا به اتباعا ✣ لهما تنفسي ثم إصعادا ✣
✣ حركة النفس من المطالب ✣ أي الصلوي وارجو من الثواب ✣
✣ منهما الثمانية الذي ✣ عليه يطلقون لفظ الأربعة ✣
✣ وقوة للنفس والمغفورة ✣ وقول الجزء نبرو التنفسا ✣
✣ فالأولى للنطق جنس يقتضي ✣ فضلا على الخبر الذي تقيد ✣
✣ يخرج غير النطق المقصود ✣ بالأولى صاحبة الخصوص ✣

ش قال قد ملأ في الشامل الأولى انتقال النفس والمعاني انتفاء الأبدال القصر فقول بكون الطلب علم أو ظن يسمى نظرا وقولنا وكون كل منهما وصف النفس فلا يسمى نظرا أو التي المؤلف بهما في الشامل والذي أعلم دليلا على أن الأولى أعم وفاقا من كلام المؤلف فيه تنقد العزو وإنه قد أن الأولى لطلب العلم أو الظن نظري وفي قضاياه الخمس وقضاياه النفس وقضاياه في حد النفس غير مقتضى إذ في حد منهما الذي لا يطلب به علم ولا ظن وهو الكل حد منهما غير مقتضى بل الصلاة أو اسم النطق

قوله إذ كما يسمى ذا به اتباعا إذ كما يسمى في حد النفس والنطق وإذ للتعليل وفصل المؤلف بين حد النطق بقوله بالقصد وبين الواجب أو المندوب أو ما وصلاة النافلة وإن كان النطق في الإمام أشد لأن اسم النطق يقع على الفكري والكسبي ويعرف الغني في على الغني بعدم النطق بنحو غفر وإن علمية أو ظنية ليتوسط لها إلى على أو ظن وإن كان النطق لا يستلزم لم جيد الفصل للتوسط فإنه قد يكون كشيا فيفصل وأجمعيا بين على النفس من غير قصد والأبعد هذا لمن نظر فلتم بعم الفصل من كلام العلة في قوله ليتوسط قوله لهما تنفس ثم اصعادا حركة النفس من المطالب نظر فبان الدلالة حاصلة إذ الأولى عند المثبتين فاعل من الشامل وإذا الحكماء وإذ الأولى مشتركا عندهم بين دلالة معان

الأول حركة النفس بالقوة التي وإنما مقدم البطن الأوسط من الدماغ إذا كان قابلة الحركة في المغفورة وإن حركة الأولى والقوة من الأولى ومن أبعض

والحمالة عن الشامل وإذا اختلفا فالأرجح فقط الملفى حيث كنتما من المطالب إلى
المبادء وجوعهما من المبادء إلى المطالب وهو أخص من الأول ومعنى الثاني
أراد من جعل البعلي والنطق متساويين المالك جمع الثاني فقط وسوحركة
النفس من المطالب إلى المبادء وإنما كان الغرض منهما الرجوع وتقييم مبتدأ
خبره الحكمان وأضافا حالان من الحكمان والاضافة لأدنى ملابسة والكل
متعلقين على تقييم البعلي بما ذكر وفي بعض النسخ الحكمان اختلف المتكلمون وحركة
النفس بدل من المبتدأ وفقه قول وفقاه بالعطف على البدل وفيهما
أنفض بالعطف على الضمير المجرور بعلى وفقه على تقدير مضاف إذ حركة فقه
إذ البعلي الحركة لا الفقه كما قدمنا والذكر بمعنى المذكور وسوحركة النفس
الخ خبر وقيد المفعولان احترز عن كتمانهما المحسوسات وإنما قيدهما قيلا
للبعلي والطلب بمعنى المصيب والخلف اقتفا الأثر على اقتفا الشيء بناء على أن
أصل الفتح اعتماد فقوله والبعلي للنطق جنس يقتضي البيتين مع ذا شيعة حيث زاد ما
بالنطق ما يسبب عنه وهو الفعل عليه البقاء وإسار يقود على الوجه
الذي قرر تضي الخ بطلاء الفعول بالتي أدب وأنه يقيم في تضي ويضم بضم الياء
وكسر الخاء نعت لفعول فصلاً وقيد النطق المقصود بالبعلي الذي معنى النفس
والمطلق بالبعلي المطلوب به علم الفحص فلامه للعهد والمعهود البعلي المذكور
بالحد إذ هو الذي يقصد به النطق لا البعلي وهو صناعة الحروف إخراج البعض لما
عاج الحروف لأنه يقطع عما يشاركه بالجنس وتقديم الجنس على البعض
فلف ما ذهب إليه ابن الحاجب في معنى النطق والبعلي متساويان خلاف
المنطقيين وبعض المتكلمين

✤ فجا بعض وابن الحاجب ✤ بالعلل الأربع قد جاء نعت ✤
✤ من تلا ما ذهب الصوت وفي ✤ باعثه ومنهما مع الفعل فيه ✤

شرح يعني أنه لما كان النطق عاصبة في كيفية وكل مدرك لا بد له من العلل الأربع

وقصدوا ان يكون حرف مشتملا على ذا العلة لكونه اتم واكمل ذكروا البواقي
بالجواز اذ كملت فاز وزع الا انما فلف وكاه مغز قشلم من المقلوب للزوم
الزور بزكي الغوايي الا انه اعتذر عنه بما ذكي ومغز الاجيلض كاه لاشتمال
على فاز وزع من باب الواوي وانقواء الزور عن التعريف واجب وكيف يصح
ان يعتذر وكاه وذا الدواسر مغزم على جلب المصالح الا ان يقال الزور
مذموم تماما ومغز اساءة تحسن مغز المعروف كما له حبيش لا يعتبر عن الجاهل
المجوز اياه وبالجملة والمثال يوكلوم المقلوب كازم والله تعالى اعلم ثم اشتمال
على العلل فاز وزع انما ذكي وله بمغز اليعني وغفو كمن البيضاوي والكاتبي ونصه
بمرسل الفهد والبغي في قيب امور معلومة من التاء الخ مجهول قال الخطيب ومن
الغرايب مغز التعريف انه يشتمل على العلل فاز وزع قال التي قيب اشارة الى العلة
الصورية بالمطابقة جاه صور الجني من العيشة ان اجتماعية الحاصلة للذهن
للتصورات والتصديقات كما ان عيشة الحاصلة كما جزاء السني بن اجتماعها
وفي قيبهما قاف الى العلة الفاعلية بالالتزام او لا بد من الفاء في قيب ومي
ومي ما منا الفعولة الفاعلة كما لبغاء للسني وامور معلوم منه اشارة الى
العلة المادية كقطع الخشب للسني والتاء الخ مجهول اشارة الى العلة
الغائية فجاء الغرض من مغز التي كيب ليس الا ان يتأدى الذهن الى المطلوب
المجهول بجلوس السلطان مثلا على السني اسمي وفي بفز بمغزاه حذر
ان مقام ايقاظ بان يقال الجني اشارة الى العلة الصورية كما في بالتي الا ان
بالمطابقة كما في كنه النفس والمفعولات كما في اذا الحلب به علم او ظن استلزم
التي قيب والى العلة الفاعلية والمادية بالالتزام ايقاظ كما في قنطاريه متنبه على
ومتنبه على اسمه واما العلة الغائية فمن قول علمتها بالمطابقة

فالنطق الجني الغوي تشقفه ✤ به مغيبي مذ رجا يعصي ✤
وحز بالتي قيب يمفلوه ✤ محصلا لغيي ذا مغمضوه ✤

✤ بيان المفهوم والمصور ✤ وما به التصديق للتذكير ✤

اشتمل البيت الأول على ما يتوقف عليه الشارح في غيبي ولعله اعتمد على أن
مفعول المدرك الذي يستفاد بالعين هو الذي قيد المذكور ويحتمل أن يكون ذكره
لبيان اشتماله على الفعل الذي وقع الوقوف عليه فيما بعد والأول أبين والمدرك
شامل للتصور والتصديق في قوله ومدرك الذي قيد للمفعول البيتين مفعول
البيضاوي والذي قيد لا يقال الذي اعتبر المعنوي والملفوظ كذا في قوله
المراد بالمعنى والنطق ما عدا النطق فيشمل كما سبق والمفعول للجنس والمراد
به مفعولا ما والذي في بيته قوله في قيد إذ لا يفعل الأبين الذي والذي وقع
غلطا لأن ذا المفهوم إذ ليس مفهوم المفعول ومفهوم معنى قولنا الاشتغال
والبشر مفعول أو الفاعل الخ مفهوم أو ما اعتبر إجمال المفعول لا اشتغال الخ
اشتغال المفعول وتفصيل الحاصل ومراعاة من أن يكون تصورا أو تصديقا
أما المجهول التصوري فلاكتسابه من الأمور التصورية وأما المجهول التصديقي
فمن الأمور التصديقية إلا أنه هذا الحد لا يشمل الموقوف على الظني
فلا يسمى فظا عند صاحب هذا الحد ومن قوله في قيد مفعولين لأن لازوم
البين بين وقد على عكس التعريف بالمفهوم والتعريف بالبعض وهو
هو مع نافص أو بالعكس وهو هو مع زيادة فظهر مما مر أن قيد
الظاهر لا يفعل الأبين الذي فاكتفى وأجاب عن اعتراض الإمام السنوصي به
بأن النطق هو أن يفعل الهو وضع مفعول أو في قيد مفعولين فظا بهذا على أن
يؤدي إلى المطلوب لأنه يشمل ما فصل الحد وإلى هنا لا يفعل التعريف بالمفهوم
فتدبر فيه فلعل الذي اعتبر من لا يرى له لا ما ذكر أو تصور رسم الله على مراده

✤ إن يك الراء راجح بلا حكم جزم ✤ معرفة سموا التصورا ✤
✤ وإن يكن مفتقرا بلا حكم ✤ سموه بالتصديق أو بالعلم ✤
✤ تقدم الأول بالجزم وجب ✤ أولى وإلا فبه بالنسبة ✤

✤ مبين ادراك التصور واقعه ✤ معه وما معه وغير وضعه ✤
✤ وما يبين نسبة التصديق ✤ صور القرايل الحملية والشرطية ✤
✤ يلزم من حصول كل مطلبه ✤ من قبل واو نسبة واو مركبه ✤

ش ادراك الشيء بدون حكم عليه بنسبة كاو اوعيني ما تصور وتسمى معرفة كاو ادراك الانسان من حيث حكم عليه بنفي او اثبات واو ادراكه مع الحكم عليه تصديق وتسمى علما كما اذا تصورنا الانسان وحكمنا عليه بانه كاتب او ليس بكاتب ولا بد هنا من امور اربعة ان يدرك اولا الانسان ثم مجموع الكاتب ثم نسبة ثبوت الكتابة اليه ثم وقوع قلك النسبة اولا وقوعها واو ادراك الطرفين فالاول هو تصور المحكوم عليه والانسان متصور محكوم عليه واو ادراك الكاتب هو تصور المحكوم به والكاتب متصور محكوم به واو ادراك نسبة ثبوت الكتابة هو تصور النسبة الحكمية واو ادراك وقوعها او لا وقوعها معنى ادراك النسبة واقعة او ليست بواقعة هو الحكم وربما ادرك النسبة الحكمية بدون الحكم كما تشكك في النسبة او توهمها فان الشك في النسبة او توهمها بدون تصورهما محال لان التصديق هو الاحاطة التامة بتفاصيل الحكم وهو الوقوع او عدمه متاخر عن المتعلقين اي الحكم اذ ايقاع النسبة او انتزاعها فعل من افعال النفس فلا يكون ادراكا لان ادراك الفعل ادراك انفعال النفس والانفعال لا يكون فعلا لاستحالة حمل احدهما على الاخر بالحمل الشائع فلا يرد ان الحكم ادراك فلم قلنا ان الحكم ادراك ولا يكون التصديق مجموع تصورات اربع تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية والتصور الذي هو الحكم واو قولنا انه ليس ادراكا لان يكون التصديق مجموع التصورات الثلاثة والحكم منزل على راي العجز واما على راي الحكماء فالتصديق هو الحكم فقط وقد يفسر بما يعم الاقسام اي التصديق بسيط عند الحكماء في كل على مذهب العجز فانهما اي تصور الطرفين والنسبة في الكل التصديق خارج عنهم على مذهب الحكماء داخل فيه على قول فانهما

ان العلم تصديق فنفس التصديق على زعمهم وجزؤه على زعمنا ثم يعبر التصور الذي
الموصل اليه يسمى معرفا وقولا شارحا ومعبر التصديق حجة اي الموصل اليه يسمى
حجة ودليلا ويلزم من حصول كل واحد منهما اي العلم حصول مطلبه اي يلزم
من تصور المعرف تصور المحدود وكذا يلزم من الاطلاع على وجه الدليل مع حضور
المدلول بالبال العلم بالمدلول وقولنا مع حضور المدلول بالبال احتراز عن الاطلاع
على العلامة كالنوم والغفلة فلف ما ذكر المؤلف من الفرق بين المعرفة والعلم
وان المعرفة اسم للتصور الساذج والعلم اسم للتصديق هو اصطلاح المتأخرين
واما المتكلمون والاوائل عندهم متقاربان وهو استعمال المؤلف اياهما قوله
وبياه حكم المعرفة قوله معبر اذ ذاك التصور اذ هو معرف ما لم يعبر واذ اسم معبر
اذ ذاك التصور معرفا لم يعبر قوله واوضعه اذ هذا المعنى وضع المعرف اي
وضع المعرف اصطلاح المتأخرين معبر اذ ذاك التصور قوله وما يعبر
نسبة التصديق اي ايقاع النسبة او انتزاعها وابدا من مقام التعدي والا
واما واو النسبة اعم من ان يراد له تصورها وايقاعها او انتزاعها قوله يلزم
من حصول كل مطلبه من تعبي واو نسبة اي يلزم من حصول كل من معبر التصور
ومعبر التصديق اي العلم حصول مطلبه الذي هو التصور او التصديق وهو من
تعبي او نسبة تعبيني المطلب اي من ان معبر او المحكوم به وقوع النسبة او لا وقوعها
ومعنى الكلام لم تتعلق في ربط النتيجة مع الدليل وسياتي قوله واما كسبي مفعوله
مفعوله والله اعلم اي حصول التصور او التصديق من الغير يكتسب بالمعرف
او الدليل ويحتمل ان يقرا اشارة المعرف والدليل واقرا رعاية لما ذكر والمراد
المكتسب اعم مما كان من الكسب وضمني راجع الى ما ذكر من التصور والتصديق
اي من التعريف والحجج فكتسب التصور اما او التصديق فاي لا من غيرهما وبشتبه
بشتبها ذا محض من تعريف الجزئيين والله اعلم

فصل في تحرير الحقايق حسبما ✤ ممكنه تعريف بعض لهم فلو وجب ✤

تغايرا تقدم المعرف على المعرف اجلى بلا دور مساو في الشعر

حد المعرف ما يستلزم تصوره تصور الغير او امتيازه عما عداه والمراد بتصور الغير تصوره بكنهه الحقيقة وهو احد التلازم كالمتساويين والتناقض فان تصور احدهما مستلزم لحقيقة الآخر وانما قلنا او امتيازه عما عداه ليتناول حد التناقض والتضايف فان تصور احدهما لا يستلزم حقيقة الشيء بل امتيازه عن جميع اغياره ثم المعرف اما ان يكون نفس المعرف او غيره لا جائز ان يكون نفس المعرف للمعرف اذ يكون متقدما فاقبل المعرف والشيء لا يتقدم قبل نفسه فتعين ان يكون غير المعرف والا قبلوا اما ان يكون مساويا له او اعم منه او اخص منه او مبائنا له لا سبيل الى الاعم من المعرف لانه فاض عن المعرف فان التصور من التعريف اما تصور حقيقة المعرف واما امتيازه عن جميع ما عداه والاعم من الشيء لا يفيد شيئا منهما ولا الى الاخص لكونه اخفى لكونه اقل وجودا في العقل اذ وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام وربما يوجد العام في العقل دون الخاص وما من اقل وجودا في العقل منه اخفى عند العقل والمعرف لا بد ان يكون اجلى من المعرف ولا الى المباين لانه اخص والاعم ثم انه يصلح التعريف مع كل منهما الى الشيء والمباين بطريق الاولى لانه مع غاية البعد عنه يجب ان يكون المعرف مساويا للمعرف في العموم والخصوص فكل ما صدق عليه المعرف صدق عليه المعرف وبالعكس وهو معنى الجامع المانع والطرد المنعكس وبيانه ان يقتضي من تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهل انه اذا كان العلم باحدهما مع العلم بالآخر والجهل باحدهما مع الجهل بالآخر كتعريف الشيء بالشيء يستلزم الدور وان وجد بالعكس فانما هو لقرينة الواحدة من العلم والجهل فقط علم احدهما علم الآخر ومن جهل احدهما جهل الآخر والمعرف يجب ان يكون اقوى معرفة لانه معرفة المعرف علة لمعرفة المعرف والعلة متقدمة على المعلول وكذا يجب ان يقتضي من تعريف الشيء

بما تقوم فيه عن متنه عليه اقامي قبله واحدك كما يقال الكيفية فاجعا تقع
المساجعة ثم يقال المساجعة تتقاون الكيفية اوقعها اقب كما يقال فراغ
زوج اول ثم يقال الزوج هو المنقسم بمتساويين ثم يقال المتساويان هما
الشيئان الذان لا يفضل احدهما على الآخر ثم يقال الشيئان هما الاثنان
قوله معرفة المفاعيل نسبة هو كقول من قال المعرفة للشيء الجامعة جميع
سببه معرفة ذات الشيء وانما علة معرفة قوله تقابل تقدم احد
البتة هو مباينة للشيء كله والتقدم في المعرفة يستلزم كونه اجلى معرفة وزيادة
ومعنى متساويان الصفة انهما صفة المعرفة من العموم والخصوص

وزاد الخليلي ورسمي وحده اليهما التمام والنقص النقش
قال المعرفة ثلاثة اقسام حد ورسم وقول ويقسم كل من الاولين الى قام وناقص
والحد التام هو ما كان بالجنس والفصل القريبين كتعريف الانسان
بالحيوان الناطق وحد الناقص ما كان بالفصل القريب وحده او به وبالجنس
البعيد كتعريف الانسان بالناطق او بالجسم الناطق ورسم التام ما كان
بالجنس القريب والخاصة كتعريف الانسان بالحيوان الضاحك ورسم الناقص
ما كان بالخاصة وحدها او معها وبالجنس البعيد كتعريفه بالضاحك او
بالجسم الضاحك والقول هو اللفظي الدال على المحدود بلفظ اجلى منه
عند السامع كتعريف البناء بالبعل والمحنطة بالقمح والمراد بالمؤلف ما
اشتمل على جميع اجزاء التمام والنقص معا قال المذكور

الجمع العكس الطرد ✦ الجمع والمنع منها المراد
هذا الذي يشير للمحمود ✦ والعكس هو الذي منه المنع

قال تقدم ان المعرف لا بد ان يكون مساويا للمعرف لا اعم ولا اخص واذا اعاد
الذي اضطر الاحتراز عن التعريف عن الدور واغنى الاول تفسيره بهم العبارة الاولى
قوله الجمع اي جمع الخمسة قوله الجمع والمنع هما المراد

ايذاء الفاعل او والكسر ومنه قوله وفتى في تب يعني ان عكس الجزم يقتضي المنع من
وصول غير الجزم وهو الرفع والنصب هو الجامع اذ ان الجزم كما سبق اذ هو ازالة
كل ما فيه الجزم فيه المجزوم فلا يدخل شيء من غير اصل المجزوم فيكون مانعا
والرفع كما مر هو انه كل ما اقتضى الجزم اقتضى المجزوم او كل ما فيه المجزوم فيه الجزم
فلا يخرج عنه شيء من اصل المجزوم فيكون جامعا ومن اقتضى المجزوم للطلب
والكسر فعل الطي ويعني الجمع والكسر بمعنى المنع والى مذاهب الغرامي
ومن النقول فيجبر عند الجمهور واضطلاحهم على خلافه

✦ من اوجه المعرفات المثل ✦ كذا التفسير ويعد بعمل ✦
✦ قول والنقض وذو التمام ✦ والنقص نسبة عن الاسم فسلم ✦

فمن راى بعضهم على اقسام المعرفة الخمسة فقسمه واحتج بان وضعها المثال والتفسير
ومن اقال العلم فلانه يقتضي حكمه على الوجه الحقيقي ويقف على شيء فيه بتفسير
ومثال الاول التفسير فهو اما بين عما يلتبس به من الاذكار كالبين عن الظن
والشاذ بالجزم وعن الجمل والمطلق بقيد وعن اعتقاد المغلوط به الاعتقاد الشيء
مع تغيير المعتقد جملا بخلاف العلم واما مثال المجموع او ذو الجامع البين له فسيأتي
بذاء ذو الجامع قال الغزالي فهما انه لا مقتضى للابصار الا انطباع صورة
المبصر او مثال المطابق في القوة الباصرة كانطباع الصورة في المرآة كذا الجامع
العلم عبارة عن انطباع صور المعقولات في الافضل والنقص فيتناول حد ومعرف المرآة
وغيرهما التي بها تتميز الفضول الصور والفضل فيتناول صفة المرآة وانتشار الصور
وحصول الصور وفي قوله الفضل من العلم قولها وذو التمام والنقص موسوم بل
التمام الجنس والاسم ونافضهما الذي والنقص ضد التمام والتعريف ذو النقص عن

✦ والاسم وجيز فيوجد المعرف ✦ يوجد عند ذا الجمع ✦
✦ والكسر ان ذي عمم فيه فلي ✦ كل الاواحد فيما ذي يبقى ✦
✦ او انه عكس النقيض كالزم ✦ للمشتري العضو ذا جازم ✦

فلت في ذا نقد كاس المرجية ✤ كلية فيه قول ابو حنيفة ✤
اذ قلت عكس الطرد كليا يصح ✤ هو التساوي فاز وفاز فلح ✤
قلت خصوص مدعى القضية ✤ لا يوجب انعكاسه كلية ✤

ش يوصف المعرف كما سبق بانه جامع مانع وقيل مطلقا منعكس وعني الجامع المانع ظاهر وقيل لان اللازم هو التلازم اذ كل ما ينتفي الحد ينتفي المحدود وقيل هو كل ما وجد وجد المحدود ووجد الحد والمعنيان متلازمان فعلى كليهما يكون جامعا وعلى الثاني جزم العضد وقواه بعد تردد فيه لما لا يخفى ان عكس كل شيء رفع ما صدق عليه المعرف فقول كل انسان مثلا هو بالعكس وكل انسان حيوان هو عكس وعني المؤلف بالثاني بانه عكس مستوى لقولنا كل ما وجد الحد وجد المحدود وقولنا كل ما وجد المحدود وجد الحد عكس نفيض لهذا ان عكس وعني به المؤلف بانه ان عكس المستوى قبل كل واحد من طرفي القضية بلا نفي مع بقاء الكيف والصدق بحالهما وح تنعكس قضية الطرد الى قولنا كل ما وجد الحد وجد المحدود واما عكس النقيض المؤلف فهو ان قبل كل نقيض طرف مع بقاء الكيف والصدق بحالهما ايضا وح ينعكس قولنا كل ما وجد المحدود وجد الحد الى قولنا كل ما لم يوجد الحد لم يوجد المحدود وهو مساو لقولنا كل ما انتفى الحد انتفى المحدود ثم ان المؤلف على الاقرب بالتقسيم الثلاث قد بانه مبنى على ان المراد بالعكس المستوى للطرد والطرد موجبة كلية وهي تنعكس بالمستوى جزئية فاذا ينعكس الطرد الى قولنا قد يكون اذا وجد الحد وجد المحدود وهو نوع من جنسها الكلية اذ لا يستقيم المعنى الا به واما اجيب بان هذه الكلية يصح ان تنعكس كنفسها لما بين الحد والمحدود من المساواة ان معنى قولنا كل انسان ناطق انه يصح عكسه وردّ بانه لا يخفى ان بعض ذا الناطق بعض الحيوان والمعنى ما يظهر من جميع الحيوان وليس ذا الا ان

انعكاسها جزئية وهو معنى قول المنطقيين قولنا عند العقل عامة لا تنعكس
بل تطرد في جميع جزئياتها الا ما استثنى بالعقل لخلاء الخصوص والوقوف وغيرها
من الخواص التي هذا يقع في بحث المقولات وقد اشبعنا عنه في الشرح **قوله** لان
واحدا منهن يعني ان ليس كل تعريف يدخل فيها فان الظن والعكس بالكبير
من التعاريف مختلفة بعد مهما امكن **قوله** او انه عكس النقيض
لازم المستوي انظر وجه العطف بل وجه ان هذا هو القول الاول لان الاول
انه العكس التلازم في انتفاء اي كلما انتفى احد انتفى الخصوص وعكس النقيض
كلما تم يوجد احدهم يوجد الخصوص وهذا نفس الاول الا ان يكون التغاير باعتبار
اللفظ او بالحمل قبل القول الاول ان المراد بالعكس هو التلازم في انتفاء
عكس الظن الذي هو التلازم في الثبوت او عكس النقيض للمستوي والثاني انه
اراد به العكس المستوي للظن والتلازم في انتفاء انما هو لازم له لانه عكس
نقيضه الموافق لكل قضية يلزم عكسها وعكس نقيضها وبالثاني جزم العضد
واليه اشار بقوله العضدية اجازم اي بالمستوي اي جزم به المستوي بصحته
او بانه الم اد وتقديم المعمول للحصر **قوله** قبل الى توجيهه اي عكس الموجبة
الكلية كنفسها لا يوجبه العضد والكرخي في بعض الصور ولا يصح القول
به لما قدمنا اولا قبل لا يوجبه العكس اي ظاهره وقاعدته بمعنى انه لا يقتضيه
ظاهر العكس لانه ظاهر انعكاس الموجبة الكلية اي تنعكس جزئية لا كلية **قوله**
زاجيا ما فرح اي ما فرح به وان بين تنافي هو او فرح لا يتعدى بنفسه **قوله**
قوله القضية هو تخصيص الدال الضروري الوزن

فصل في المعرفة وتعريفها به ومن جنس الذي يعرف

ثم مفرد او عكس باعتبار ان عنه افصاح فذا بالبدء

فيه البسيط شيئه كالحي كب ... فيهم كالواجب حد البسيط

او عنه فرد يصح الحمل ... به مجزوما وبالجزء

وعكسه في كب كذا فسد ﴿ والمخالف المحترز من المعيوب ﴿
والمحترز ينقسم إلى كب ﴿ والناقص المشار إليه بالمطلب ﴿
شرح هذا البعض وبيانه فالمحترز من المخالف وما لا يحترز وما يحترز به وما لا يحترز
به وبيانه أن المخالف إما بسيط نحو إذ لا فيكون لها جنى وباء تلتيم من تشيش
والذي أقوم كبنى إذ فيكون لها جنى وباء تلتيم من تشيش فقط اجتمعا في كل واحد
من البسيط والمركب أما الذي في كب عنه يجيء له أولا جمع أزدعنه أفسام خمسة
من المخالفين المعنى به البسيط أشار إلى الذي في كب الغزو في كب عنه جمع أزدعنه كما في
في كب وجمع به لا نه جنى والغين كما مر أي من المخالفين الشين والغزو يفسح
النفس فيه وهو من جنس فاجيء أي من جملة الأمور التي تفعل به والمعنى
أن من المخالفين ما يحترز به وجد فراء المعنى وبعض مفتوحة وبعد الكلام من
المبتدأ الحاصل فاء والاضمنية حال من الضمير المجرور بالباء أو معطوفة على المخالفين
المشبوكة من طنة أي قوله ثم مقابل هو البسيط الذي كإني كب عنه يجيء
جمع الأجيز والا يحترز به كواجب الوجود لذاته وإن كان لا يخالف عليه أي البسيط
وعكس بشمل القسمين الباقيين وضمها عكسا ما تقدم لحاجتهما لقوله
باختلاف راجع للعكس كلا واحد من القسمين فوصف بجيء ومن مختلفين بالنفي
وظاهر أن يقال إن القسم الثالث يجيء به ولا يجيء به هو قولي كب الذي إني كب
عنه يجيء كالانسان وهو الذي أدمج هو الغزو يجيء به يجيء ولا يجيء به هو البسيط
الغزو في كب عنه يجيء كالجوهر وباء وبالخطاب للمخاطبة إذ وعكسه في كونه
مختلفا أو للتثنية إذ بسبب اختلافه مع القسمين أزدعنه والمخالف المعرف
النفي فيه بهذا البعض وإراد بالتالي بالنافي قسم التالي لا مطلق
النفي فيه يدل عليه ما بعده قوله أزدعنه أفسام تلخيصا لتثنية إذا تواتوا
على أنها أزدعنه قوله منها البسيط البين إذ من الأفسام فاز دعنه والمحترز
شامل للقيد التالي والناقص وهو معناهما إلى قسم التالي ويفي الواجب لذاته فواد

ان عنه فذركب صح لجعل به اذ الجمع التلاؤم والتنافر وكذا الى قسم قوله ولا
يجز اذ لما لجعل التلاؤم والتنافر وهو معنا منها الى قسم التلاؤم ومنزل الافراد جنس
له **قوله** وعكسه في كب كالافساد اذ ركب ضم وفتح الى آخره عكسه غير في قوله
والمطلوب الجمع تمثيل المجموع اذ التلاؤم والتنافر **قوله** فالجمع وضم فتح الى ركب
اذ الجمع مطلقا تاما او ناقصا او ضم فتح مقطوع بجزء العالم وفي بعض
النسخ جمع وضم فتح الى ركب وعلى هذه فلا حاجة الى قوله الى قسم التلاؤم بعد ما يخرج
عن الشطر **قوله** والتنافر التام هو المطلوب اذ هو الى قسم التنافر ضم السلامة
للبسيط والمركب ومنزل التخصيص لعموم قوله لم مقابلا او عكسه باعتبار فان ظاهره
يقتضي ان البسيط لا يعرف اصلا حتى ان قسم التنافر لان التعريف اعم من الجمع والى قسم
فيخرج منزل الشطر تخصيصا

فصل في تعريف الدليل المعتبر عند العرفاء به شفاء الغليل

مدلول الشطر بحيث فيه حصول العلم مطلوبا خبريا

شرح الدليل لغة يقال للمرشد ومنه ادلة الرشاد واما اصطلاحا فقال الفاضل
هو المعلوم الذي يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى العلم بمطلوب خبري وقولنا
المعلوم ليشمل الموجود والمعدوم وقولنا ما امكان لان الدليل لا يخرج عن كونه
دليلا بعدم النظر فيه وقيد النظر بالصحيح لان الفاسد لا يتوصل به الى شيء
وانما قد يقع على سبيل الاتفاق وقال الى العلم بمطلوب ليخرج ما يتوصل
به الى الظنون او التخيلات لا يسمى دليلا الا ما يؤدي الى العلم والمؤدي الى
الظن امارة وقال الخبري ليخرج ما يتوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب تصوري
فانه يسمى معرفا وقوما شارحا

وذا عقلي ونقلي وما ... ركب من ذين جمعي فاعلما
فمنع النفي وجود الثاني ... وزاد الامدي بالتسليم

شرح الدليل ينقسم الى عقلي ونقلي وما يدل بنفسه اذ يجيء مفصلا يتم من غير اصلاح

الى وضع واضع ينصبه دليلا او العالم فانه يدل نصفا على وجود الصانع وما
يدل الى قصد وجه فاول بصفة نفسه كما قال الله تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله وقد يكون عدما
كعدم الشيء الذي يدل على عدم المشروط وليس المعدوم بصفة نفسه والى ذلك
ويقال لفلان عني وسمعني انيط وهو ما استدل به والالة الى المعنى له وقال ابن
التلمساني هو ما يجمع الى جنب صنف كتب الكتاب وفصل السنة المتواترة والاجماع
والحروف كلها فانها والى المعنى الثالث قال الآمدي اعني مفيدا ما ذا الدليل
الدليل كون ذا الدال بحيث يفيد وما يتعلق ذا الدال الابدالة ان العقل الدالة على
صفة ان صفة قال الرابع التلمساني وهو المعنى الذي نسبه الى الجواب فتعقبوا ادعى
انه الدليل قد يكون دليلا لم يمنع وجود ان يستدل به معرفة كونه دليلا الى ان العقل
وانما يقع بالدليل ما ينبغي المطلوب من المعرفة متى كما ذكر انه الدليل لا يكون الا
من شخص متى وما ذكره من الاحتياج الى ان العقل فيقال فيه كونه دليلا وهو اعني اخر
كما ان الدليل العقلي قد يعرف المعرفة ان يعني الدليل الذي المطلوب منها فيشتمل
ان ضمان الاقتضاء فلا نعم لا ينبغي كون وجود استدلال الى العقل انه يسمى دليلا مثل ان
انه الى وجود الصانع ليكون لا فيه ان تعني ولا تعني ان الى العقل دليلا ولعقل تعلق
وسيجيء ان تعني الذي يقوله قال الى يعني كما في لفظ ابدي وان الدلالة فلعقل
تعلق ان الى مكلم عند الله ان قال بها اتاه معرفة ما يسمى تعريفا ان المطلوب
وان كان معرفة كون الشيء دليلا متوقفة على صفة الى حصول المبلغ وعضمن
بما يبلغه وقيل الذي يجب العقل بالمعاد الجسماني ان حق لانه ممكن وقد ورد الشرع
به وتقرر في الملوي بالعقل والدلالة بالنقل

✤ انواع ان مستدل الى قلة ان ردعه ✤ كلي على كلي وجيه منقطعه ✤
✤ كذا الى الجزئي على الكلي ✤ والعكس والجزئي بما الجزئي ✤

تنبيه الحض به ان ردعه ان الدليل ان اضلعي فيشتق عي تنبيه ان عن بما ما يكون
العلم به ملزوما وان الى ما يكون العلم به لازما وان ان يستدل به والدال ان يستدل

عليه والمستدل به اما ان يكون كليا او جزئيا وكذا المستدل عليه فاذا كانا
كليين وجب تساويهما او اخصية المدلول ليلزم من العلم باحدهما العلم بالاخر قال الاستدلال
بالدليل على الجزئي وكذا المستدل عليه يسمى اقترانيا لان مقدماته اقترنت على نسق
التجشم الذي هو جزئي اي بالاضافة الى هذا الجسم يقال كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث
فكل جسم محدث والدليل على ان العلم بالمتساويين يقين على نحو ما يستدل
بيقين البصر المتعجب بالقوة على قبوله لمساويه الذي هو نحو فساده بان
يقال كل انسان متعجب بالقوة وكل متعجب بالقوة ضاحك فكل انسان ضاحك
ويسمى هذا الاقتران قياسا وبالجملة اي على الكلي ويسمى استقراء تاما
ان كان المستدل به مجموع جزئيات الكلي عليه كقولنا كل فاعل مرفوع والمستقراء
ناقصا ان كان بعضها كان يقال كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ
لان نحو التمساح والتنين وقد الفرس كذا الفاء ويعتبر اليقين بجواز ان لا يكون حال
البعض الذي لم يستقرأ كحال الذي استقرئ ذكر التمساح فانه كما يحرك فكه الاسفل
فلا يضره العلم الكلي وقد يستدل اي على جزئي اي واخر كالمستقرأ كما هو وضع
ما يستدل بجزئية الاخص على جزئية الاعم كما هو نحو فسكار بان يقال النبيذ
حرام كالخمر كما هو نحو فسكار ويسمى تمثيلا اي عند المتكلمين وقياسا
اي عند الفقهاء

وبستدل بضعف نحو اخي ✣ على المقوي وعكس النقطي ✣
يسمى دليل اللم وضده الانى ✣ من نحو اخ يسمى قرني فيما بني وي

شق اذا ذا بالاخي والمقوي السبب والسبب وهو اصول الوجه الثلاث المقوي على
العلة وهو ان تفسير واخي للدليل وضوابطه صنفان مرها يفيد لذاته العلم بالسبب
بالوجود ويسمى بها لما ومرها يفيد لذاته العلم بالوجود فقط ويسمى
بها انى اي بيني اي بها انما احق باسم الانى ما كان فيها العلم بالسبب قال
الغزالي والمعيار ان العلم ان تعذر فرضا او اداء علة للعلم بالاخر سمياه الوجه

وسماه المتكلمون حدا ولم يذكر فاجابه بعضهم وان لم يكن علة سماه الاقدمون
فيلزم الدور والمتكلمون يسمونه برهانا انه ليس دليلا على ان الحد ذاتي
موجب الاضطرار من غير توسط علة وقيل العلة من المحسوسات فقول الجار
هذا المحسوب محترق فانه لما احاط به النار وسماه وسماه لانه ادل
النار وقيل العلة عكسه وهو ان يستدل بالنتيجة على المنتج فتقول هذا
يشتعل فهو اذا في حد العدد والاول ومثل الم الذي في حيث العدد
بالواو ثم ومثل الم من الجمع قولك مثل عين فيلزم فانه لا قصح الصلاة معهما
وقيل العلة عكسه وهو ان تقول هذه عين لا قصح الصلاة معهما فاذا
هي فيلزم صح منه والحاصل ان استدل الاداة بوجود السبب على وجود
المسبب كاداة في هانا تميما وبالعكس اني ومنه ان استدل الاداة على المسمى
والاسم من كلام المؤلف منسوب الى حم وان منسوب لانه جزء ياء النسب
منهما وذا اشارة الى الجزء وهو العكس وذا اشارة الى الجزء البعيد وهو
ان فاستدل الجزء على الجزء وعليه يعود ضمير يسمى

✤ ثم الدليل اذا ازم الذي هو العكس ✤ كما يجري ✤

ثم الدليل اذا لزم الذي وهو العكس اي اذا ثبت الدليل ثبت المدلول واذا لزم من
نفي الدليل نفي المدلول خلافا لبعض الفقهاء والعالم بالنتيجة لوجود الصانع
وانه يلزم من وجود العالم وجود الصانع وقدرة الله جل وعلا موجودة قبل ان
يوجد العالم وذا التي فقوله اذا اشارة الى الدليل الذي تبقى بعد
اخذ ازاء ظاهرة لانها دليل على الفقهاء واذا لزم لزم وما عكسها فقوله
والعكس هو الصحيح لان اذا يجزم القول الصحيح

✤ ثم المطالب على اقسام ✤ لانه تنفي او تثبت بالنظام ✤
✤ فنفيها بالعقل لا بالنقل ✤ والعكس والزيد والتفصيل ✤
✤ مثل الاول وجوه الخالق ✤ قدم ووحدة تميز بالصفات ✤

✤ والثالث الحرف وما ✤ فمنوع كمثل بالعقل والنقل معاً يتلمس ✤
✤ ثبوتاً وخذ افيئة الكمال له ✤ من ذا على رأي بلا استئناف ✤
✤ لا خلف بذا بالمفعول ✤ يمكن عكس الفعل بالمفعول ✤

ش يقين بالمطالب مطالب التوحيد وهو وذلالة الفصل **الأول** ما لا يثبت الا بالدليل العقلي وهو كل ما يتوقف ثبوت المخبر عليه كوجود تعالى وقدمه وبقائه وعلمه وقدرته وارادته وحياته اذ لو استدل على بالسمع هذه المعدود من الدور **والثاني** ما لا يثبت الا بالسمع وهو كل ما يتوقف ثبوت المخبر عليه كوجوب جائي كالبعث وسؤال الملكين والصراط والميزان والثواب والعقاب ورؤيته تعالى وغير ذلك علامة ما يتوقف عليه ثبوت المخبر عليه من هذين المعدودين او احدهما او وقوعه فما لا يتوقف على شيء منهما فليس من هذا القسم **الثالث** ما يثبت بالامرين جميعاً بحيث يستقل كل منهما بالدلالة وهو ما ليس بواجب ولا ممتنع وهو كل ما يتوقف ثبوت المخبر عليه على السمع والبصر والدلالة ويجوز ان يراد بالموجود الشيء فيشمل الواجب والممتنع والعالم وقد اختلف في معرفة الوضعية فقيل هي من القسم الثالث فيصح الاستثناء منها الى كل من السمع والعقل وقيل هي من القسم الاول والثاني لا يثبت الا بالعقل وغيره واختلف في صحة الاستثناء منها الى السمع فقيل نعم وقيل الاول والثاني اذ لم يرد اعلام النبي والحجر والدلالة اي بعض المحققين والبيضاوي على ما صرح به الزمخشري التلمساني وهو مختار الامام السنوسي قال في المعالم اعلم ان العلم بصحة النبوة لا يتوقف على العلم بوجوده لان له واجبا قبل الارسال ان الوضعية بالثالث السمعية واذا ثبت هذا فمعقول الكتب الالهية المتفقة على التوحيد يجب ان يكون التوحيد حقا انتهى واصطلح اسماء الكتب الالهية على التوحيد قال الله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول الا نوحي اليه انه لا اله الا انا فاعبدون وقال تعالى ولقد بعثنا في كل امة رسولا ان اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت فما ارسل الله رسولا الا بهذا التوحيد الذي هو اصل الدين وقال تعالى ولقد ارسلنا من قبلك

رسول الا يوحى اليه انه لا اله الا انا فاعبدون فالاتيان بالتسمية وقفي على
احتياج المعنى اذ يقال اذا احدث حاوى ما فالاشتغال وجود وبدون الشناء الذي
واجب بذاته حتى غني عالم فاورد مريد وفعل ايثبت وجود وفاذا الحمى ان الرسول
معجز له على انه رسول فاثبت صدقه متصدر به فله فعل ثبت صدقه واذا
اجيب بان لا الا الله يغني واخال ان سؤاله فعل اثبت الوحدانية وهذي المقالة
عن ابن هاشم وبرد عليهما اقال الانسلم ان العلم بصحة النبوة لا يتوقف على
وجه فانه ان الدليل انه رسول اذا دعى الى شهادته واقام عليهما المعجزة
على صدقه قبل الاتيان وجود الخبر على صدقه فلم يتحقق ان هذا الفعل الذي
جاء به لا يقدر عليه غيره في صدله ليكون فعله مطابقا للتحدي به وسؤال
نازل الامتي انه فعله صدقت فاذا لم يكن لنا علم بنبي ها عليه يغني فلا يعلم انه
فعله واتيم ذلك الا بعد اتيانه اذ هذا الخبر كاجباء الموتى هذا لا يعقل
يغني الله عن وجاوة الخ يتوقف على اتيانه الوحدانية هذا اغنى ان الشهادة
على النبي وقد اعتنى ضر المؤلف بوجه بغية الطالب هذي الحجة التي اعتمد ابن
التلمساني وزيف الامام السنوسي اغتنى اضه وقد ذكرنا ذاك الخاوي بالشرح
قوله ثبوتها بالعقل الا بالنقل اذ يثبوت لا فسلام الثلاثة اذ بعضها
يثبت بالعقل الا بالنقل وبعضها بالعكس يثبت بالنقل الا بالعقل وبعضها
يثبت بهما ومعرفتي قوله والزيد به والنقل الخ والزيد يثبت به وبالنقل
معطوف على الضمير المجرور بدون اعادة الجار وجوزه بعضهم **قوله**
مثل الزم قول وجود الخالق انما ذاك لا يشتغل فيه الا العقل التوقف النقل
على المعجز والمعجز فعل متوقف على وجود الفاعل فلو توقف وجود
الفاعل على النقل الزار **قوله** ثاء وفوع فحص بالصاد اذ وفوع لكن
ثاء يثبت يغني الصاد فلا بالعقل فقوله والثالث الخ وذا البت الخ
ومثال الذي يثبت بالعقل والنقل جدوث العالم يثبت بالعقل وحياة

وبالنقل

ودليل النقل كاجماع المسلمين على نفوذ ما نسبوه الله سبحانه وكقول صلى الله
عليه وسلم كما ابانه الله وافتنى ومعنى وبه استدل على ما البشر فيه من
من العالم ان من نفوذه قوله فنفوذ وتعدايته فالام من ذوالبيت اذ من
القسم الثالث فتشتت بالعقل وبالنقل ومقهورا الا ما شرقوله كالخلق
فانه احاد المفعول الشيء اذ لا اخلاء به فنفوذ الوجود ايته بالعقل على سبيل
الاستقلال او انما اختلف به استند فالاول النقل بهما كما سبق

فصل صحيح النظر الذي يعتمد ✤ وفاسده يدعى فيه ما يرد ✤
ما حصل الشعور به مطلوبا ✤ فاذا الصحيح مقتضى الوجوب ✤
وعمله مشتمل على الترتيب ✤ وجهه الترتيب

قسم النظر منقسم الى صحيح وفاسد فالصحيح ما تؤدي الى العلم بالوجه
الذي منه دل الدليل والفاسد ما عدا له ووجه الدليل ما يحفظ منه الاشعار
بالمدلول وذلك لان الدليل الا دل من جميع وجوهه وانما يدل من حيث
الوجود كالعالم يدل على وجود باريه من حيث انه حادث او جائز كما
حيث انه فيه وهو ان فاعية تتعلقهما اقوانه فاذا الاعتداد اقوانه فيه احد الامرين
او موجودا او معدوما فالوجه الذي منه يدل الدليل ويتبع بالمدلول
هو وجه الدليل وهو الوسط والعلم متبع والوجه الذي للدليل او وصف
فيه المعلوم كالعالم او جوازي والفاسد ما لم يؤد الى العلم على هذا الوجه
لم فان يفسد قد يجعل من كل الدليل كما اذا نظر بالتشبث وذاك اقصور
وهو فما اذا ابتدل النظر بالدليل لم فالمع من قوم او عشيرة او مشهور
او غلوه الخ فانه كما يبطل الى وجه الدليل فقوله مقتضى الوجوب حتى
يدل على ان وقوعه للجنس اذ هو الحاصل الصحيح وهو متعلق الوجوب على
ان الواجب من النظر هو الصحيح لا مطلق النظر والنظر الفاسد

ما دل العلم بوسط

✤ إما وجود بوجود أو عدم ✤ بعدم حال الجزء والتزم ✤
✤ تي نيه والعلم والتعلق ✤ ضرار وانسخ بلا تعقل ✤
✤ وارتباط دلالة العقل ✤ أو عادة كذا الخ والشيء ✤

شرح اشار بهذا الى الجواب فقال وارتباط قوله تعلق بالدليل الآية تبوت المتوفى يدل على تبوت المتوفى عليه ونفي المتوفى عليه دال على نفي المتوفى قال بعض المتأخرين ارتباط دلالة غفلتي وتبي عني وهاوتي والى قبطان دلالة وجود وعدم وحال وتباين الى آخر انشعبة الاولى قال ارتباط وجود بوجود وارتباط وجود بعدم وارتباط وجود بحال وارتباط عدم بعدم وارتباط عدم بوجود وارتباط عدم بحال وارتباط حال بحال وارتباط حال بوجود وارتباط حال بعدم فهذه تسعة اقسام قال الاول مثل الغفلة بالارادة والارادة بالعلم والعلم بالحياة والثاني كوجود الضد المتوفى على عدم ضده كوجود الحركة المتوفى على عدم السكون والثالث كوجود ارادة المتوفى على تبوت العالمية والرابع كعدم الشيء ولم عند عدم شيء له مثل عدم العلم عند عدم الحياة والخامس كعدم الدخول الجنة المتوفى على وجود الكبر ومثل ارتباط تبي عني ومثل الغفلتان الى آخره مثل الموجودات ان المتوفى على وجوده والشاهد في كعدم الضد المتوفى قبط بحال ضده والسابع كحال ارادة المتوفى على حال العلم والثامن كحال ارادة المتوفى على وجود العلم والتاسع كحال الضد المتوفى على عدم ضده مثل ارتباط الغفلة واما الشعبة الثانية فالاول كوجود دخول الجنة الى قبط بوجود ارتياح عند الموت والثاني كوجود الخلود في الجنة الى قبط بعدم الكبر عند الموت والثالث كوجود ارتياح عند الموت الى قبط بحال الخلود في الجنة والرابع كعدم الدخول في الجنة المتوفى على عدم ارتياح عند الموت والخامس كعدم الدخول

و الجنة التي تبعث بوجوده الكلي عند النوم و السادس كوجود الذهن الذي تبعث بحال وجوده الكلي عند النوم و البلغم فيهما سبب و الحاصل ان قبائل الكمال و وجوده ثلاثة الاول كوجود النبع الذي تبعث بوجوده الاثر الذي هو كوجود الجوع الذي تبعث بوجوده الاثر و الثاني كوجود النبع المتوقف على حال الاثر الكامل و الثالث كوجود الشبع الذي تبعث بوجوده الاثر الخامس كوجود الجوع الذي تبعث بوجوده الاثر الكامل و السادس فان بعضهم كما يوجد الغاوية و الشبعان و قد يوجد مثاله و الشبعان و الشبع المتوقف على حال الاثر الكامل و الثامن كحال النبع الذي تبعث بوجوده الاثر و التاسع كحال الجوع الذي تبعث بوجوده الاثر الكامل و هذا هو العلم فبناء هذا القسم هو صول و واقع على الوجه الثالث مبتدأ و خبرهما العلم فبناء هذا هو وجه حصول العلم و يتعلق بيناء لم ليذ يتعلق و الجنين وجود و وجه الجزء الفاطمة اذ الذي يتعلق العلم به من الوجه الثالث اما وجود بوجوده الى واجب فقوله بلتي و قي تنبيه اذ قي تنبيه هذا دلي على الوجه الذي ذكرناه فقوله **فقوله** و العكس و التقابل اي عكس النقيض و تقابل الاربعة انواع الملائمة اذ قي كبيرهما و كبرى كل واحد منهما هو فاطمة و اخي و هو بينهما صغرى صورتي ضرب الملائمة و الغير كل واحد من الملائمة يقي كب مع اربعة الباقيين اجتمع ثمن و الملاد تشبع صورة و هي عفلية و هي عينة و عاد و قد هي صبح و عشي و

✦ و صحة النظر المعقود ✦	على مبعد موجب شعور ✦
✦ و نفي ما يلائمه من ضاره ✦	العلم شرح النظر المراد ✦
✦ كالعلم بالمنظور فيه و النظر ✦	و المنتهي مفيد للغرض نظر ✦

ش تقدم تقسيم النظر الى الصحيح و الفاسد و بيان كل منهما و اعاد ذكر الملائمة التي تب على الصحيح فقي الضرر على الفاسد قد شبههم و الخلاف و استلزامه الجهل فذكر انه شرط النظر الصحيح استيفاء المعتبر على وجهه الدليل و نفي الضد و العثور على الملائم و موجب الشعور هو وجه الدليل و هو مقدم و يغني الاخر

زيادة اضداد العلم المذكورة في البيان الثالث بقوله والضد لهو وضد الجزء الخ
قال الشارح وقد اسقط من ترجمة المتن والعلم ان النظر في الشيء اضداد اقصده
واضداد اتمه وغيرهما واعلم ان كل ما يوجب اضطرار المنظور به الى العلم
به والجهل الغير المقابل له لانه لو نظر معتمدا الادلة تفصيل الجمل فالواو نظر العالم
بدليل اخر اذا هو اعتبار دليله لا للادلة المستدل به وكالشك فيه والظن والوهم
لانه متى نظر في كل منهم يخلى بينه وبين العلم وكل عدم الخطور بالبال الذاهل
للنائم عقلي او عادي فيه فيه تأكيد لما قبله واضداد الدلالة فالاولى ان يقال
معتمدا المنظور فيه بدل البال الخ والنوم والنسيان وما في معناهما وبالجملة
فالنظر يضاد العلم ومن جملة اضداده النسيان قوله ونفي قابليته من الاضداد
البتة نفي مبتدأ خبره شيء له ويحتمل ان يكون نفي مجرورا بالعطف على المصدر
وشيء له خبر مبتدأ محذوف وتقديره كما شرحه النظر الصحيح وكذا نفي اضداد
العلم شيء لهما لا فيهما اضداد النظر وشرطه وجود العوض نفي فرض
وجعل نفي اضداد شيء لهما من خصوص النظر الصحيح نظر والذي نص عليه
السنوسي التفتزاني وغيرهما انه شيء له من مطلق النظر ومعرفا في قوله كل العلم
بالمنظور فيه والنظر من قبيل لام التمليك بمعنى ان النظر في الشيء يضاد العلم
المتعلق بالمنظور فيه والنظر في شيء وهو اخص لكن له خصوصا نقيضها
قوله والشك اضر فيه للقاضي من اشتراكهما في اضداد العلم اذ لا كون فيه للغافل
للذاهل اذ يكفي فيه والجواب انه توقف في مضادة النظر الشك المنظور فيه
وجزم بمضادة النظر وعكس الامام فجزم بعدم مضادة النظر بشيء ومضادة
النظر الشك المنظور فيه واحتج من قال بمضادة النظر الشك بناء النافي
كالنسائي والشك كالواقف ويفي السلامي والواقف قضاء قال والظن الذي
يمضي والحق ان النظر لا يضاد الشك لانه النافي جزما فيه توقفا او انتقاله ولانه
لا غلب يكون ضدا الى ان يتم دليله اذ على النفي او طرفيه وايضا لو كان

النافي شاملا للحاد والملاحدة الذين لم يعترفوا بوجود شيء ما في الكون أو خارجه
كما بالاتفاق وإذا لا نزاع ويكون النافي شاملا

فنقيضه القائل من عقائد تعم الفاجر

وسوء على المشهور لا يشترط جزما وقيل الأفهم مشترط

واختار الجزم شارح واضح واستدل بأن نقيض جاهل راجح

بسواد وإذا كان الجاهل فيشترط أن يكون نقيضه عالما

أما النقيض فيجب العلم بعدم النقيض وطرفا بالعدم

فلا يشترط النظر الصحيح فيشترط العلم عادة أو عقلا على ما سيأتي والواقع

فإن بداهة يعدم قائمة لم يشترط شيئا انتفاء وكذا إن كان بعد صورته

كالا فيشترط الانتفاء بدا أو شيئا البتة وإن كان بدليل وما قد يقول الجاهل

موجود فإنه بعضهم وكل موجود فإنه بعضهم جاهل فقولان مشهور وهما أنه

لا يشترط جزما وهو رأي المتكلمين وقيل يشترط وهو رأي المنطقيين وهو

المختار بعد البحث وبحثه له وصحح القولين الأول واختج المتكلمون بأن الشبهة

تعارض قال النافي فيهما اعتقد نقيضه أي الجزم والنافي فيهما بعد العلم لا يعتقد

نقيضه أي شيء والنافي فيهما عقب نظر به شبهة على النقيض فيقوى له

الحمل للشك وما اختلفا فيه في ضبط بشيء واجيب بأن لازمها على الخفيفة الجهل

وإنما النقيض هو العالم اعتقاد صدق نقيضها أو نفسها للعلم بضروريا لا العلم بأن

بأن نظر فيهما وكذا النافي بهما عقب النظر به شبهة وليس شكه من قبل

الشبهة بل من تعارض الشبهتين وهو في الخفيفة تعارض داعيين لا اشتباه داعي

بغير مع تعارض الوقوع مع الشك وأما النظر الصحيح فإنه يفيد العلم ويستلزمه كما

سبق في البداهة أول وإلا فالشبهة إما فاسدة أفادته نظرا أو المتشابهة بين

أفادته به وإن تميزا والباطل فساد المنير وصور العلم بأفادته المستوي

هو النتيجة فيه واجبة بأن شيء عليهما واختج المصنف بنون بداهة الحكم على الشيء

وغيرها وهو اسم آلة من النطق كما مر وقد مر منه فعلى وزنه فعال بمعنى معلم غالبا
إلا اسما عيارة فمعصوم بمعنى معلم عيسى وغاية وإلا اسما عيارة فمعصوم
نصب الإماء ويجيلوه خلو زمانه عن الإمام معصوم بمعنى
الخلق الحرم من قبل الله تعالى ويعلمهم كل ما يحتاجون إليه ويرشدهم إلى ما فيه
ويصونهم عن الشيطان ويعصمهم لا يمكن من قبل الله تعالى إلا من قول
المعلم المعصوم لهذا استمروا على التعليمية لذا اه ظاهر فساده لعاقل أقول اعلم أن
العلم وكذا واه كل لم يكن قابلا سبب علم اه العلم لا سبب مسواه وكذا منا معلم أقول
ويكفروا حتفوا إذا لا نسلم وهو لا يشتغل بتفصيل الضعيف المعلوم كمعلوم الجبائية
والجبائية والمعلوم والمعلوم بل لا بد من اشتغاله بتعديد وإذا أنا ظاهر كل الجواب
الضعيف المعلوم هذا لك بإضعافها وهي من قبل الله تعالى وصفاته وأحكامه
وأجيب بأنه خلق أي بالمعنى كما مسلم واضح أنه لو كان معلم بمعلم
المباحة التي تتنالب منها المحرم ويعلم المحرم إذا أو فعلوا استمروا الذي أي
بل إذا متناع وما ذكر لم لا يدل على إذا متناع وأجيب هذا الجواب أشار المؤلف بقوله
ولو قيس إلى آخره أي في البيت أي ولو قيس إذا مام المعصوم وكون ما يوجد عنه
يحتمل أن يكون باعتبار الشمولية وخفة الشعب والمشقة ويحتمل أن يكون باعتبار
خلوصه وصفائه وتمييزه بدفع جميع الشبه وحل ساحي الشكوك العصمة ذكرا
ذا لك الإمام من الخطأ وخلوص ذهنه وصفاء عقله وهذا الكلام الحق والله أعلم

فطر وما يعاد به بعد النطق ✤ بعادة للشيخ وهو المغتبق ✤
✤ أو يلزم العقل فذا إمام ✤ وانسبهما للواحد من غير ملام ✤
✤ بعادة عقلية عند الحليم ✤ قول المغني لا يستقيم ✤

فرع اختلف هل الأبدان الأولى والثانية هي هي أو غيرها أو هي لا أدري
عنه يقول فإن العالم كالميت وهو اختلف أو بدل الشيء بمعنى أنه أفنى له
أعاد مثله أقول وجود الشيء بواسطة ثاني هذا النطق أو بدلا إجابا بمعنى أنه

النظم عبارة عن وضع المعقولات الثانية للفكر تحت جنس الرابع وهو مذهب
الاشعري والصاحب المؤلف والثالث في مذهب امام الحرمين وهو الصحيح عند ارباب
التشخيص والفياض الفقهاء والثالث مذهب المعتزلة وانتشر منه ذلك
النظم التذكر وقبل القواعد يقول فلان لا فهم له النظم التذكر الضروري اي النظم
الذي فيه فهم ذكي من غير اعمال روية وتأمل وهذا من تخصيص العام بالخاص
للنظم هو ذكي اجمالا وكاف لحقيقة النظم التذكر مما ذكرناه لك واوقف المعتزلة
اهل الحق على عدم تأتي الفكر الجديد في حقيقة هذا النظم التذكر والخلاف
المؤلف في قوله تقول المعتزلي وكان يجب ان يقول ذكي فاما والراجح مذهب
الحكماء وتأتي على ذلك خرجنا ما ذكره من قبل النظم فعل الفاعل المختار
على سبيل التأني فقولهم لا يستقيم يحتمل ان يكون راجعا الى اصل التقول والا يستقيم
القول بالتقول ويحتمل ان يرجع الى خصوص هذه المسئلة اي لا يستقيم القول
بالتقول في هذه المسئلة على اصل المعتزلة لانه التقول عندهم مما خرج عن ذات
الفاعل وهو فعل النظم قايم بغيره وقد رفضوا الظلم فيه فهو غني جاز على الظلم
وهذا الغرض الذي فيه يستغني المؤلف ذكي ان قول النظم فعل

من نظر الفكر فيكون المعرفة ... فعله من فعل ... والصنعة
... ...
وخلقها يجوز بالتبع ... وكونه اوكيف فيما بالضرر
وانما يحتاج من فعل ... فعال عادة بلا تشغل ...

اي يعني انه لا كلي بين المعرفة عادة الا من نظر الفعل وايضح قول من زعم
انه لا كلي بين المعرفة الرياضة والمجاهدة وتصفية الباطن او يقال ان رياضة عباد
عن ملازمة العزلة والخلوة وقلة الاكل والجوع والتغلل الدنيا على سبيل
الدوام وهذا وهذه التعبد والذكر وكيف يمكن التعبد لمن لا يعرف معبوده
والذكر لمن لا يعرف مذكوره والتقوى لمن لا يعرف الله ونبيه وكتابه

أي صفة لا تذكر إلا في استعارة وقد الخ فقد معنى قوله الله تعالى وأعلم ما يفيض به الله
فسبب الوصوف هو المعرفة وإلى زيادة هو المعارف **قوله** من نظم العقل تكون المعرفة
الثبت فوم الجبن لا جاءة أحض الا انه حض الظامي ما فيه فما فرق ضرورة
ذا فاز أو الثبت بعدي وبالصفة مفطوف على الله ومن الدلالة على أن نظم العقل
أو لا فبتداء الغاية ومن افعاله بدل من نظم أو فعول على حذف مضاف أي من نظم
افعاله ومن بمعنى الاولى إذ إنما تكون المعرفة بالله وبصفاته بسبب نظم
العقل وافعاله أو إنما تكون ناشئة من نظم العقل وافعاله ويحتمل أن تكون
الأولى لابتداء الغاية والثانية للتعليل **قوله** لا بالرياضة والتصفية الثبت
أن المراد بالمعرفة لا الدلالة على تصفية لأنها تقوم مقام الرياضة التصفية الرياضة **قلت**
وسبب بعض واجب هذا القول للصوفية وهم الذين ناضوا بالعرفان الإسلامية
الأفلاسفة بدعية والفلاسفة بدعة وأن كان ثم جزاء رياضة كما تشبث بظاهر ما
الطوائف الإسلامية فيشهدا بون بعيد عند التأمل والعمل المؤيد وصب ذلك الطوائف
بأنها فلسفية لقدم جزاء رياضة على فاقوا الشيخ من تقديم العلم على
العمل إذا جيء على فاقوا الفلاسفة أو المعنى سواء الصوفية من تشبث
من الباطنية إلى الصوفية لأن الصوفية الذين على الحق فإنهم لا يقدمون العمل
على العلم **قوله** وخلعها جوزا بالنظر البيتين إذ خلق المعرفة وقد تقدم
ذا شارة إلى هذا المعنى والكلام على الخطبة والبطرية التي بطل فرضها
عليها ومن في بيته من المعنى الضرورية

✣ بخلاف قد وجب بالإجماع ✣ معرفة الله بلا نزاع ✣
✣ وهو وجوبها على زيد وعبد ✣ أول واجب ثم فكره ✣
✣ لا يكتفي الأول الدليل ✣ ويكتفي الثاني بالتقليد ✣
✣ كل على الإجماع بالفيض ما ✣ قد أدعاه خصمه ملتي حما ✣
✣ وهو وصف قائم بهما وجب ✣ كلامهم بين العقل والأدب ✣

فالأول واجب بلا ارتياب * شرعا وعقلا وذا من الصواب

فالواجبات بحكم الشرع * لا يثبت التكليف حيث السمع

لما اقتضى التكليف من ترتب * يثبت حيث مرة ذا واجب

هذه المعرفة التي هي المطلوب منها ... والاجماع على ان المعرفة واجبة
وانما اختلف هل هي على الكفاية او على الاعيان قال المغني وقد اختلف الناس
في وجوب معرفة الباري على الاعيان فذهب قوم الى انها لا تجب ويكتفى بالتقليد
في اصول الاعتقاد وان هي على كل واحد من الامة ... الاجماع على ...
فالقول الثاني وهذا الكلام هو الذي نظم المؤلف فقوله ومن وجوهها ...
وجب التقليد ... هذا النظر والمعنى ان النظر واجب شرعا من اجل
وجوب النظر ... الذي ... الواجب المطلق
الا به ... واجب ... بالاجماع ... الكتاب والسنة
على وجوبه ... النظر ... فقول المؤلف شرعا ...
ذا ... شرعا من ايجابه ... الوجوب بالعقل ... الذي ...
المؤلف ... وجوب النظر هو الذي اختاره ... والان ...
... في اصول الفقه ... ان يستدل على وجوب النظر باوامر الكتاب
والسنة فقوله قبل الواجبات عندنا بالشرع ... ان حكم النظر ...
من احكام الشرع ... لا يثبت عندنا معشر اهل السنة الا بالسمع ...
الشرع ... المعتزلة ان الاحكام ثابتة بالعقل ...
... قبل البعثة فقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ...
الثواب والعقاب لا زمان للتكليف ... وقد اقتضى هذا اللازم
قبل البعثة فينتفي ... وهو التكليف واحتجت المعتزلة بان النظر لو لم يجب
عقلا للزم افحام الرسل ... المكلف لا ينظر ما لم يعلم وجوبه ولا
يعلم ما لم ينظر واجيب بان ... لو وجب ... الا ...

النظر

النظر فيه ضروري عند من لم يتوقف على مقدمات يتوقف الى النظر فيه والحق ان
النظر لا يتوقف على العلم بالوجوب لاعادته واما ما افاده الشارح
عادته ورد بمنعه وبعدم توالي الغفلاء على ترك ما عرف عند النظر وبعجائب الاديان
وغرائب المصنوعات ومن اعظم ذلك ما تاه به الى فضل من خوارق العادات واما
فيما بعد بلاه النظر وجوده متوقف على التمكن من العلم لا على العلم
فصل يشترط للتكليف ✤ عقل وبلوغ وشرع والتعريف ✤
✤ والقدرة والبلوغ باختلاف ✤ والشرع والاديان مذ تراخ ✤
✤ للحكم مطلقا فيض الانفس ✤ الحيض والحمل ونبت المنتسي ✤
✤ بلوغ دعوة الرسول العليم ✤ جهة التمكن كذا والمنتمي ✤
شرع التكليف الزام ما فيه كلفة وقيل طلب ما فيه كلفة وعليهما اختلف بالاه
الذي التكليف اول التكليف بدلالة ضمن وهو الاول الاقوال وهو مشتمل على جزء معناه
والمراد هنا بالاه ضمن تعريفه الذاتي البلوغ وهو خروج الانسان من حال الانطوائية
الى حال يقدر معها على اداء ما كلف به فسمي قبل الحد بالبلوغ وهذا الخامس
علامات ثلاث يشترك بينهما الاحتلام وهو معنى قوله مطلقا ومن الاحتلام
وهو خروج المني والشبق واختلف في جزء ما فالمشتهر دمائه شعره وقيل صبغ
شعره وقيل خشن شعره والانبات وهو نبات شعور العانة حول القبل او الدبر او
الانثيين او فوق القضيب والحمل بالبلوغ والمحيض بالسبع والانثيان تنتفخ
الانثى وتنهد الثدي والحمل واما الخنثى فان غلبت ذكورته فله حكم الذكر او انوثته
فله حكم الانثى وان كان مشكلا فحكمه الاحتياط بتجنب جميع العلامات الخمس فاذا
البلوغ الحيض او الحمل حكم بالبلوغ واليه اشار بقوله والبلوغ الخنثى وبقوله
المشكل والثالث مما ذكر التكليف بلوغ دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذ ما يتمكن الانسان من العلم بالله كلفه اذ لا حكم للعقل فقوله بلوغ دعوته
بالتعريف اي مع تعريفه اياه الرسول قد وعا الى الله والحق الجمعة واحتاج
الى زيادة التعريف لان الشخص قد يبلغه الدعوة لا معجزة وجود ما به فقسيما

وقد صح قبل هذا المعنى عن ابن عباس رضي الله عنهما ويحتمل ان يكون المعنى ان معرفة الثلاثة
قبل كونها فانه يكون التكليف متعلقا بها في قبول واضداده بل التكليف يكون على
اهتمام الامر اولين فقوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاثة فذكر
الصبي حتى يحتلم والمجنون حتى يعقل او يفيق حتى يستيقظ وقيل المراد
اهتمام الامر الثلاث فقوله صلى الله عليه وسلم والذي نفس محمد بيده لا يسمع
باحد من هذه الامة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي ارسلت
به الا كان من اصحاب النار مستدرك على ما يتعلق بالرفع واخر الكتاب
قوله من هذا ثم الحكم مطلقا اذ قد قول وتقضي به النقوط حما الى الشكوك
بالبلوغ في الزنى والا فنفي قوله بلوغ وقوله الى قبول العلم حما الفواد
بالى قبول محمد صلى الله عليه وسلم معهود وضمنا اذ بلوغ الى قبول
معرفة العلم بالى مسالة لا الشك او الظن فقوله التمكن كذا في النعم اذ التمكن
من العلم بالى مسالة كذا اذ كل العلم حما يتوجه التكليف كما اذا وقع الى قبول
الى التصديق به فاته الحتم المعجزة ودعاه الى النظر فيما ليعلم صحة رسالته
او بلغه اته رجلا معجزة يظهر المعجزة ويدعوا الناس كلهم الى الله فتغافل
عن ذلك ولم يجز فيقال له التكليف او ان للعلم بالى مسالة او التمكن من العلم
حما او النعم ايضا فنفي كل التكليف يفضي حتما الى خطاء ولا تكليف بالافي والنعم
بعد النزول وقبل السماع وما بعد السماع وقبل العلم وقيل العلم ويحتمل ان يكون المعنى
ان التمكن من العلم فضل فنفي له التكليف به بمعنى ان التكليف بما لا يطاق لا يجوز
سمعا او عقلا وكذا فهم التكليف فاته وجد من الكافر حتما فهم ولم يفهم بمعنى ان
من لم تبلغه الدعوة ومن لم يضيع حتما بعد على الدعوة على الى مسالة
اذ العلم والدعوة سواء على صحة الى مسالة اذ لا فلت وكلامي قوله عليه
السلام والذي نفس محمد بيده لا يسمع باحد من هذه الامة يهودي ولا نصراني
بالدعوة بل السماع كذا بالاتحاد والله تعالى اعلم

✤ اول واجب على ابن مكلف ✤ معرفة الله بأي الطرق ✤
✤ كالشيخ والمالكي عند النظر ✤ والقاضي جزء اول يعتبر ✤
✤ والقصد للنظر بالمرام ✤ مذهب الاستاذ مع الامام ✤
✤ الحنبلي اول واجب ✤ في اختلاف عنهما المنقول ✤
✤ من الشيخ الحاذف الاول ✤ خطابا الزاما على السوية ✤
✤ وزيف دقيقة الفؤاد ✤ كالشيخ والطبري وضيف الحال ✤

ش واختلف في اول الواجبات على اقوال فقيل اول واجب النظر وهو مذهب جماعة منهم الشيخ فيما نسب اليه الاكثر وذهب الاستاذ واكثر الحرميين الى ان اول الواجب القصد الى النظر اذ توجه القلب بقطع العلائق الحاجبة له وقال القاضي اول جزء من النظر قال المفتي وهو ضعيف اذ النظر المطلوب جملة واحدة وجزء العبادة لا يبقى ولا يوصف كل بعضه من الصلاة وقيل اول واجب المعرفة ويعزى للشيخ ايضا وقيل اول واجب التقليد وقال المعتزلة اول واجب النية وقيل اول واجب النظر بالسماد قيل وطبيعة الوقت فمن بلغ وهو عاقل في وقت الصلاة فيقال له مذ اما تفعل فيه كل صبي وكذا الحائض اذا رأت الدم في اثناء وقت وجب عليها الصوم وكذا الكافر اذا اسلم في اثناء الوقت ومن بلغته الدعوة فقط وجب عليه احدهما ومن لم تبلغه الدعوة فقال المفتي يجب عليه النظر وهذا ابطل قولي النية والتقليد ايضا فاما من قال ان اول واجب النظر فيعترض على المعتزلة لتقدم عليه المعرفة ويجاب عليه ان القصد اليه يتوقف عليه فيقدر ما يقدر بطلاه من المذاهب الاربعة موضع النظر ولم يتعرض المؤلف لهذه المذاهب ويعين تأويل القول بان الاول القصد والقول بان اول المعرفة قال اول الذي ازاله الاشعري بينهما تابع او نحو ذلك الخلاف بينهما متوارد على النفي والاثبات على مفهوم واحد وليس هذا كالشيخ فانه صرح بانه لا يجب اول واجب مشتمل على جزئين احدهما اول جزء الوجوب بمعنى اول جزء واجب

ما يتعلق به الخطاب والثاني أولية الأمر فتعلق الواو والفاء فإنه نظرنا إلى الأول واجب
خطابا ومقصودا بالمعرفة وإنه نظرنا إلى أول واجب اشتغالا وأداء فالقصد
بقدر كل واحد منهما إلى الأولية ثم يطلق اسم الشيء والحي اسمي وإلى ما قال المفتاح
استدل المؤلف بقوله أصلها الأول والواجبي إلى آخره وأراد بالمبني المفتاح
وهو العالم المحقق بتعليل من في العلم ومن استثنى إلى ما يتعلق بنفي وهو ما بعد
الغاية أو التعليل وخطابا منصوب بفعل اشتغال الخ المفروض والواو عاطفة
جزء الخطاب أي بقي النهي الخلاء عن القولين من حصة أو بقي النهي إلى الأولية
والخطاب هو الواو والفاء على السواء إذ يقال الأول واجب بمعنى أول ما يشتغل به وهو
ومعوي منهما واو صيغة يعني له والخطاب جنس قال الأول واجب المعرفة نظرا إلى
المعنى الأول ومن قال الأول واجب القصد نظر إلى المعنى الثاني وأراد بالمؤلف
بالأول والواجبي قولي المعنى فيه والقصد وبعينه نظر قوله الفاء بعد إنما من الوقف
وفي وفي بعضهم الفتى جنس قولا وزيد بعد ما بعد الأول والواجبي وأراد بالحال الوقت

✦ ثم الكلام بعد واو ثم فاء ✦ منه ما يجب ومنه ما يستحب ✦
✦ يجب مطابق النهي حتما ✦ وذا لدى خالي بلا ✦
✦ وما أتى منه على دليل جملي ✦ يعني بغير العين والراي الجلي ✦
✦ وإنما الخطاب بالتفصيلي ✦ على الوجوبية بغير ميلي ✦
✦ وبين ما الزين على ذا فرق نقلا ✦ نفي نزاع الفرع فيما قد خلا ✦
✦ يقول قائم مقام على الوجوبية ✦ معينا فرض كفاية ✦

فش يعني أي المتعلق وجوبا أي المجزوم به جميعه إقامة يكون صحيحا أو واجبا
قال الصحيح هو المطابق للنهي مثلا والفاسد عكسه المطابق إما أن يكون فاسدا والأصح
إياه ظاهره كما الأصح إبداله النهي وإنما الصحيح جامع يشتمل على دليل فمعه
التعليل وقد سبق ما فيه والمشتمل إما على دليل جملي أو تفصيلي فالمشتمل الجملي
هو الذي يعني غير العين ومعنى غير العين والتفصيلي اشتمال الفعل الذي مطابق دليل المفروض

الدليل الجملي لا كيفية عمله عند المؤلف وأما المستند الى الدليل التفصيلي ممنوع
في حق كل واحد على انه كل فرد يشتغل منه الوصول الى حد يمكنه معه الصواب وكلام
ابن زكري انه مندوب كما مر وزعم بعض انه في حق غير المجتهد واجب وفرق بعضهم
في الواجب بين اتفاق المتكلمين على قول وذاهبهم بعضهم وتفصيله ونصه وكلاهما
في اي من المتكلمين اه مع ان قوله اقامة الى هنا ودفع السكر والشبهات من
الطاعين هو معنى الدليل من حيث هو والذي يجب على كل مكلف مع ان عقود
الايمان بدليل اما فلنت وكلام المؤلف هو هذا المحل الذي فيه زيادة على ما سبق
هذا ما نقل عن شيخ الدين

براهين

فصل وقوع القول في الشيء ✤ لاحد الامرين او الامور او في بعض
متعلق حق او بيان ✤ بالحال ✤ او غالب الظن امر خاص من
✤ ✤ امور التي يعتني بالوقوع الجزم ✤

قال الجزولي في اللغة الاعتقاد وفي الاصطلاح ادراك جازم والادراك عام
والتصديق خاص عبارة ان قال الغزالي وهو مختار المؤلف الجازم انه عبارة عن تقاوض
يتبعه سكون المتنازعين فصاعدا فخرج التقاوض الذي لا يتبعه سكون كحكم قاضيه
عبارة عن تقاوض وتقاوض جنس ويدخل فيه الجدل الكلامي والتعليمي
وقوله يتبعه سكون المتنازعين فصاعدا احتراز عن المناظرة فانه يستدل
بالعلم على المجهول والعبد على جهة المعاونة والعلم على سبيل الظن يستوارد
وإياه ذا لا يتبعه سكون المتنازعين على المطلوب من غير نزاع قلت عبارة
المؤلف لا تقوى بنفي الغزالي لتضمنها بالفعل المتنازعين لكنه اجاد في
قوله لاحد الامرين او الامور او في بعض المتعلق حق او بيان الخ لان المسائل التي
طريقها الكلام والمستند فيها قد لا يحد الامرين تحقيق حق او ابطال
باطل وانما يحد المسائل التي ذكرت قطعية وظنية كما مر فيه وغيره وانما
لا يحد الامور تحقيق حق او ابطال باطل فالمستقل الذي يحيث علما

112

المفاوله وتماكلاية عن المجاولة وواظل المناطحة الى امان بالشيء فوله
في تمام اي المكاسب الى واخره موجبان لقبض المناكحي لما تقدم من البعاين
الظنية وقد قدا بتشكيك الميم اخر اراد والحق من فاد ذيلاه فاد شلاع والواو
من فوله وما يكون بمعنى او وضمن فقه يقعود على الدين وبالفيين وصب
جماد اذ فالمناكحي بالمهور الذين او ما يكون من الدين جماد ثابت بالفيين
وحاصله ان المناكحي ان كانت لدين فاد شلاع وبيان صحته وابطال ما عداه
او ما كان من الدين كبيع كالعقار به والتعيين والبقعة والخوف وصبغ
فاد الحق فيه مجعول والا فيه فمذمومة

فان قيل ان اجماع على الجواز عدم فاد امتناع بالامتياز
بالدين والمتاع والوجوب لمقتضى مضيعة المطلوب
وقد يكون الشيء واجبا عند المهور السبب المخذلة
صاحبا الفصل الى التمريض بالى النظر للتعيين
محرم الجواز والمكروه فالمباح لهما وجوده
كمثل الكمار لبدر طين عن لاه واجماد ها فاد فجلا

قلت قد سبق نقل اجماع على جواز المناكحي بالجملة ثم الجواز يدفع عدم
ان امتناع الشامل للاباحة والندب والوجوب وفرضهما على ما التزموه
والكراهة فاد بقضيه والعقول الجامع بين ذلك ان استلزم مقصدا مهما
المذموم الممنوع فتى عاد لم يستلزم مقصدا فاما ان يستلزم مفسدة او لم
يستلزم شيئا فان لم يستلزم فهو المباح وتركه اولى وان استلزم مفسدة
مهما مندوبا اليه وتارة يجب بعض الاحيان وذلك بحسب الاحتياجات والازمان فقوله
عدم ان امتناع بالامتياز عدم بالحقيقة قال من الجواز او مطلب جيان له او بالواجب
حتى تمتد المحذوف اي هو ان الجواز الجمع عليه عدم ان امتناع لا خصوص ان له
وان كان قد يطلق عليهما او بالامتياز عما ان ذكر تى يتعلق بكون خاص محذوف

تقدير موضوعا بل افتقار عقلي الى الندب والاباحة والوجوب ايجابه جزمه
على الملائمة ويعني انه لا فرق المستفاد بينهما قوله لم يقتض مطلق الطلب
متنازع فيه بين الملائمة قبله والمطلوب هو الجزل اذ هو منذور لم يقتض
المطلق ومباح لذا فواجب لذا ويعني انه يقتضي حكمه باحد هذه المطلق
وقد تتأدى وتستقل الحاجة الى بيان وجوب او ندب وقد لا كالتي بعد مباح فقوله
وقد تكون لانتفاء المعرفة الشيء اي وقد تكون الثمانية والسبعة جمع سبعة وهي
دالة على الثمانية اي فلا تعدد ولا ينافيه قوله فيما مر الجزل والكثير
الشيء يعني به الجماعي من بعضهم اه الوجوب والندب وانتفاء المطلق والوجوب
والكراهة فانتفاء المفسدة وانتفاء فوت المفسدة حرام والاولى اه وهذا احسن ٥
ما استشفى به من اختلاف الشيخ لا انه من حكم العقل كما توهمه المعنى انه قوله لكمال
الظهار الدال على ان الشيء مؤصل للجميع ٥

✣ بحل نسوكه للجزل المعنى ✣ اوفاها ضبط فوائد النظم ✣
✣ وعليم فاسم الجزل الرفيع ✣ وفا اليه من علوم بجمع ✣
✣ والصون والصفو من الكمال ✣ الفوز والاقبال كل مآل ✣
✣ وفتح ما فيه من المحاجب ✣ من غيب وشعب المطالب ✣
✣ وزيغ صفو نسيما الشهود ✣ كذا النشر والله ولي السداد ✣

من الثمانية حتى وكل جواز وحتى وكل كمال الرفاه اه وجواز بين حتى وكل جواز اما خمسة
اولها ضبط فوائد النظم من كتبه اي اداء اشياء ولا يجوز ولا يمتنع اخذا وكتبه
التي قبلهما وفي ذلك اما يتعلق بهما وذلك اما في مجموع كتب من الجزل الفاني اه يكون
كل من المثاني ثم عاد المسألة المثاني منهما وما يتعلق بهما من العلوم المثالث
اه يقرر كل منهما كلا منه على الجمع والحفظ على طلبه الرابع الصون فيما
ينسبه لنفسه او لغيره او كذا افعاله واقواله تكون هذا بغية كما قوله الخامس
الشكينة والوقار وما حتى ازيما فيكون المثاني اما من شعب طلبته او بدي ازيغ فيهما

وتجاوز

وجاج ورفع صوت بينهما اذا نابا المجشر قلت وهو عند الخامس
ما هذا اللجج من الشيء وكذلك قوله الفاس هي من لاوا اذا كلت وانما ينبغي
فيظ والزاهي بغير المهموز من زها وزاب قوله شهوة الجمل المعتبي وهو المشهور
الجمل وجوز ان يكون صفة لمحذوف مبتدأ او الخبر جملة او هما الخ او خبر قوله
من علوم فجمع فاعل جمع عابر على ما عليه الجمل اذ هو وانما يعلم فاعل جمع الذي
علا وقع فيه الجمل من العلوم اذ يطول اليه ويتوقف عليه قوله والصوت
اذ هو انما الصوت قوله والضرب من الكمال الشيب اذ هو راجع الضرب
لا قوله اول اقبل ومن الكمال حال مؤكدة للضرب ويفهم انه بعد نفسه
وضبب كمال الآلة كمال الصنا على معنى انه ليس بين كل واحد قوله وتاء ما ينبغي
بالحاجة الشيب اذ هو حامي ثم اوقد نار وغلام بالحاجة القدور والجزار
وشغب معطوف على عيب والشغب قبيح الشر والملاجة مفاعلة من الجلاجة
الجلاج وهو التمادي بالخصومة والمراد هنا والله اعلم التمادي على المخالفة
بعد ظهور الحق وقد قال بعضهم الجلاج التمادي بالرأي وزاده بالحلاوة اضافة
الشغب الى الملاجة اضافة مسبب الى سببه اذ الشغب المسبب عن الجلاج
وشغب الخفيفة حث على تنا الجلاج ويحتمل ان تكون اضافة للبيان اذ الشغب
الذي هو الملاجة قوله ورفع صوت بينهما المجشر هو الخفض عطف بعلى عيب
ورفع الصوت بالعلم اذا كان بحال الصنا خارجا من كلام فيه الانطاق
على الكرامة وان المطلوب انما هو اعتدال الجمل فيشاء عن اي وجع من المعايب
وان كان بغير حال الصنا فمذهب مالك رحمه رفع الصوت خارج
المجشر وتفوى الكرامة بالمجشر كان رفع الصوت فيه بغير العلم
مكروه فاذا رفع الصوت بالمجشر حصلت الكرامة من وجهين وهذا
غياب المؤلف ومذهب الحسن مسلمة وهذا عن ابي حنيفة جواز رفع
الصوت بغير المجشر بالعلم

فصل في الجدل وهو المناظرة وله جملة وآداب وهو المقدار الذي
منها الذي يكون في السؤال وفي الجواب ثم ترتقي الحال
ففي السؤال ضبط غيبته وفي الجواب كشفه فبينه
توقيفه الخصوم المخصوم من اعتبار الحال بالسؤال
كف القتال مع الحق بالانقطاع ثم الذي في السؤال وفي الجواب
فمن يعني آداب المناظرة فملاكه ما يطلب به السؤال وما يطلب به الجواب
وما يطلبه من قبل الجدل المخصم فملاك الطلب به السؤال ضبطه ليضبط
يضبط السائل ويقيده ويلزمه بتبيينه ويلزمه بتبيينه وأيضا جدير بغني مشتمل
على تعريف حد الخطأ في مذهب وتعيين فاسد المطلوب والجواب ما طريقه السؤال
وأيضاحه وتبيينه كما في السؤال والمطلوب الثالث توقيفه الخصم حقه
وأن قضى لنفسه ما قضاه له فقوله ومن آداب المذاكرة أن يطلب ذلك الأول
بالمذاكرة ومعناه ينبغي أن يعتمد على المطلوب من غير نزاع وينعاونا فيه فقوله
توقيفه الخصوم الخصم التبيين توقيفه فيشتد الخصم من اعتبار الحال والزوم
في ذلك أن توقيفه الخصوم حقوقهم وأنهم ممنوعون من ذلك إلا برضاهم
اعتبار الحال واجب على الإنسان كما يجب عليه أداء الحق إذا أداه مع الخصم
وأن ينصف وأن يجمع الحق لأنه كما يشتد الخصم لا يدعه إلى الباطل
عليه أن لا يدعه إلى ترك الوجوه المتكافئة الخارجة عن الفوائد لأنه إذا تمادى
التعصب والجحود عن الحق جنح من الزلل على اعتبار التعصب أو يعتزل
القائد وأن يستعين بالله تعالى على جميع الطريق

فصل في قواعد الجدل الخمس ✤ إيضاح حق ليس فيه لبس ✤
إبطال شبهة وزيف الخطأ ✤ إلى الصواب بغير خلل تعطى ✤
إخراج زائغ عن اعتقاد ✤ إلى صحيح العقد بالاستناد ✤
فمن قال الفاضل عند الوصل ✤ رحم الله قواعد الجدل الخمس ✤ خمس إيضاح الحق

ص ١١٢

وإبطال

وانظر الى شبهة وزيغ المخطئ الى الصواب والضال الى الهدى اى هداه والى زايغ الى صحة
الاعتقاد مع الانصاف الى التعلم وكلب التعفيف فقوله ليس فيه لبس الالبس
بفتح اللام الخلط اى ليس فيه خلط هو بيان لمعنى انه مخلص صفى مما يكدره
فقوله وزيغ الخ عطف اخراج زايغ عن اعتقاده ما الست يحتمل ان يكون مفعول
تعطى وزيغ الخ او اخراج زايغ معطوف عليه اى تعطى المنالى وتبعد
زيغ الضال عن ضلاله الى الهدى سداده واخراج الزايغ عن اعتقاده الى صحيح
التعفف حال كونه مصحوبا بالانصاف الى الدليل والضال الكلام والى صوابه
زيغ ضلاله والزايغ المبتدع ويحتمل ان يكون مفعوله اخراج زايغ وزيغ ضال
فيقرع بالعطف على ما قبله ✤

✤ لما هما من كامل ذو ملكة ✤ ينفق في كل الذي سدكم ✤
✤ مستعمل الاعاسير في نظار ✤ بحبس تعبير وان اعتبار ✤
✤ بفصد وجه الله لا سوال ✤ افلح من اعطى لله تعوال ✤

فقد مر شروط كمال المنالي اي كمال المنالي اذ ما ترفع من عالم كامل يرضوه
في العلم وتبحره فيه لان العلوم متشبكة متعلق بعضها ببعض فيكون
العثور على حصول مواد المنالي وان حبى له ومنالي تجيء اي صحيح في العلم
فترؤوى الى مقصدي لا سيما ان نالي بذ عيا فقد يجمه البذ عني بما يورد
عليه من الشبه التي يعجز عن ابطالها في قاب لزال العوام وقد لزل
عفيف تبع قوله ذو ملكة اثبت هو تعميم للكامل والملكة كيفية راسخة
في النفس بها يشار الى الامر المفتوح في العلم حتى يصير منه له سجايا اه قوله
بحبس تعبير وان اعتبار هو متعلق بمستعمل والباء للسببية او للالة مجازا
وكنى بحبس التعبير عن مصاحبته وحبسه ان اراد به وبحبس ان اعتبار عن صفاء
ذهنه وخلوص ذهنه والضال ان اعتبار فيما سبق بشيء كانه يعبر عن
المفيس عليه الى المفيس محاصل شروط الكمال الاعداد الكمال في العلم

الباب الثالث في
حد العلم وتقسيمه وترتيم العقل
وذكر علم وتقسيمه المتعلقات

فيه الشيء ففيه يقين له كما كون الباء للشيء وعلم واجب بأن معنى الجزء فوجب
لم فاثبت به أي فيقين أن الشيء أو معقول لا يحتمل النقيض فيخرج الظن فانه والجهل
أن الظن والشك والوهم فقد خل العلوم المشتقة وما عشر الطوائف
والبداهة فانها علوم عند الشيخ لا تشعر على الجزم فوق الجهل فان أو رأيا
الحواس يوجب أن ورأيا النفس وأن رأيا النفس يوجب التصديق وهو
لأن لها علوما للاحتمال النقيض أن الحس فقد يدرك الشيء وعلى غيره فانه
موقوف على يقين أن المدرك الأمور المعتبرة لأن العلم عند من الصور
أن الكيفية الحاصلة من الحقيقة وقسيم الحواس وأن مور الغيبة الخارجية
فقوله أو في خروجه عن المعتبرة فانه عن فاعل من
فصل لفظه وقدمه المؤلف على فعله وهو مذهب نحو قوله فيقين وهو
تقديم الفاعل ويشتهر لون بقول الشاعر ما ليلى الا وليلى
والبيض لون لون ولا
فضل وقسم العلم بالتقسيم الى التصور والتصديق
كلاهما ضروري ومطلوب يحصل بالنظر يسمى المكتسب
ضروري التصديق والتصور هو الذي يثبت دون النظر
والنظري منهما على النظر موقوف وبالضروري يعلم
يكون بالتعريف والدليل كما تقدم على التفصيل
قسم العلم وهو حصول صورة الشيء في العقل فينقسم الى تصور وتصديق
وتقدم مفهومهما وكلاهما ضروري ومطلوب ويسمى نظريا وكسبيا
والنظر والمكتسب فاعلقت به القدرة الحادثة والكسب والنظر
متلازمان عادة ويسمى الجزم بالفهم والوعي وهل يجوز على
علم وعلق قدرة عليه من يقين فقولان والصحيح الجواز والعلم الواقع
الضروري على يقين المطلوب اعم من كونه حسيا او قد جميعا او

وبعضهم بعضه بالاول وسيجيء المؤلف على هذا اصطلاح وبهذا المؤلف
النظري بانه الموقوف حصوله على نظر وكسب والمراد بالتصور النظري اعم
من ان يكون بالكسب والبسيط يجوز ان يكون البسيط مطلوبا بالذات ثم يبين مجهولا
بالضرورة وقيد المضموري بانه الذي لا يتوقف حصوله على نظر
وكسب كتصور الحمار والبروذلة وكالتصديق بقولنا النفي والاثبات
لا يجتمعان ولا يرتفعان وسائر البديهيات فخرج من الاول ما يتوقف
عليه او يتوقف من يجوز ان يكون تصوره ضروريا يتوقف على تصوره
مع ان الغرض انما هو استدراك خلاف تقسيم ان الحاجب للضروري بانه
الذي لا يتوقف من تصور يتوقف عليه فانه يبطل عكسه بما ذكرنا وكذا
تقسيم النظري بانه الذي يتوقف من تصور يتوقف عليه يبطل طرده بما
بطل به عكس الاول فكان تعريف المؤلف اصح والله اعلم **قوله** ضروري
التصور بقول التصور مع تعقيبه بياء النسب للوزن وكذا قوله وبالفرورة
يعني الا ان الاولى مضمومة والثانية ساكنة **قوله** يكون بالتعريف
والتحليل الخ يكون النظري والنفي راجع الى التصور والتحليل للتصديق
وقد يستفاد الخ

ص

من الضروري يستفاد النظري بالعكس والتركيب والمعنى
مثل الضروري من ضروري فقط جوزه الغاضي عليه بعضهم
قال لتعريف الذي لا ضروري لا نفي به خلافا لجواز كون العلم النظري مستندا
الى علم ضروري آخر الى علم نظري مستند بالاخرة الى علم ضروري وانما الخلاف
جواز استناد العلم الضروري الى النظري فغير المصنف اصحابنا منهم من
جوزه اعتمادا منه على ان العلم بامتناع الجمع بين الضدين ضروري
والتضاد لا يكون الا بين امرين والعلم بوجود احدهما غير ضروري
فالعلم بامتناع اجتماعهما ضروري وهو مستند الى العلم بوجود الاخر

ومن نظر وقد يحصل ابتداء من غير نظر بعلم وجود زيد بالمشاهدة لانه اجتماعهما وانكشاف
الامر وضوحه حيث ان العلم الضروري لا خلو للنفس عنه بخلاف العلم النظري
فانه لا يتصور الخلو عنه فتعريم عدم النظري خلو كان العلم الضروري مستندا
الى العلم النظري لا يقتضي الى جواز خلو النفس عن الاول مع امتناع خلوها عن الثاني
وهو ظاهر والحاصل انه هل يجوز استناد العلم الضروري الى الضروري فيجب اعتبار
قيد اخر يمنا يجوز الاستناد اليه ولم يحتج اليه بان العلم الضروري بالشيء
الامور الخارجة عنه فيعسر العالم متوقف على العلم بتعسر العلم وعلم الشيء
بنفسه ضروري وانكر الاخرون استنادا منهم على ان الضروري لو استند الى
امر اخر فحصول ذلك الامر عن كونه ضروريا والحق انه اذا قيل بان الضروري يكون
بقدر ما فهو وان الفضية متوقفا على امر يتضمنه موضوع ضروري
والحق ما قاله الاستناد وانه اذا اريد به ما يلازمه على وجه لا يكون متضمنا
له فالحق ما قاله الاخرون واحتج ورد قبيل كلام المؤلف **قوله** من الضروري
يستند النظري فيحتمل ان يكون تقديم المعمول للوزن والحصر فلا ينافي
انه يستند النظري من النظري كما يستند من الضروري وخص الضروري
بالذكر ليبني عليه ما بعده وفيحتمل ان يكون التقديم للحصر بناء على انه
اذا النظري المستند منه رجع بالاخرة الى الضروري جاز المستند منه
بالحقيقة هو الضروري الا ان الاستناد قد يكون بلا واسطة وقد بواسطة
ويؤيد هذا احتمال الخلو عن الضروري بعيد

وقد يصح ان يكون كل من ضروري او نظري واحد منهما
لو صح الاول لما فقدنا والثاني لو كان لما وجدنا
لزوم الدور لما علمنا والثاني بالدور وتسلسل ذي فضيع
بطلان لازمهما حتى ورد صحت بذا الفسمة المذكورة

تنبيه اذا عرفت معنى الضروري والنظري فالتصور والتصديق فنقول التصور

كل واحد من كل واحد من التصور والتصديق فيض وقد ابدع صنيعا فاضلا فقوله لو كان جميع التصورات والتصديقات فيضا لما كان شيء من الاشياء مجهولا لنا وهو باطل هذا اعتراض المولى الكاتبي واعترض عليه القطب فاذا قال المولى ولنبين كل واحد من كل واحد من التصور والتصديق نظريا فاقام لو كان جميع التصورات والتصديقات نظريا يلزم الدور او التسلسل والدور توقف الشيء على ما يتوقف عليه اما بلا تبيه او مع تبيه والتسلسل ترتيب امور غير متناهية مترتبة والملازم باطل فالملزوم مثله اما الملازمة فلانه على تقدير التقدير اما اولنا تحصيل شيء منهما فلا بد وان يكون بعلم آخر وكذا الكلام في العلم فاما ان ينتهي نظريا فيكون تحصيله بعلم آخر وسلم جرا فاما ان يذهب بسلسلة فلا كلامنا في غير النهاية وهو التسلسل او تعود فيلزم الدور واما بطلان الملازم فلان الدور يقضي الى ان يكون الشيء حاصلا قبل حصوله والتسلسل الى غير النهاية يقضي الى عدم حصول العلم المطلوب على ما لا نهاية له وهو محال والدور على احد الامرين هذا تقرير القطب الكاتبي وحصل كلام المولى ونوضحه فقوله واظهر اذ اصل هذا المدعى اي دليله وهو مبتدأ وخبره الثبت الذي قوله في قوله لو صح الاول اي المذكور انفا وهو ان يكون العلم كله ضروريا قوله والثاني اي المذكور ثانيا وهو ان يكون العلم كله نظريا قوله لما وجدنا اي لما علمنا شيئا وكذا في قوله مبعوثا وقد نا وجد به للتعميم مع نظر مختصر قوله في وهم الاولى كالمي اي في وهم الشيخ الكاتبية الاولى وهي قوله لو صح لزال ما فقد نا وقد استظهر له الزوم مما مع الجمهور واعترض القطب هذا وتسليم ما لا يجدي قوله والثانية الثبت اي وهي اي في وهم الشيخ الكاتبية الثانية وهي قوله والا اي لو كان لما وجد نا اي علمنا شيئا ما على تقدير ان يكون العلم كله نظريا يقضي بالدور او التسلسل اي يؤدي الى احدهما وكل منهما محال والموقوف على المحال محال اما من هذا اي من هذا الدليل فلان العلوم كلها

نظرية لزم الا فعلم شيئا ولم يعلم للقافية او مستمرا ان وفاضية حتى ولم يتعلق
حتى به انجى **قوله** نظلاه لا يزيد شيئا ما ومن ان لا يزال الشيء لجنبة نظ ولي ومعروفا ومن
فقد نا شيئا بمعنى الا يكون شيئا ومن الاشياء مجهولا النا ولازم القافية وهو
ما وجدنا شيئا وهو الا يكون شيئا ومن الاشياء معلوما النا ونظلاه كل من
هذا وغير الا ومن معلوم بالضرورة لانا نعلم بالضرورة جملة الاشياء وهو العلم
الاشياء اخ ى **قوله** صحت بذا الخ القسمة الذي كورة اذ اذا بطل واحد من الاربعة
بطل كل من الملزومين فصحت القسمة السادسة وهي العلم وسواه منه ما هو ضروري
ومنه ما هو نظري

ص

فانقسم الحادث للضروري ✣ ونظري والذي لم يدر قسم

في قسمة ما هو الذي لا يبقى ✣ وبعده لا يستمر يفتى

ان يفتقر في باحث المسائل ✣ هو الضروري وذا ظاهر

اصل الضروري ثمان علم الحس ✣ من باصر وباقي الحواس الخمس

فالاول الموجود عند النبر ✣ والثاني يجتمع فاعلم الرئيس

من سمعه ثم والشم ✣ والثالث ذو الذوق الطعم

فسمته اقسامها المعتبرة ✣ وشي الذي ذي تمها مفتشر

اي العلم الحادث هو الذي ينقسم الى ضروري ونظري وهو اظهر الاقسام
اقسام الخمسة وانما عنه بالضروري هو العلم الحادث الذي لا قدرة للعبد على
دفعه مع افتقاره في حال النبر الى الحي السليم بالوجدان او احدى الحواس
الخمس والبديهي هو العلم الحادث الذي لا قدرة للعبد على دفعه وما يفتقر
بشيء من الحواس كما علم بالتواتر نصب نظ فسيره وانه الكل اعظم من جزئه
والنظري ما افتقر منه نظ وانما الفرق بالا يوصف باحد من الثلاثة اما النظري
فلظهوره وانما الضروري فلانعدامه فما يستحيل ان يقدر العبد على ايجاده عاقلا فيه ضروري كعلم
الانسان بجوعه وانعدامه حينئذ نظ ثم لان لا يجامعه هو الذي يستحيل وانما

الذي يحتاج فلا فرق بينهما بالمعنى وإن فرق بأن النفس الناطقة إذا قامت فقد تمت
فقوله جمع فاعل الذي لا يمكن البتة إطلاقه بالغير به إلى البدن حسي والسمع
اسم مكان من الشعور وسميت به الحاسة فقوله أظل الضمير وبيان علم
النفس البشيء إذا ظل الفعل الضمير وبيان وجعل الباطن إذا زاد
على العلم وهو أحد الفوائد فقوله قبل أول المفرد وعند النفس إذا ما
يقول الإنسان في نفسه من جموع وآلم وغيبي ذا الباء بمعنى إلى الأول وهو إذا زاد
ذا الحاجة النفس فقوله والنا فتح فاء إلى آخره مجتمع بكسر الميم
ثما هو معدوه في الوقوع بيانا ✤ بني بنو حزن وآل الأوليات ✤
✤ فضية فيما سمعا وحصلا ✤ قوانين على شروطه استعملا ✤
✤ أما الذي هي من الطبيعيات ✤ فيما تمسلمان ذو مغيبات ✤
✤ علم الجواد هو المغسر وضد ✤ الزاجر ص ✤

لما قسم العلم الحادث إلى نظري وضروري وبدء بحسي وكان البدء حسي يشتمل
على أنواع كمل الفوائد بذكر ثلاثة أنواع وهي خمسة أولياتي وهي
ما يجزم به العقل المجرد تصوره كما فيه كقولنا الواحد نصف الاثنين
وقضايا فيما سمعا وهي ما يجزم به العقل بواسطة يتصور معها
كقولنا الأربعة زوج فإنه بسبب وسط حاضر بالذهن وهو الانقسام
بمتساويين وقس بيانا وهي ما يجزم به العقل بواسطة في قبه ما إذا
كنت ما يجزم العقل بأنه ليس على سبيل الاتفاق كقولنا السقمونيا
تسهل الصفراء وحدس بسبب وهي ما يجزم به العقل لتقارب دور قرنه
التجربة مع مصاحبة العوائق كقولنا فور الحمى مستفاد من فور الشمس
ومتواترات وهي ما يجزم به العقل بواسطة خبر السمع ووسط
حاضر بالذهن وذا الثلاثة يجزم من محسوس في كل وقوعه من جمع يجزم
العقل بامتناع تواطيهم على الكذب كقولنا محمد رسول الله صلى الله

عليه وسلم ادعى الى رسالته وظهرت المعجزات على يديه ومعظم القسم فيه من
المسائل مقدمات وفضايا فيما بينهما معمما وكونه منزلا لا فسلام واخلاقه فتحت
البحث عنها بناء على اصطلاح المتكلمين فيه واما على اصطلاح المنطقيين
فبراهين وادلة والبحث فيها من اي وجه وهي ما يحتاج فيه العقل لمجرد تصور الطرفين
واما الظنيات فمنها ما اختص المؤلف منها على المسلمات ومنها فضايا
تتسلم من الخصم ويبنى عليها الكلام لدفعه كتسليم الفقهاء مسايل الاصول
البعض **قوله** فيما المسلمات ذو معنيين اذا ضافت الجملة الى التي هي من
الظنيات اي بعضها من التي تقتضي بالمسلمات اي تختص على معنى انهم
يطلقون المسلمات على بعض الظنيات فهي منها لا من القطعيات وانما
خص المسلمات بالذكر لانها التي يحتاج اليها في مقام العلم الرد على الخصم
دون تسامي الظنيات كذا في ع على المعنى الذي بعضها من التي انفرد بها عن العرب
واعتقدوها وما يقينية وعليها جرى فما جرى التنسيب والتفهيم لكونهم بعض
الفول جماعة من مواضع كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى **قوله**
علم الحوادث هو المعروف الذي علم الحوادث هو الذي يعرض له زيادة
التقسيم اما علم الباري سبحانه فيستحيل ان يكون شيء بعيدا او حدث بعيدا
او مستقبلا او نحو ذلك وظاهر انه لا يطلق على علمه اولى كما لا يطلق عليه
يدبر ولم ار من نص على ذلك والله تعالى اعلم والضلال فروض +
+ الجهل والشك وهو انتفاء + والظن والوهم فوق ذلك ضراء +
+ فخصه ثم التي تعمه + الموت والنسيان ثم النوم +
+ فمن عمى الخاص نفي الدرس + اذ موضع العلم بالتدريس +
فش للعلم اضداد تخصه واضداد تعمه وتبينه فالخاصة كل ما يجب انتظار
العلوم بالبال كالجهل الآتي وموقر انتفاء الفاصد بخلاف البسيط لانه
عدمي ممكن نقيض للعلم لا ضد والانتفاء اقرب الفاصد وهو خفيفة الحمل

عفو المتكلمين والدلالة على البسيط جائز وكذا الاقتضاء الضحك والطبع
والشجاعة والوقوع والعلامة والاعتياط معا المفعول بالبال كالنسيان
والغفلة والغشية والنوم ومفعول مذكر فإن الإمام الحرمين وغيره
والغضب تفي الذهن المفتي حتما نقضه فلك لا يتفق رجاء للعلم ضرارا حاظا
فإن ما هو من الجهل والنسيان والطيش بياض العلم وبياض ضراره
العلامة فعم بعضهما اخص من بعض وباب التقاضي والدلالة العلم قلت
والغضب ليس كذلك لأنه مقتضى فقوله تقضيه انما الاقتضاء فيه كما مثلوا
به من الجهل والطيش والنسيان والوقوع ليس كذلك فإنها كما تقضاد العلم اقتضاء
الموت والغشية والنوم وشبهها من اضداد العلامة فإنها اضداد
العلم فإنها علامته وقوله المفتي نعم بعضهما اخص من بعض وباب التقاضي
يشبه بدليل ان اضداد العلامة تقتضي العلم واضداده اضداده وقد يجتمع
على الشيء باعتبارات ويختص الموت من العلامة بباب مطاوعة الفعل الآتي

✣ والجهل ضد باب وكب بسيط ✣ فعدم العلم بريشم ذا البسيط ✣
✣ ورسم ذا الاقتضاء بالجهل ✣ والنسيان الذي جيء فيه خاص ✣
✣ والعلم بالراجح رسم الظن ✣ كعرفه بالمنع والرسم ✣
✣ وعارض المجزوم يستحيل ✣ على القديم هذا قول صحيح ✣

ش الجهل بالشيء ضد باب بسيط ومفهوم عدم ادراكه اصلا وقيل كيف ومفهوم ادراكه
على خلاف هيئته في الواقع وتسمى هذه الحالة جهلا مركبا والجهل بما في الواقع
مع الجهل بانه جاهل به كما اعتقاد الفلاسفة ان العالم قديم والمتكلمون
بطلقون الجهل في هذه على الثاني والخلاف هنا على الاول فجائز عندهم
وعليه فقول المؤلف او كلا والضد لا يجوز ان يجتمع فقوله والنسيان الذي
الخ فيه نظر لأنه يعني الجازم إما راجح فيسمى المحكوم به على نقيضه
وهو الظن او مرجوح فهي مجيئة المحكوم به لنقيضه وهو الوهم او مساوية

؟ ؟
لم تحرر بعد

لمساواة المحكوم به من كل وجه التغيير على البدل للاخر وهو المساواة
كونه بالمجموع يفي بنفي العداء واللوزن **قوله** وعارض الحدوث يشمل الثبوت
الحادث بالعارض فانقدم من الامتناع والطرو والنسبة والوقوع والقديم والحدوث
وصفان للعلم ومعنى قوله تفصيل اي ما الحكم القديم تفصيلا وتقسيم ما تقدم

✣ واعلم بانه قسمة زاهية ✣ العلم وغير هو منه قسمة
✣ الى قديم صفة الباري ✣ وما ذي وصف بعين البارئ ✣
✣ هي بعينها صفة تقسيمية ✣ فلا تكون قسمة توشيحية ✣
✣ اذ ما ذي بالعرض بعد الجنس ✣ فامتنعت بعينها وصف النفس ✣
✣ فقرروا حقيقة الذي رسموا ✣ ثم تختلف بما به قد قسموا ✣
✣ وذاك ملزوم للاشتراك ✣ معنى يقال فيه بالاشتراك ✣
✣ علم وجوده لذاته قديم ✣ وممكن الذات لا يستقيم ✣
✣ جمعهما الحق والتقسيم ✣ معنى تعالى على التعميم ✣
✣ واختلف العلماء بالحقيقة ✣ وكل وصف الحق والخليقة ✣

ش تقسيمهم العلم الى القديم والحادث قسمة بعين توشيحية اذ القسمة الى
التوشيحية هي التي تقوم بالذاتيات وهي صفات النفس كتقسيم الجنس الى
انواعه او محصول الانواع كقولنا الحيوان ينقسم الى ناطق وبهيمي واللون
ينقسم الى بياض وغيره ونحو ذلك والقديم والحدوث ليسا بذاتيين للقديم
والحادث اذ الحدوث اضافي لانه سبق العدم بوجود والقدم سلب لان
الذات ظاهرة وكل ذات ظاهرة والسلب لا يكون ذاتيا فتقسيم العلم انما كتقسيم
الحيوان الى ما ينمو وغير نام والانسان الى ابيض وغيره وقد اشار المفتي وغيره
الى هذا **قوله** تتمة حال من الحدوث اذ قائمة اذ تمام ووصفه بالتمام لكونه
جاء معاقبا ليعاوا بمعنى التمام المنطقي **قوله** فقرروا اي عينوا حقيقة الذي رسموا
الشيء اذ فقرروا انه ثمة حقيقة العلم ثم تختلف بالقدم والحدوث حقيقة

قسموا العلم بعد حدوثه الى القديم والحادث قوله وذا لازم للاشتراك المعنوي
اي واخواه فان مسمى الاربعة الذي جمعها هو الجزء ويمكن ان تكون راجعة الى الوجه
التقسيمي ومعنى لزوم هذا واسطة بخلاف الاول ويمكن ان تكون تقسيم العلم الى القديم
والحادث بعقل الجزء يقتضي ان الجزء شامل لهما وقد صرح به بعضهم وهو
لازم اذ يكون العلم للقدر المشترك بينهما وذا الطبيعي يؤدي الى التماثل والتباين
في الواجب لذاته لانه ان كان جنسيا لهما لزم التركيب وهو محال للاستلزام
لزم فكان وان كان نوعا لزم التماثل وهو صحيح لاختلافهما بالوجوب والامكان
والمسألة لا يختلفان في الحكم العقلي والصواب ان العلم مشترك معنوي بين القديم
والحادث اشتراك القطيا كالعين والفرس وهو منه وكذا كل ما يقال على القديم
والحادث كالوجود والحياة والقدرة والارادة وهو الذي يجزم كل
على حدته قوله يقال فيه بالاشتراك اي بتعسف قوله لا يشتمل جمعه
والجزء والتقسيم معنى احتج به بعضهم على التقسيم لفظا التقسيم
المشترك فانه مشتمل كقولنا العين اما ذهب او ماء او الفرس وانما الكلي
او جنس قوله قد يقال على التعميم اي العلم القديم والحادث متفاوتان
على العموم فلا يجتمعان بحقيقته ويدخلان تحت جنس قال تعلق ليس
كمثله شيء واذ لا بد ذاته وابعد صفاته

ما لصفاته تعالى مثل ✤ كذاته العقل قضى والنقل ✤
قد اخطأ المشبه الغوي فقط ✤ كونه بمعنى الذي قد فرطوا ✤
وانقل سعيد الذي بمعاني ✤ عن الشيوخ فوقهم أقاصي ✤
رد اسمها بالذي بمعنى ✤ وفوقه بصورة ذهنية ✤
قلت النقول هو الذي لا يلزم ✤ يمنعه من قبل الدليل جازم ✤
لو صح جا الوجود والوحدانية ✤ والعكس ذا بقية البطلان ✤
اه قلت لم يمنع الذي الدليل الواجب له ✤ يجاز ذهني ممكن وواجب ✤

كعالم ومتكلم قيل له ✤ ذا لا بالامتح فيهما ظهرا ✤
فلت وفرز بعبة العلامة ✤ وزاد ما يتولى العمامة ✤
وقال الواجب من تكلف ✤ لم يقبل القديم من تعسف ✤
فلت القديم ذاته لا ينتصف ✤ بغير واجب بذا تعريف ✤
فقوله والمعنوي يقتضي له ✤ وجوب ذا الواجب تحريرا له ✤
جزم بلا مكان في الظرفانا ✤ وسلب الوجود عنها الذانة ✤
قد اعترفت بقول البعض ✤ وقد اجاز ذا بعلم الفرض ✤
وجودها الذاتي بالتصور ✤ بانه فيها وفي الذي كيف ✤

شرح هذا الكلام من قبل ان اشير الى جمع العلم القديم والعلم الحادث فنقول ان صفات الله تعالى كلها قائمة بذاته سبحانه وتعالى لا انفكاك لها عنه لاستلزامه الذي كيف اقوال التي كما سبق وما الطلق على الله القديم والحادث فيقال انه مستغن لا افتقار له الى الغير وقد نسب المؤلف هذا الى ذهول سعد الدين التفتازاني في العقوانسي عن الشيوخ فان اراد هو انسبة على شيخ العضد لما صرح به في الحاجب قبل الخوض في بحث كلامه مع بيان عنه ومطالعته من العقوانسي المذكور ولعله اراد هو انسي الكشاب **قوله** فقولهم انما هي اي قول الشيوخ انه لما افتقر الى القديم والحادث وان القديم فيما لا يقوم الحادث مخالفة هو الذي تابع وقوله من قال في الجواب ذا الحال عنهم **قوله** ورأى شمسا بالدين والغضيبة الهيمان الذي انه اي رأى شمسا بالدين الذي ابي بغضيبة ما الطلق على القديم والحادث كالعالم والمتكلم ومفهوما انه افتقر الى القديم والحادث فيه وافع مبني صورة وذهنية كما في المعلى اختار جمي مما يؤدي اليه من التماثل وقد اشار الفرابي الى هذا في كتاب الحروف ورد ذلك المؤلف بانه يلزم عليه التواطؤ اذ المتواطئ افتقر افتقار الكلي وقد علمت ان الكلي ومنه

الاخبار حتى او لا اشتق الخ او اخبار حتى والكلي مشتق ابيه والتوالي فلا يصح ولو
صح اشتق الخ العلم القديم والحادث من حيث المعنى في وجود وجود الحادث
الممكن او امكانه وجود القديم الواجب في وان تساويهما بعد وجود العلم
واللازم بالحال فالملزوم مثله ثم اورد سؤال الاشعلي منع اشتق الخ الواجب
والممكن معنى وهو اباه عن قبل الحاجب لم يمنعه مع جلالة قدره والضرورة
لزوم عليه ويطعن في الحاجب كلامه قال المصنف الاصولي بمشتقين وقوع
المشتق واشتمل لزوم بكل الحال الموجود بالقديم والحادث متفق الجميع بينهما
واما الكلامية فلا الموجود اذ كان الزائد فلا اشتق الخ واذ كان صفة
حتى واجبة بالقديم فلا اشتق الخ واجب باذ الوجود واذ امكان لا يمنع
التوالي كل العالم والمتكلم انتهى وضمير يكن عايد على المشتق اي لو لم يكن
المشتق الخ واما قال الامة الشيخ ازي بعد تقويم الكلام ابن الحاجب وبه
المتابين نظر اذ كلامه في بينهما وبين الموجود عند المشتمل لوروده فاذ على
الموجود عليهما واذ اذ كان الخ فكيف يسلم كونهما مشتق ثم ما قام الدليل
بذاة العالم والمتكلم واجبان بالقديم لا يخلو امة تقتضي انتهى وقال الرضي
بعد اذ في واذ اشتمل وتقتضي الجواز انما منع بطلان التالي وفيه ان
صفة والوجود واذ امكان لا يتعيان اذ اشتق الخ المعنوي الا اذا كانت
الصفة واجبة لذاتها بالقديم وليس كذلك الكلام وجودها لذاتها الموجود
وابتنائه اذ امكان الذاتي والمراد بوجودها انها متبعة الخ والنظر الى ذات
الموصوف لا الى ذات الموجود ومعنى وجودها لذاتها القديم من حيث هي
تقتضي قدمها الصفة ومعنى امكانها ذاتها الممكن من حيث هي لا تقتضيها
ويجوز ان تكون صفة واجبة مشتق كذا في مختلفين بالصفة واحدهما يقتضي
قدمها الصفة لذاته فتكون واجبة والاخر لا يقتضيها فتكون ممكنة
مع ان قدمها الصفة مشتق كذا من حيث المعنى كالعالم والمتكلم اشتق بهما

القديم والحادث من حيث المعنى مع كونه واجبا بالقديم ممكنا بالحادث
بعض فاوتى فاوتضايف اللوازم لا يستلزم ان يكون بين الملزومات فرد مشترك
يجوز ان يكون مشكلا كما مر انتهى **قوله** قلت وقد ذهب العلامة
هذا الجواب مع انه قال ان الواجب بما اشار اليه العلامة بقوله
وهو المتباين نظرا الى ذاته وحاصله ان مشتركا بين المتواطئين فقد يختلف
في ان وجوبه للوجود وللامكان وهو العالم والمتكلم بين مسلم وانه من حمل
محل النزاع فلا يصح جعله مستندا **قوله** وزاد فاجاب العلامة
فقال ان الواجب من قلب البيت هو اشارة الى قوله ثم القول بان
العالم والمتكلم واجبان لا يخلو من تعسف ومن اشارة ومثل الى
القول بان كلا من الصفات من حيث ذاتها وقد رجح به الى مرتبي هي
الكلام المتقدم ومن الفتى اخذ الجميع فانها قال انه لم يتبين انتهى
وسيأتي بطلانها بما اورد على الذي عقل المؤلف لفظ الحاوي في
كلام المؤلف فقال ان قصور الوصف الواجب لذاته تكلف ثم قيل عن
تعسف اذ اخذ على بعض الطريقين من الداخلة على تكلف زائد وايراد
واجبان لا خفى وجهه ثم يجاب من تعسف وصف لتكلف ويحتمل ان يتعلق
من تكلف بقيل ومن تعسف بدل منه وبه القديم بدل من الواجب او يتعلق
بيتبين المقدر وقصور الوصف الواجب بذات القديم والعلامة
الفوى العمم جدا اذ جعله مقتضيا للمبالغة الوزن والملاء **قوله**
قلت القديم ذاته لا يتصف بغيره واجب اذ بغيره واجب لذاته وهو المراد
لانه اذا كان الوصف ملزوما لاقتضاء الموصوف وحده وتمامه ما سيأتي في
قوله بل اقول قوله اذ بما قبله بدليلها من ان القديم لا يتصف بغيره
واجب لذاته في قوله العلامة **قوله** والى هذا يرجع قولهم وجوب هذا
الواجب مع قولهم جنس بلا امكان هو الصفات البيت الى هنا مبتدأ

وجميع جزء الذي هو الاسم المعنوي من وجه الاسمان اذا وجب بوجوده
الاعراب بمثل تقديره وجوده ذا الواجب وان امتاز واجبه الى آخره ضعف المعنوي
وكلام ابن الحاجب **قوله** مع بقي من جزء الذي هو الاسم ذا الواجب
شامله بقي من المسايل وتفسيرهما وما سبق انه من مخففي بقي اح اصول ابن الحاجب
لا كبر الجواد فذ يكبر الصادر فذ يصبر والناذر فذ يحبر **قوله** وتلازمهما
بحكم العطف اي قول المعنى بامكان الضمان منزلة منه وقوعه بالفعل منزلة
العالم اذ هو مشتق وحروفها اول الفعل بالجواب الذاهب والاسماء اعلى عن
فذهب اهل الشمنة والمعنى هو الذي اختاره التلمساني رحمه الله يعني
انه حكم جزء المعنى بهذا المقال **قوله** وبقي التركيب اي وبان بقي الاسم
ذي له لانه احتمال المعنى على القول بامكان الضمان والا فلا سبقة على نفيهما

اه قيل بقي الاشتمال الى المعنوي ✤ ينبغي فيما سلفا بنا وقوعي ✤
✤ من شاهد بجامع المعنوي ✤ فبعده بنتج ثبوت الضمان ✤
✤ فلذا وذا مشتمل ما ذكر ✤ اذ يقتضي تماثل الاخبار ✤
✤ والمثل للضمان مشتمل ✤ كما تقدم فلا مميل ✤
✤ وما تسلم ان صار ما ذكر ✤ ذا الكل ان شمع فذا شمني ✤
✤ جملة زعيمنية جمع الفيد نشر ✤ ان التشمه بالدين فهي التباشر ✤
✤ فلث وذا على تبعث الحمر ✤ وبعضهم زخا الذا المغفل ✤
✤ يصح بالوجهين وان عقبلا ✤ فذاح ذا العرف بالاظهار ✤

ختم اذا اه قيل بقي الاشتمال الى المعنوي فيه علم الله وعلمنا مثلا يلزم منه
بطلان قياس الغائب على الشاهد كيف والاصل الشمنة اشتمل لوابه على الضمان
فاذا قال الاشتمال الى يقودي الى عدم تخلف ثبوت الضمان
وعدم تخلفه بالحال فيكون فيه الاشتمال الى بالحلا وقياه اه القياس موقوفا
على ان الاشتمال الى اه الجمع بالعلة مثلا مقوا يقال قد ثبتت العالمية

بالسلامة

في الشاهد متعلقة بالعلم وقد ثبت العالمية في الغائب فيلزم ثبوت العلم
للغائب فثبوت المتعلق يدور على تعلقه ومن ثم بنى على فرض شيء ما إذ على تقدير
عدم تعقله يمتنع فشبهة علم الله تعالى في علمنا كشبهة العلم في الغائب
فما هو الملزم من ثبوت العالمية متعلقة بالعلم هو الذي نكوه القاضي رحمه
كذلك فكذا الملزم من تعليل عالمية الشاهد بالعلم تعليل عالمية
الغائب به ومثل هذا جار في سائر الجوامع قال الغزالي رحمه فتاواه كلامه على
هذا المعنى وقد أورد بعض الفضلاء هذا السؤال وقال إن كان الغائب
عالما لمعنى ينتفي بانتفي الشاهد والغائب فقد وقع المساهمة بين صفات
الله تعالى وبين صفات البشر والله سبحانه لا تشبه ذاته ذاتا ولا صفة من
صفاته صفة من صفات بشر لبشر كمثله شيء وهذا السميع البصير والسبب في
هذا الظن بنى على الذات والصفات وإن لم يكن القياس صحيحا تعدى الحكم
الصفات فإنه مستنكر فيما نحن الغائب على الشاهد صح من الوجوه وأجاب
عنه المؤلف بجوابين أحدهما الجواب بالمعارضة وأنه خرج الجواب بالتحقيق
وبيان أنه قال إن كان يلزمنا من نفي أنه شيء إلى نفي القياس فكذا
انتفي يلزمكم من ثبوت أنه شيء إلى ثبوت المماثلة بين العالمين مثلا ومن بطلان
هذا قد منا فيقال إن منعتم هذا لم تمنعوا إلا بدليل فلا يكون قولكم بأولى من
قولنا فخص المؤلف المماثلة بالكلام لاتفاق أهل السنة والمعتزلة
عليها والآن المماثلة اللازمة هي أنه خرج على وجه المعارضة عن نفي الغائب على الجواب
المحقق ما أشار إليه بقوله وإن سلم انحصار ما ذكر هو الدليل إلى قولكم نفي أنه
شيء إلى يؤدي إلى بطلان القياس سلمناه وقولكم وبطلانه القياس يؤدي إلى
نفي الصفات لا نسلمه إذ لا يلزم ذلك إلا لو قام الدليل على كل واحد من الصفات
غير القياس كيف وأنه أدلة أخرى كما يلزم على نفي الصفات من انقلاب الحقائق
ومن أن يكون الذات قادرا عالما إلى آخرها وتسبيبا فيها فإنه وإلى هذا

اشار المؤلف بقوله وعنى فان معنى اذ يغشى مثل الذى ومن فيما امن الغائب على الشاهد فان معنى واما ان الصفات فقوله مجالة نفسية جمع الفياس الى حالة النفس هو الفرامى واشار بقوله الى جواب الفرامى عن السؤال الاول والثانى حاله عن بعض العضلاء ونصه والجواب عن هذا السؤال ان السلب والمثلية المستفادة من اذ يغشى صحيح والفياس ايضا صحيح ووجه الجمع بينهما ان المعانى لها صفات نفسية تقع الشئ كتة وبها ما يدفع الفياس ونلط الصفات النفسية حكم بذلك الحال المعنى وحالة من احوال النفسية ومعنى حالة يعنى معللة بذلك الحال كما تقول الحجر اسود او كون البياض بياض حالة للسواد والبياض ومعنى حالة يعنى معللة وهذا المحال الامر موجودة والمعدومة فليس خصوص السواد والبياض استازيد عن جميع الاعراض صفة وجودية قائمة بالسواد بل السواد بنفسه بسيط الماهية كبير وعريض وعميق والخارج ليس لها صفة بل يوصف بها او توصف هى بصفة وجودية صفة تقوم بها وكذلك القول بنفسية المعانى وكذلك الحاكون العلم عالما صفة نفسية وحالة لم يتشت صفة موجودة بالخارج قائمة بالعلم قال الفياس وانما جعل الحالة النفسية والحكم النفسى ليس بصفة وجودية وكذلك القول بالارادة والحياة وغيرهما من بقية الصفات واذا اداه الفياس انما هو باعتبار امر مشترك بين الشاهد والغائب موجود نفسى وحالة ذاتية لا صفة موجودة بالخارج قال الصاحب الذى هو زبدة معتمداته ان المثلية منتفية عن القرآن وجميع القرآن وكل صفة له تعالى عن جميع المخلوقات بالاتى وجودى فانه لا صفة له وجودية منتفى كتة عن الله تعالى وعيسى خلقه البتة بل الشئ كتة اذا وقع بامر لينتشت موجودة بالخارج كالاعراض والالوان والطعوم والروائح فانها اذا صفة وجودية بخلاف ذاته تعالى فيلزم فيما امن الغائب على الشاهد وعن فحى المشاجعة انتهى قوله فلت وهو دليل على ثبوت الحال الليتيشى بمعنى ان ما قاله

الغزالى

الفرق بينه وبين ما قبله ان الجمع فيه بين الغايب والشاهد بالصيغة التقسيمية مبني على القول
بثبوت احوال للاوصاف النفسية من غير ان تكون علة للقول بثبوتها او الاستغناء
عنه فلا يصح ما قال نعم يصح ابتناء على القول بثبوت الوجود واعتبار واو المعية
مثلا اي مشتركا بين الذهن في البياض والسواد وبثبوتهما في الخارج والغايب
بالعكس بينهما في الخارج وان لم تكن موجودة وبالجملة فلا يصح القياس الاولى
القول بثبوت اي شاء مشتركا بينه اما في الخارج وبين احوال اوفي الذهن وفقط
وبين الوجود واعتبار ان

فضلا بعض من علوم الفيض ❊ العقل الفياض بنمنح الظني
مراده علم جواز الجواز شا ❊ والامتناع ووجوب الواجبان
فلت من التمثيل كون ما ذكر ❊ مغايرا للعقل بنى لما استند
فالعقل والعلم لمحل القابض ❊ مع الشراح بالتداخل المبلي
فان قيل فورد الى قول ما الذا ❊ الى العقل للتمييز المسدا الى
واة الى التمييز فور السامع ❊ عن فرد الاذراك للمحاسبي
وكل ذي نفس السامع يعسر ❊ من شابي الجواهر بن ذا ينعقد
كعكس رتبة الفاضل بالعقول ❊ علم تفيد به وقد وهمت

بل العقل فقط مشتركا بين معان يطلق بازاء البديهة وبازاء القوة والشكوك
وبازاء معلوم يحصل بالتجربة ويطلق بازاء الصفة التي لا يصح من المكلف كونه
عالما مشتركا بينها لفظا لا معنى وقد اختلف فيه اصحابنا هو من جنس
العلوم او لا فذهب المحاسبي رحمه الله انه غريزي فيما فيه الاذراك المعهود
وليست منهما والية ذهب الامام في ظاهر امره بل هو الذي هداه الله تعالى علما ايا
بعين المحاسبي وطار جماعة من اصحابنا منهم القاضي الى انه بعض معلوم الله
الضرورية وهو العلم بوجوب الواجبات الضرورية وجواز الجائزات الله
الضرورية واستحالة المستحيلات الضرورية فالعلم بوجوب وصف

فيش الجمع والبناء لما وقال الشامي معنى أنه والله التوفيق قال الطيبي الجناب الأطلبة الفقهية
وتشتمل بالجوانح والبه اشار المؤلف بقوله وكل ورشم الشامي يفتش شامي
الجوانح وفسادها وكل والمعنى بمعنى كونه بمعنى مانع **قوله** كتكسير رشم القاضي البيت
اصل هذا للفتح وقصه وقول القاضي اه العلم بجواز الجهاد ان يحملوا عنه العدو
اذا استغرق به كلام بليغ عذب العبارة حسن النظم ولا يخطر ببال الجواز والاستحباب
اه فقال المؤلف كتكسير اذ كبساد وتكسير رشم القاضي بالغين المعجمة عن الجواز والاستحباب
والوجوب وفساد وتكسير الجمع جمع لما في **قوله** من علم تفيد به اه بالعقل وهو
العلم الضروري بجواز الجهاد ان والاستحباب المستفيد به وبوجوب الواجبات وهو كلام
المؤلف ما يشعر باختيار مذهب الحاسبي لتضعيفه قوله السامي والقاضي
بفساد كل واحد منها وتكسير الراء والعلم الحاسبي اخذ من ماله **قوله** قلت من الى
كونه ما ذكر اشارة الى ما اورد المفتوح على القاضي من قوله والاستحباب على انه
مخالف بعض ضدي والعقل في كل العلم الجواز فيضمن استثناء عائد على العقل وكما
كاه قول المفتوح فيما جزم المؤلف بامكانه **قوله** قال العقل والعلم كما البيضاوي انه
مؤمر تب على تغيير مما والذي عطفه بالواو ومؤاصارة الى ما قال الغزالي ونصه
وخطبة الاقتضاء مثال العقل البصر السليم عن الافات والاذواء ومثال الوجوب ان
الشمس المشتبهة الضياء فاعلق بان يكون كما لب الاستضاءة او الاستضاءة باحد مكمن
الاخر وهما ركما الاضياء فالمعرض عن العقل كمن يغمض عينيه في نور النهار ومثال المتعرض لنور
الشمس مغمض الاجفان فالاول بينه وبين العمياء قال العقل مع السليم فور على
فور والملابس بالعين الكفور اه على المخصوص مثال بجبل عرور

محله الغلبة على المشهور للوصي ومن مذهب الجمهور

والزاي فتوا هل الحكما بعقلهم فرقا البعض العلما

ثم اختلف في محل العقل فالذي عليه السنة وجل الامة انه القلب والذي اليه ذهب
واهل السنة عين كما به عبقة عوائد الماجشون انه الدماغ والحمار ذاهل قال الله تعالى

فتكون ثم قلوب يعقلون بها وقال النبي عليه السلام اه والجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد كله الا وهي القلب وبنيتي على هذا الخلاف مشهورة فعندنا وهي اه من صلح انسانا موضعه قلبه وهو عقله ثم عقل والجمهور ودية العقل واذ الذات الموضعة لتعدد المحل وعندنا حقيقة واثر الاول ودية العقل فقط لاتحاد المحل فتدرج الثنتين فقوله للوصي اه الكتاب والسنة قال تعالى وما ينطق عن الهوى اه هو وحي يوحى

فقلوا قد قسمت المعلوما ... ت للعقلا اه فقسمها تقسيما تا
تذكر منها والذي اشعر به ... ما لم ينبني هم لذا فرضيه
والحال من اثنين او بدا ما ... يختلف القسم فمنضما
فقسمة المعلوم عند الذاه ... تلك على قسمين بالتعادي
محقق خارج موجوده ... وفيضه المعدوم ذا مفقوده
وتلك القسمة من ذا الحال ... ذاتية والسلبة فوق ذال
فاذا الموجود والمعدوم ... يتضح فيه ذاتي مفهوم
وقسم الثبوت اه وجودان ... لبس من الموجوده والمعدوما
والحال في ذاه وهل وما ... قابله القسمة ذا اجوا علما

قال العقلاء في تقسيم المعلوم لهم خمسة تقسيم ماهية الحال الاشعري وتقسيم ماهية الحال من المعتزلة وتقسيم مشتملا منهم وتقسيم الحال فالاول الطوائع المعلوم اما ان يكون متحققا في الخارج وهو الموجود اولا وهو المعدوم وهذا هو تلك القسمة وقال المتحقق ان تحقق باعتبار نفسه هو الموجود والا اه تحقق باعتبار شيء هو الحال الا ان هذا اخص والاعم وهو الحال ايضا صفة يتبع موجودا ولا معدوما في نفسها قائمة بموجود وقال الكل المعقولة المعدوم اه تحقق في نفسه هو الشيء والذات والا لم يتحقق كالممتنع هو المنفي والثابت اه كما له لكونه في الاعيان هو الموجود وهم يطلقون المعدوم على المنفي ايضا

فالعلامة

فتكون ثم قلوب يعقلون بها وقال النبي عليه السلام اه والجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد كله الا وهي القلب وبنيني على هذا الخلاف مسئلة فقهية وهي اه من ضحى انسانا أو مضغة فربما عقله دم عنده طالما والجمهور دية العقل واذا ذهب المضغة لتعذر المحل وعند الحنفية واذا الماضون دية العقل فقط لانعدام المحل فتدرج المضغة فقوله للومني اه الكتاب والسنة قال تعالى وما ينطق عن الهوى اه هو وحي يوحى

فقلوا قد قسمت المعلوما ✤ للعقلا فقسمها تقسيما ✤
تذكر منها والذي شعرت به ✤ فالحق فيه مع الفريق ✤
والحال من اثبته او نفاه ✤ يختلف القسم مقتضاه ✤
وقسمة المعلوم عند الناظم ✤ تلك على قسمين بالتقابل ✤
محقق خارج موجود ✤ وفيض المعدوم ذا مفقود ✤
وتلك القسمة من ذا الحال ✤ ذا ثابتة والسلبة فزال ✤
فاذا الموجود والمعدوم ✤ يضمن فيه ذا ثابت مفقود ✤
وقسم الثبوتي اه وجودان ✤ لينقسم الموجود والمعدوم ✤
والحال في ذا وجدان وما ✤ قابله النفية ذا فاعلما ✤

قال العقلاء في تقسيم المعلوم لهم خمسة تقسيم ما به الحال الاشعري وتقسيم ما به الحال من المعتزلة وتقسيم مثبتهما منهم وتقسيم الحكما قال ولا الطوائع المعلوم اقسام يكون محققا به الخارج وهو الموجود اولا وهو المعدوم وهذا من ذلك القسمة وقال المحقق ان تحقق باعتبار نفسه هو الموجود وهو اه تحقق باعتبار شيء هو الحال الا ما تقدس والفيض له وهو والحال ان به صفة بنيت موجودة ولا معدومة به نفسها قائمة بموجود وقال الكل المعقولة المعدوم اه تحقق في نفسه هو الشيء والذات وان لم يتحقق كالممتنع هو المنفي والثابت اه كما له لكونه في الاعيان هو الموجود وهم يطلقون المعدوم على المنفي ايضا

فالعلامة

فتكون ثم قلوب يعقلون بها وقال النبي عليه السلام اه والجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد كله الا وهي القلب وبنبني على هذا الحلاف مسئلة فيمن حلف انسانا ان موضع فيه يعقل ثم عقد طالق والجمهور ديانة العقل وازدان الموضع لتعدد المحل وعند ابي حنيفة وابن الماجشون ديانة العقل فقط لاتحاد المحل فتدرج النجفة قوله للوصي اي الكتاب والسنة قال تعلى وما فرطنا في الكتاب اه موصوفي بوصي

فبدأ وثنى فسمت المعلوما ... للعقلا فقسمها تقسيما
تذكر منه قال للاشعري ... فالكل شيء مم لذا مرضي
والحال ان اثبتوه او نفوا ... يختار الاقسم فقضاما
فقسمة المعلوم عند الثاني ... تلكا على قسمين بالتقابلي
مخفق خارج موجود ... فقيضه المعدوم ذا مفقود
وثلثه القسمة من ذا الحال ... ذا ثبتة والسلبة فوثق قال
فاذا الموجود والمعدوم ... يتصف فيه ذا ثبت مفعلوم
وقسم الجمهور ذا الموجودا ... لقسمين الموجود والمعدوما
والحال ضد ذا وقال وما ... قابله القسمة ذا فاعلما

قسم العقلاء تقسيم المعلوم لخمسة تقسيم ما يعم الحال الاشعري وتقسيم ما يعم الحال المعتزلي وتقسيم مشتهما منهم وتقسيم احدهما فالاول المعلوم اما ان يكون مختصا بالخارج وهو الموجود اولا وهو المعدوم وهذا هو قسمة وقال المخفق اه مخفق باعتبار قسمه موجود وهو اه مخفق باعتبار شيء موجود الحال الذي اختص بالقبول وهو الحال بانه صفة موجودة ولا معدومة في نفسها قائمة بموجود وقال الكعبي المعتزلي المعدوم اه مخفق في نفسه موجود الشيء والذات واما لم يتحقق كالممتنع موجود الشيء والذات اه كما انه كون في الاعيان موجود وهم يطلقون المعدوم على المنفي ايضا

الكلام

قال الثابت اعم من الموجود والمعدوم اعم من الممكن وزاد مثلك الحال منهم
فقال ان الكلام ان استقل بالكاينية فهو الذات الموجود لانه ان لم يستقل فهو
الحال او زاد مثلك الحال منهم فقال يصح اه تعلم انه كما قال يتحقق قائم الموصوف
وان لم يكن له ذات الخ فهو المعدوم وقسموا الموجود الى ذهني وخارجي
والخارجي الى ما لا يقبل العدم لذاته وهو الواجب والى ما يقبله وهو الممكن
والممكن الى ما يكون في موضوع يقوم به حال فيه وهو العرض والى ما لا يكون
كذلك وهو الجوهر صح منه **قوله** في تعريف الحال صفة اعتبر بها عين
الذات قال انه ان الذات ليست بحال وقوله يقتضي موجودا في تقسيمها اعتبر بها
عين الصفات الموجودة في تقسيمها وقوله وما معدومة اعتبر بها عين الصفات
العدمية وقوله فالقائمة بالموجود اعتبر بها عين الصفات التي هي يقتضي موجودا
في تقسيمها ويقتضي فالقائمة بالموجود اعتبر بقوله في تقسيم العلماء يقوم بما
حل فيه يعني المبقولي على زعمهم فانها وان كانت محلا للاعراض والتي هي متعلق
لا تكون مقومة لما حل بها بل ما حل بها مقوم لها قال الصفوي لها مقومة
للمبقولي **قوله** للاعلا في قسمها في تقسيمات قسمها بفتح الفاء مصدر
قسم مخفف السين **قوله** ما لم يكن يعني من لها في ضمنه لكن بتشكيك الراء
وكاف لكن في المتن لم والعلماء في التقسيم يعني في ضمنه لان تقسيم المعتزلة
مبني على ان المعدوم الممكن في ازله يتعلق حال العدم وكذا تقسيم العلماء
فيه ابيان المبقولي والبيهقي جمع تقسيم المعتزلة وفيه ابيان ما ليس بمتحيز
ولا قيام بمتحيز من العالم وكذا الخ لا يقول به اهل السنة يعني اه بعضهم
قال ابيان القسم الثالث وتوقف واخرون وهو التخفيف وضمنا في
قوله دام مفقود اي المعدوم مفقود في نفس الامر اي لا يقع له حال
العدم وان كان ممكنا لانها تقول المعتزلة من ان الممكن المعدوم شيء
قوله يتصف فيه ثابت معلوم اي يتصف في الحال الذي يوصف بالثبوت

لا بالموجود قبل الثاني أعم لصدقه على الموجود والحال ومعنى الاصطلاح مثبت
الحال من أثبت المعدوم وهو قوله مقلوم رد على من قال من المعتزلة إنه أي الحال لا
لا معلوم ولا مجهول قوله ليس من الموجود والمعدوم قال عنه قوله
فإذا هو موجود وما معدوم قوله والحال ضد بإن الشيء أي الحال نوعان
معللة وهي الصفة المعنوية ويعني معللة وهي الصفة النفسية
والمعللة كون العالم عالما والقادر قادرا فإنه معلل بقيام العلم
والقدرة ويعني المعللة كون البياض لونا وبياضا فإنه ثابت للبياض
لذاته لا لعلة وسيأتي الكلام على أنواع الحال إن شاء الله تعالى من
منزلة إن شاء الله ✤ تحقق الشيء في نفسه ✤
✤ منزلة الوجود خارج ذهن ومعدوم ش
منزلة تعني يقف للوجود الخارجي وبهذا إشارة إلى تصوره فيعم بدء حسي
أو البدء حسي لا يعرفه والذي ذهب إليه المعتزلة وجماعة أنه بدء حسي وعلى أنه
يعني بدء حسي فمعنى تحقق الشيء بدء إثباته فيخرج بقيد الإثبات الوجود
الذهني والحال ومعنى جمع يعني بمعنى الجارحة أو بمعنى المعاينة أي الوجود
تحقق ثبوت الشيء يعني يقبل أن يدرك بالعين أو بمعاينة موجود وجوده ويحتمل
أن يكون المراد بالعين الخارج ونفس الأمر والأقل منزلة أحسن الكل والله أعلم
وكون ذات الموجود حالا أو صفة للمميز أن زيدا ذو معروف
إذ يقتضي تقدم العلم بمسمى معروف عليه فلا حال ولا صفة ش
بدء الشامل للابتداء بمعنى المعنى بالوجود تحقق ثبوت الشيء ومعناه ثبت له
صفة أخرى وسماها موجودا فعليه في مكانه قال العين بالوجود صفة
تقتضي حصول الشيء بدء إثباته فلذا الأحوذي تعليل حصوله بدء إثباته
بصفة فالباء بدء لأن اقتضاءها مسبوق بحصوله بدء نفسه لأن حصول
الشيء سابق على حصول غيره له فلو كان حصول غيره له علة لحصوله لزم

الزائد

الزوج منه **قوله** اذ يقتضي تقدم الماهية الشيء اذا وقتض كون
الوجود حالا الماهيات وصفة لها وجود يتقدم ما به عليه اذ ان يتقدم
على نفسه والماهيات حال من المجرور بالباء فقدم على صاحبه على قول من
اجاز ذا الحال من المضاف اذ تقدم ما بالوجود ثابتا للماهية اذ الماهيات في
على نفسه وباء الماهيات والماهية متعلقة بالوجود ح

✤ ثبوتها موصوفة بالعدم ✤ بدائة مستلزم الفرد ✤
✤ كالوصف بالاجناس والحقايق ✤ وذا بالاصل يعم الجماد ✤
✤ وقاروا وذا الخ تتميم صنعاني ✤ على العالم بالهندي ✤

الشراء فيكون الماهيات في العدم موصوفة فيه بوصف ثابت ومن الوصف
النفسي كما تقدم المعنى الذي في قولهم المعدوم شيء والاصيغة بمعنى
اثبات الهيولى مستلزم القول بقدم العالم قال ابن التلمساني في ح
البرهان من المعنى الذي كالجنس والفصل فالمعدوم الشيء الذي المعدوم ثابت
ذو ان ثابتة في العدم على حقايقهما وكل جنس من اجناس الموجود ان
فان اعدادها الماهيات لها وهي ثابتة في العدم وصفة النفس عندهم
كل صفة ثابتة للذوات وجودا او عدما ولم يصفوا الشيء بالاقتدار على خلق
الذوات وانما الى القادرية منهم في اخراج الذوات الى الوجود واتبعوا في
سموها قابعة للمعدوم ليست من اعمال القادرية كتخيير الجواهر وقيام العرض
بها وقال السلف بتخيير الجواهر في العدم وقيام العرض بها واذا اتاه ح
الجواهر ثابتة في العدم على حقايقها مع قيام الصفات بها فهو تقضي ح
بقدم العالم وقد رد ابن رشد الخ ومن اقول من قال الشيء المعدوم اه
قال ابن ع في حاشيته اي حكاية بمعنى قوله للشيء صنعاني اه وعبارة المواقف
الجواهر على ان اجناس الاعراض كالوجود اقوى اذ الجواهر فانها تقوم وصف
المعدوم بخصايص اجناس كثيرة جنوسا او عرضا ولونا وخصايص الانواع

لكونه افساداً وسواداً وبياضاً ونسبته ذاتية

وجود ما المعروض بالزمني ✤ لبسر بثابت على المرضي ✤
نبوته للحكم على التمام ✤ ازرق الجمهور من اهل الكلام ✤
بخارج معروفة تحقق ✤ هو الوجود الثابت المحقق ✤

قد اختج الحكماء على ثبوت الوجود الزمني منها انا قد نتصور امور الا وجود
لها في الخارج وندرك على ذلك التصور والامتناع عنه اعني قبل الحكم المتصور الثبوت
محكوماً عليه بالامتناع الثبوت ثبوته موجوداً اذ ليس في الخارج شيء موجود ولا ذهناً
واختج المتكلمون بانا نتصور الحوادث والبيوت والاستفادة والاستقرار
فلو حصلت ماهيته ذاتية فيما الظرفية واتصاف الحادث بالبيوت مستفيدة مستقرة
فعلاً وذاتها لوجوب اتصاف الذاتي بالذاتي للانسلاخ امتناع اجتماع الضدين هي
الزمن والتصف والتقوم انما يلزم ان لو كان الزمن خارجاً انما هو ممنوع

فقوله بخارج معروفة تحقق البيت معرفة تمام ما قبله اي الجمهور من اهل
الكلام يقولون ان المعروفة اذا تحقق في الخارج وهو وجود لها هو الزمن
والتحقق عندهم عبارة عن تعلق القوة الفاعلية بالمفعول من حيث
حصول المفعول في الزمن الحال يثبت بالبيان هذا وتحقق على حذف التاء
وقد يتعلق بخارج وقدم لاقادة الحصر وضمير هو يعود على التحقق المفهوم
من الفعل وفي قوله هو الوجود الثابت حصر ايضاً اي الوجود المعروف
بالزمني فليس بثابت

ما زاد في كم بقدر حيثه ✤ عن الذوات يحقق زمن شعريه ✤
قد ليس يتم تشبيهم الفلك ✤ والفاضل والمد مداد ومعنوي ✤
بلا زيادة وفي المحصل ✤ فذ جزم والعجب بعزو زلل ✤
زاد زيادته في المعالم ✤ بانه دليلها بين لازم ✤
واجب كالشيخ جل الحكما ✤ ومطلقاً اعني بعض الذوات ✤

وهو قول المشائين أو كما سلمه [illegible] من زعم أن الوجود مقول على الموجودات بالاشتراك اللفظي ويعزى إلى بعض المتكلمين والمتفقين من وافق الحسيني من المتأخرين والشيخ أبو المحسن من المتكلمين قال أبو الحسن وجود الشيء نفسه وذاته وسواء تعين بعينه وذاته لا بصفات وأحوال ومنهم من زعم أنه مقول على الموجودات اتفاقا بالمعنى بعضها واختلف مثلا وفي عين المعنى أنه الوجود بسيطا مجردا وغايرا خارجا زايدا على ماهية الشيء وصار الفارابي والإمام الرازي إلى أنه ليس زايدا على الماهيات وأنه مراد جملة أن الشيء ووجوده لا يختلف بحسب مجرد وغاير وما قال الفرقان واختلاف بعض الاشتراك إلى آخره الوجود بصفات نفسية وهي أحوال وقد يعبر عنها بوجود ما واعتبارات وأيضا أن اختلاف بالزيادة وعلى قول المعتزلة والفارابي والإمام يكون مقولا بالتواطؤ إلا أن المعتزلة ترى أنه خارج ومنوا اعتبار التجريد والمقابل وقول ابن سينا شبيه بالمعدوم من المعتزلة والفارابي حيث زعم أنه داخل وذهب أكثر الفلاسفة إلى أنه زايد على الماهيات الممكنة وعارض عليها واما وجود الواجب لذاته فليس عارضا للماهية أصلا وأنه مقول على الواجب والممكن بالتشكيك وأنه لواجب الوجود أولى **قوله** وعند المحصل فقد جزم التجريد بقوله الأول وزاد زيادة عند المعالم يعني أن التجريد اختلف قوله فذهب عند المحصل إلى قول الشيخ وزاد عند المعالم أن الوجود زايد على الذوات مشتق حاصل اشتقاق مصنوعا وسمي المؤلف مشتقة القول بالزيادة دليلا باعتبار اشتقاق المشتق منها **قوله** فالمعنى عند الشيخ بالذوات الشيء فمعناه أن الوجود يمتاز عن شيء على قول الشيخ بذاته وعينه إذ لا اشتقاق إلى وعلى قول من زعم أن الوجود مشتق منه معنى فالامتياز بالصفات وهي الأحوال والوجود والاعتبارات كما مر من كلام ابن السمناني وقد أدى مذهبي عاملي ما قبله

قوله

ليفعل ويحتمل ان يرفع فعل على انه خبر وجعل على حذف مضاف اي ذو فعل
وهو الفاعل وعلى حذف الخبر والله اعلم

لوضح ذا لا تنتفي التقدير ✤ فينتفي الثنائي والتقدير
ان انتفى الثنائي في الاقوال ✤ بطل الوجود والممكنات
او هو عند الحتم ليس امرا ✤ ينفي الجدد الحلو كجزرا
او يثبتونا قدم العوالم ✤ فقوله البارئ عند العالم

اذ لوضح الا ثنائي البارئ المادة واي المعدوم ثابتة بجعل الاعدام لا اي
الى نفي المقدورية لان الاقوال عندهم ثابتة ازلية فلا يتعلق القدرة
بالاقوال انفسها والوجود على الاصح فلا تتعلق به القدرة فالمعدوم
اي الذي ليست معلومة والمجهولة والمقدورة والمعجوز عنها واذا لم
تتعلق القدرة بالاقوال وبالوجود لم يكن الباري سبحانه موجد الممكنات
والفاء داخلة على الجواب وما وذا الذي في ح لا يقول الثنائي فقوله الذي
في ب اقتضاه الاقوال بالوجود ومراده المقول بالمعنى لانا نقول
ذا الذي اقتضاه اقوى منه فلا يكون اثر المقول قال ابن التلمساني واذا
اجاز ان يقتضيه فيفعل معدوم ان اقتضاه اما ان يكون شيئا او لا واي منه
يكن شيئا امتنع ايجاده واي كان شيئا فاما ان يكون ثابتا في العدم ومعدوما
يقبل ان يقتضيه بالوجود ومعدوما ثابتا في العدم فليس بالجسم اذ من العاقل
شيء البتة فقوله او يثبتونا قدم العوالم البتة فمن معه من كلام ان
التلمساني عنى قوله فيثبتونا موصوفة في العدم بما انه مستلزم للقدم ص

فليس للمعدوم ذا ثبات في القدم ✤ وليس شيء ليس في القدم
لذا معد النفي وكل انتفى ✤ ليس بثابت بقطع تحبى
لو كان ذا المعدوم ثابتا كما ✤ ان يجعل النفي ثبوتا فالتزم
لزوم ذي الشيء لعينة المذكور ✤ كنفي ما زوم لها ضروري

إذ يصح ما سبق له ليس للمعدوم ذات ولا هو الغير إذ ماهيته وحقيقته ولا
ثبوت غير وجوده بل يكون ذات الشيء ثبوت حال الإلا الشيء وعندنا
الموجود قوله لنا صور النفي الثبوت إذ دليلنا على أن النفي ليس بثابت
أن العدم صور النفي فلو المعدوم أو صور المنتفي لكان المتصف بالنفي
منفي فينتظم الدليل هكذا كل معدوم منفي وكل منفي ليس بثابت فينتج كل
معدوم ليس بثابت واعترض على الصغرى بالعصر كلية الصغرى فينتج جزئية
والمطلوب كلية لأن قوله العدم النفي مسلم وقوله وكل متصف بصفة
النفي منفي ممنوع مسلم لجواز اتصاف الموجود بالصفات السلبية
التي لا ثبوت لها في نفسها فلا يتم قوله كل معدوم منفي إذ كل متصف
بالعدم منفي قوله لقوله أن ذات المعدوم ثابتة لزم الثبوت هذا الدليل
يغني عما قبله بل هو نفسه إلا أنه الأول بصيغة القياس الاقتراني الشرطي
وهذا استثنائي وجه لزوم الشرطية ما مر أن العدم صفة نفي
والمتصف بالنفي منفي قال ابن الحاجب وأجيب قبل الحاصل ورد بأن القابل النفي
والحاصل ثبوتي تناقضا

إن قيل ذات النفي القديم يمتنع زواله وذات العالم منه مع
فلعل القديم الذي لا يزول له صور الوجود اقتضى المعقول ذلك
صور استحسنه أخيرا وأورد ما المراد على سبيل الشرط إذا قيل هذا النفي
القديم إذ نفي الإمكان يمنع زواله لكونه قديما إذ يستحيل عدم القديم
وإنما يتم ذلك على أن المعدوم شيء وثابت منتفي حال العدم كما على أنه
نفي محض وعدم صرف فإن ذلك يؤدي إلى تقيض القديم وزواله والجواب
أن امتناع التقيض والزوال إنما هو في القديم الوجودي وصور ذات الله
وصفاته إذ على هذا العلم الدليل دون نفي المحض وذلك لأن لازم الوجود
الوجودي إذا صح عدمه كان وجوده جائزا فكان له مقتض وإذا زال ذلك

لشيء باعتبار ما والفصل اليه وفرض في ما مر اغلاه بخلاف العدم
يكون فيما يصح زواله فلا يصح زواله لا يستلزم ثبوت مفتقر له والعدم
السابق لا يثبت اثرا واما خالف الفاضي والنحو فلست طاوي الموال
من الازلي العدمي يجوز زواله فرفع الفعل بانه زعيم وقال العدم
ازلي لا يمتنع زواله فان العالم كان معدوما وقد ازلي فيزال الذي الموجود
واختير ضد العدمي بان عدم العالم بعد ازلي واجب ولم يجز ذلك العدم
وانما يزول بوجود له ازلي لا محالة الازلي العدمي وهو قول المعتزلة الموجود
الشيء ازلي في الحال ويشتمل على بعض ما يجري به الشيء في ازلي الحال
الى الزوال الا زوال الا بوجود اخر منتزع عدمه كما قبله اخرج للسؤال
الذي ذلك السؤال الذي منتزع بما يذكر من الجواب والله تعالى اعلم ص

✦ وقسمة الموجود واجب الوجود ✦ لذاته او غيره او الحدوث ✦
✦ والقسم المعدوم واجب العدم ✦ لذاته او شيء به العدم ✦
✦ والنسبة بالوجود بالتقسيم ✦ الى الحديث والى القديم ✦
✦ مثل الذي قد منته بالعليم ✦ قابلية الخلق بمشيئة العليم ✦
✦ فواجب وجوبه لذاته ✦ لم يشتمل على ممكن لذاته ✦
✦ الا بلوغ فيه ذا القسم ✦ فقط المعنى به ينضم ✦
✦ يمنع من ذا لما ان غيب لا في ✦ متن الخفيفتين والوطا ✦

الموجود اما ان يكون من حيث هو معرفا بلا العدم او لا والاول الممكن
لذاته والثاني الواجب لذاته والتقييد بقولنا من حيث هو مخرج ما ان
من الممكن لذاته يجب لغيره كتعلق العلم والاخبار بوقوعه فانه يلزم الوقوع
لا محالة وقد يعبر عن هذا بانه واجب لغيره كما يقال المولى وكذا
المعدوم قد يكون واجب العدم لذاته كالجمع بين الضدين وقد يجب لغيره
كتعلق العلم بعدم الوقوع **قوله** به اي بعدم اي بدليل انه عدم وهو

وان كان ذكر الوجود من حيث ذاته والمراد بالذات هنا المعقول الحقيقة
اذ لا حقيقة للمعدوم قوله والبحث عن الوجود بالتقسيم البيّن فيه
ان يجب العلم بما يتعلق بهذا من كلام ابن الحاجب ونسي احد قوله بوجوب
وجود الذات البيّن هذا فيكون البحث اي يلزم منه تقسيم الوجود معنى
ان القديم والحادث قائم من المحال وهو موجود وجود الممكن الحادث
او امكان وجود الواجب القديم فاذن كما انتفى الاول انتفى الواجب الذات
والممكن الذات الا بلفظ الوجود فقط ووجه رفع التقسيم للاجل المعنى
كما يقسم المشترك اللفظي كالعين والغين والقسم والمفوضين بفتح
الفاء وفتح بضم الطاء مخففة ومشددة والتخفيف افصح بخلاف
الى ما فيه فالتقسيم يدفعهما افصح ومعنى قوله به بضم اي بلفظ الوجود
بضم احد القسمين الى ذاتي اي يجتمعان بلفظ الوجود بالمعنى قوله
يمنع من ذا الخ اختلاف بين الحقيقتين اي يمنع من التقسيم ومعنى مخالفة
وجود الخالق لوجود المخلوق فلو كان تقسيم الوجود اليهما بالمعنى
الذي الى التمايز او اشتركا في الحقيقة وذا محال قوله والاوصاف
اي وكذا تقسيم الاوصاف كالعلم الى القديم والحادث هو من تقسيم
اللفظ لا المعنى وقد مر تقرير هذا كله وبحث العلم والله الموفق

فالواو يصح القسم المقسم ✤ مع بقي وضع القسم للمقسم ✤
فذا اذا ما شئت الحاق معنوي ✤ فزد زاد ما مر الزال الاوطئن ✤
فلنا وبالماهية المقسمة ✤ لواجب وممكن مسلمة ✤
يجب في الواجب ما قد امتنع ✤ في ممكن والعكس ما قد ارتدع ✤
اذ الشيء الى الماهيتان يلزم ✤ فوقها ماهية ذا يجتم ✤
وجود واجب وممكن لزا ✤ قبلا بنا حقيقة وما اغتزا ✤
ضمني فالواو عاد الى الغاء يلبس ذا فشت الى الوجود معنوي اذ

فالوا الوجود ينقسم الى وجود الواجب ووجود الممكن ووجود الممتنع
ووجود العرض ويجيء ذلك عند قطع النظر عن الوضع واللغة ومؤدى
القسمة منتهى جميع اقسامه بذلك تقسيم المشتق باعتبار متعلقه
على الوضع واللغة به والمقسم اول بالشيء والثاني بقيضها فقوله
فذلك اشارة الى منتهى هذه القسمة واما قوله فزاد فلا مدخل
له في القسمة اذ الكلام السابق انما ينتج ان المشتق له معنى وضع ومتواضع
عليه الى يلاحظ على كل من المعاني واللغة وكل الكون المشتق من هذا او ذاك بالاتم
والله اعلم **قوله** قلنا وبالماهية المقسمة الثبت بالماهية يتعلق
بمحذوف وكذا الواو عاطفة على محذوف اي قلنا ينبطل مذهب ان المشتق له
بامور وينتقض هذا الدليل بالماهية المقسمة للواجب والممكن فانه يلزم ان
يكون لها معنيين وكذا تقسيم الماهية الممكنة الى جوهر وعرض
وقولنا الكل مسلمة خارجة من ضمير المقسمة اي هذا الكل منهما مسلما تقسيمها
قوله يجب بالواجب فانه امتنع بالممكن والعكس هذا ايضا لنقض تاليا
دليل النقض اذ مفهوم اه يذكر الفقهاء تقسيم الوجود الى الموجود
والممكن يدل على ان المراد بالوجود معنى المشتق الواجب والممكن
بالماهية اذ تقسيم الماهية انما هو الكل التام بالحمل فحينئذ ماهية الواجب
ماهية الممكن اذ يجب بالواجب فانه امتنع بالممكن ويجب بالممكن فانه امتنع
بالواجب **قوله** فانهم الواو للجمع فالاسم موصول بمعنى الذي ومعنى اه
فتنتقض الدليل **قوله** اذ اشتق الى الماهيتان يلزم الثبت هذا من تمام قضاء
الدليل وقوله اه نسبة تفريعية على الثبت الذي قبله اذ مفهوم اشتق الماهية
الدليل انه لزم من تقسيم الوجود الى الواجب والممكن اشتق الى
الماهيتان وكذا قوله ماهية الى الماهيتان مختلفة الحقيقة ومعنى قوله وايضا
اي هذا النقض يشكك المشتق لهما بالدليل السابق ويقطعهم **قوله**

وجود واجب وممكن ليشمل ان قوله الى آخره راجع الى النفض ايضا فنافض الدليل
دليل الاخص والوجه ان الاستثناء الاخير راجع الى الدليل الاخير الا يلتفت
اليه وانما يعتقد ما ثبت بالدليل من ان وجود كل شيء غيره وان وجود
الواجب مباين لوجود الممكن والتخفيف هو المأخوذ ويحتمل ان تكون الاشارة
بما سبق مما يلزم على ان الاستثناء الى من وجوب وجود الممكن الحادث وان وجود
وجود الواجب القديم لا كما يبتغيه بعضهم ان الاشارة بالوجه الغريب وعطف
الماهية على التخفيف من عطف المتباينين للغايرين وليس المراد بالماهية ما تقرر
وقدرة العضد مع تعذر الدين مستثنى كما في الوقوف والتعيين
مستثنى مما عليه يصرف ليس له مخلوج تخفيف شيء
قال الشعثمي في شرح المقاصد جرى على طريق العضد اي مضمون ادلة
المتقدمين ان ليس معلوم الوجود معدوم الماهية المتصورة به واعترض
الشيخ ان ليس شيئا هو بناء متباينين قام يقوم احدهما بالاخر كالجسم
مع البياض فلا خلاف ان الوجود زائد بهذا المعنى ان للعقل ان يدل
الماهية دون الوجود وبالعكس بهذا المعنى ان يكون الماهية تخفيف واعترضها المسمى بالوجود تخفيف آخر حتى يجتمعا اجتماع القابل
والمقبول كالجسم والبياض بمعنى التحيز كما يفهم نزاع صح منه وفحواه
للاضبهاني في شرح العقائد قال اعلم ان زيادة الوجود على الماهية
في العقل على معنى ان العقل اذا تصور الماهية لم يجد فيها نفس الوجود
ولا مستلزمة على الوجود بل وجد الوجود غيرها وغيرها داخليها
واتصاف الماهية بالوجود اي عقلي ليس كاتصاف الجسم بالبياض
فان الماهية ليست وجود منفي وما اعترضها المسمى بالوجود وجود
مثل الوجود في الماهية كالبياض والجسم بل الماهية اذا اتصفت بكونها
وجودها والماهية انما تكون قابلة للوجود عند وجودها في العقل

فلا يكون الوجود زايدا الا بالعقل الذهني وفرجب من مذهب الشيخ الرئيس
في شرح الاشارات قوله وقد يرد العضد مع بعض الفرس البيت المذكور
قول الرد المحذوف بدلالة السياق اي الوجود قوله منتزع بما مر اليه
بعض البيت منتزع عما هو الموجود المفروض من جميع منتزعا ايضا
من ذي الوجود منتزع كما هو العقل فيما ينتزع عما يضرب اليه هو
الخارج وهو الوجود الخارجي ومنه ما اخوذ من قول العضد اي العقل
اذا تصور الماهية الموجودة في الخارج فطلبها الى امرين ماهية ووجود
خارجي يحصل منها صورتان مطابقتان للماهية الخارجية على قياس قابل
في الجنس والفصل منهم العضد والسعد اذا نسبا العقل الزيادة دون
ظرفيتها الى الماهيتين كليهما اه العقول بلا منتزع الى هو منتزع راجع الى العقول بالزيادة
لا انه اعم كما ذهب اليه الاخرون وهو كما في المتوالي تمامي

قال العقل الى الوجود بالتشكيك الذي للتواطؤ المشهور
فلا مما قلته بالتحقيق من ان الوجود بين بذاته الطريقة
منتزع بسبب صحة العقول بالتشكيك في الوجودين اه العقول بالتواطؤ
الذي قال انه جماعة وقد سبق ذكره قال السعد الحق اه الوجود مشكك
للزوم في الواجب اولى واشد وافرع قوله بلا مما قلته في التحقيقة التي
يحتمل ان يكون ازاد بمذهب الطريقة العقول بالتشكيك ويحتمل ان في بين ما اختاره
العضد والسعد وبني مما من ان الماهية الى الوجود بحسب العقل
دون الخارج على ان الثاني لا يجتمع ذا العقول بل ذا العقول انه منتزع في العقل
ومنوع ذا النا من العقول بالتشكيك لا بالتواطؤ

واشتق من المعنى العقول الشعر بحتة والذي للمعتبي
وتلك معقولة الوجود واذ كذا ماهية الموجود
لم يجز لعلة حقيقية ينفي ذا النا فقف فضية

الناظم

❖ قلت الجواب منع نفي التالي ❖ على الرد للعمي ❖ بالمثال ❖
❖ وشر التي او انما مفعول منه ❖ من حيث جملته وذا معلوم ❖
❖ من انه قرار الممكنات الوامية ❖ الى مخالف تمدا بالمامية ❖

ش قال ابن التلمساني واما قول الشيخ اشتركا فتشاجي مساواة الماميتان بالنفسهما ووجودهما نفسهما وانه لا تشتي الحاجة الوجود ليس الا بالتشهية فقيل انه دعيف جدا لان وجود الباري معلوم وماميته غير معلومة لنا والمعلوم يعني ما ليس بمعلوم قوله واعني ان العمي قول الرد شعري ليس اضرابا عن الاعتراض للعمي وانما حكاه عن غيره لما رأيته ومعنى قوله واني الخ يعني انه اني انما يشوغ لاهل الرد اعتبار والنظر كابن التلمساني واضرابه قوله وقلنا معلومية الوجود البتة ان مساواة بنقلنا الى الحجة البتة ووضع لما فرضه اخرون منهما من الشكل الثاني وجود الباري معلوم لنا وماميته يعني معلومة لنا ينتج وجود الباري يعني ماميته قوله لان جزء العلة جزء العلة ينتفي النتيجة قال ابن التلمساني وورد من منعه ايا الشيخ دان وجود الباري تعالى اذا اعني ماميته وماميته يعني معلومة لنا فكيف يذكر اقامة الدليل على ما ليس بمعلوم والمحكوم عليه بان لا بد وان يكون متصورا معلوما وهذا ضعيف قانا قد اثبتنا ان ماميته خارجة لمساواة الممكنات على مقتضى بجامعها والا لافتقر الى امر خارج اليه وداروا فتسلسل والشيء اذا فرض عليه تارة من حيث ذاته وتارة من حيث تعرف ما علم فيثبوته عليه وبالوجه الذي اثبتوا ماميته مخالف مساواة الممكنات يثبت له وجود يخالف مساواة الوجود اني اعني وبيان الملازمة مبني على تحقيق القول ان الوجود معلوم ولزم ان يفهم الدليل عليه فيلزم ان يكون في ادعى معلوما قوله قلت الجواب منع نفي التالي على الرد للعمي حتى

الذهن من حيث جملته منذ الشارة الى قول المتن التاسعة ومنذ ضعيف الى
واخره اي نسلم الملازمة ونمنع بطلان التالي قوله فسلم اه ماهيته تعالى غني
وتعلومة اذ لا يلزم معلومة من حيث الجملة كما ذكر فيلتئم له ماهيته قوله اه
سائر الممكنات واما تعلم تفصيلا وانتسابه الى الخارج وزاد توقف الممكنات
على مقتض بها بعدا وبالجملة اه ارادة المشترك العلم بالجملة على سبيل
التفصيل من غنا الملازمة اذ فسارة اي الماهية على انه الوجود غني زايد
عليهما اه تكون بمعنى التمر ويلزم العلم به على التفصيل اذ بالوجه الذي انتزع
له تعالى ماهيته فبالوجه لسائر الممكنات يثبت له وجود فيلزم سائر الوجوه
وارادة ارادة العلم بالجملة قوله المعلومة من حيث الجملة كما سبق فلتت
وتمحل اجابا عن قوله غني اخر السابق بمعنى قوله نسلم فقوله وماهيته يعني معلومة
لذاته بل معلومة من حيث الجملة فقوله وجوده معلومة من افتقار الممكنات
الى ماهيته اليته اي وقضية انتفاء ماهيته له تعالى من حيث الجملة معلومة
من افتقار الممكنات الى وقضية هذه الماهية والا زاد او تسلسل وعنى
بالماهية المتلا شيئية الذاتية ومنذ اما خوذ من الاول الشارح ابن التلمساني

✦ لو زاد ذاته فاع بالمعلوم ✦ بطلان منذ مبطل الملزوم ✦
✦ اما اللزوم بمعنى كون الماهية ✦ بلا وجود بمعدوم والذاتية ✦
✦ منع فيام الشيء بالمتصف ✦ بحكم ما قابلم فيتنعي ✦

ثم احتج الشيخ على ان الوجود يعني زايد على الماهية وانه لو زاد عليها
تكون الماهية يعني موجودة بنفسها فيكون الوجود قايما بالمعدوم
واللازم باطل فيبطل الملزوم ومنذ الى بطلانه بيان الملازمة ان الماهية
بلا وجود معدوم وبيان نفي التالي ومنذ الى اخره بقوله والذاتية اي
الفضية الذاتية وهي التي نسلمها بينة انه يمتنع قيام الشيء بما اتصف
بحكم هنا بيد فلا تغفل الحركة بما اتصف بكونه ساكنا والوجود

بما انتفى بكونه معدوما والا اجتمع الضدان او النقيضان وقول المعترض ينتفي
اذا تيسر انتفاء الملزوم فينتفي اللازم

قال الوجود ظل بالتخفيف من حيث هو هو حق فيقول
فلما وجد ما يكون بالوجود فلم يجد اثبته وجد الوجود
وان لم يكن معدوما فينتفي بما بقي منافيا المتصف
اي انتفى اللازم اعني ثبوت الواسطة وقد مر ان التخفيف على الصحيح
فيه مذهب الشارح اي جواب عن احتجاج الشيخ وردد اي فالقوائم الجواب
لا نسلم ان الوجود اذا كان زائدا على الماهية يكون قائما بالمعدوم بل
يكون الوجود قائما بالماهية من حيث هي لا بالماهية الموصوفة
بالوجود او العدم قلنا مرجع مذهب الجواب الماهية من حيث هي اما موجودة
او معدومة وعلى الواسطة على مذهب المخففين فان كان الاول يلزم ان يقوم
الوجود بها لامتناع قيام الوجود بالموجود حينئذ وجد اي وجد وفيه تفصيل
اما بطل اجتماع النقيضين وان كان الثاني فيلزم قيام الوجود بالمتصف بنقيضه
ومعه محال

والحق بزيادة الوجود على العقل الا خارج المعدود
وقدرة الله ابرز منه حقيقة الوجود منذ وجد
فليست ذات ليست الا الخارج فليت ذا يضعف بالمخارج
لانه انبنى على ما ادعى من ذا الا الوجود هما قررا
يكفي تغاير لزوما جملا في خارج يتقرر اي جزما
تغاير المجزوم بالتخفيف لا يقتضي تغاير المتصفون
فتش فقد في ما يتعلق بالبحث فرد قول من الامم السعد وغيره واما ما حكاه
عن ابن سينا من جعل مغايرة الماهية لا تقتضي قابلية الوجود اي ليدرج
ما يتعقله العقل وتتعلق به القوة الى العلة فلانه الوجود الخارجي فانه

يشير فزيد وقاعد دالة على ان ابن عرفة مبني على ثبات الوجود الذهني فمعنى
اني اريد الذهبي ان اثبتني احاد الوجود الخارجي ورد ابن عرفة واخر مسئلة
اثبتني احاد الوجود فلت المحكوم عليه بالوجود الخارجي هو الذهني
والوجود الذهني هو قوله فلت وذا يضعف بالخارج ذا اشارة الى
قاله ابن عرفة والخارج جمع مخرج اي يضعف بسبب انه يخرج على وجه
قوي بل على وجه ضعيف واليه اشار بقوله لانه انبني على ما ذكر الثبت
اي لانه قائل انه ابن عرفة مبني على ثبوت الوجود الذي لا يقول المعتزلة
بصحته بل يقولون ببطلانه تمام قوله تغاير المعلوم بالتخفيف الثبت
منزل ردما فيتوهم من قناعي التغاير في العلم وان شاء الخارج وهما ذا الذي
ذهب ساروا والمناطق فانهما متغايران اي في المعلوم مختلفان في المصدوق ص
✣ ان قيل من ذا يثبت الذهني ✣ وزيد ان اتهم الذي يعني ✣
✣ قلنا التعقل اجرا الذي ✣ والشاهد الذهني بغير مين ✣
✣ تعلق القوة بالمعقول ✣ عادلة ذو ذا الحصول ✣
قوله ان قيل من اجل هذا الذي اعتنى قد وفي رتبة يثبت الوجود الذهني والا
الى ضمن وهو راي المتكلمين زيد فكيف تبين اخبارا على بعض المرضى قلنا ايلزم
منه ذا الحال انه يدخل تعقل العين اي الذي والمامينة جبر الشاهد هذا الذي الا
المعقول وجود في الذهن فاذا لا يلزم من القول بالتعقل القول بالوجود
قال ابن عرفة اي هذا الجواب والذي زعم كيف اي التعقل عبارة عن تعلق
القوة العاقلة بالمعقول منه يفهم حصول المعقول في الذهن الى ان
يثبت بالذهني هذا قوله تعلق القوة بالمعقول الثبت الغرض بهذا الثبت
تفسير التعقل وهذا اشارة الى كلام ابن عرفة السابق فتعلق خبر مبتدا
محذوف وعاقلة حال من القوة والتقدير هو اي التعقل تعلق القوة
بالمعقول بدو ذا الحصول اي حصول المعقول في الذهني ص

قلت

الوجود

مقصود

بالعين والوجود في النفس فإني إياه خارج محصل ٥
فما ائتما به متوبتان ٥ لكل ذات مع وصف حقيقتان
بل الوجود عين ذي الوجود ٥ ما زاد وجه ماهية ذا المقصود
ليس لهما محلول فالمسما ٥ به أبى أو عنه باغ عالما
بما اقتضاه ما به كما يجسم ٥ مع البياض أو قضى لمذ الحكم
فش الثبت أو أول تأكيد لما قبله وكالتتمة عنه ولمذ أعطف بالواو ٥
وإنما عبر بالعين الماهية فقوله بما ائتما به متوبتان الثبتية أي ما الوجود
والماهية بسبب القول بالتغاير أو الى زيادة متوبتان أي ماهيتان جزويتان
تقومتا اتحدا بالأخرى كالجسم مع البياض مثلا والمتوبة الماهية باعتبار
التقوم وحقيقتان تأكيد لمتوبتان أو متوبتان راجع للزوم مع الموضوع أي ما
حقيقتان تقومتا اتحدا بالأخرى وهو من قوله بما ماهية بمعنى على وعلى
كله إشارة الى ما قلنا من قول المصنف مضمون أول الجملة والواو آخر
عشر قول المؤلف وفروع الفصل مع تصغير الدين قوله ليس لهما
محلول أي ليس للوجود والماهية محلول كالمحلول الموضوع والمقصود ٥
قوله ما ائتما به أبى أو عنه أي فالماهية أبى أو عن الوجود بسبب
التغاير كما قدمه الرشيد أو الخارج على أن التغاير بين الخارج لا يستلزم الانفراد
أيضا وإنما يلزم انفراد ما عن الوجود على القول بأن المعدوم شيء فقوله
فارغ عما ائتما أي خال الماهية مع الوجود أو عما الزيادة أو عما المسألة
قوله بما اقتضاه ما به كالجسم الثبت تقدم معناه ٥

ولا يقول عدم الزيادة ٥ بفيض بحر الجهل الا ملحد
فقولنا العالم موجود بدا ٥ بقوة الموجود موجود جرا
لغة أيضا فرجح التصديق ٥ الى التصور قبلا الرحيق
الى الدليل في التصور وأت ٥ فيتبع الى ما به الطريقان

ثم ثنا فقوله الجواب ... أنحل حملان على الصواب
حمل النشوا لما وزاد استغاف ... كالجزء والخارج بالاحلاج
فالحمل بالدليل قول المرتضى ... مثل الفضيلة التي لا تعد
غير بينة المفروض والمجهول ... واجبة بالاتفاق القول
كقولنا أزيد قائم أو ذاهب ... أو ليس فالحمل فيه جائز
ويبطل الحمل بأن تعددي ... تنفي مديرا ذا ازدياد شاهد
صح الدليل وجود المقدوم ... لاجل ما تقدم الجزم
وصح ذا العالم موجود ولم ... يك وجود لخارج متمم

فشرائع ولا يقال لعدم زيادة الوجود ينقض بنفي حمله عليه اذ لا فائدة
حينئذ ولانا نسلم مع ذلك فائدة فحينئذ يصح قولنا العالم موجود أو
موجود فقولنا الموجود موجود والثاني غير مفيد وكذا الاول لكنه
صحيح مفيد قطعا وكذا يقوى عدم الزيادة الى آخره نرجع التصديق الى التصور
ولا يفتقر فيه فقولنا مثلا السواد والسواد موجود مع انا بينا بداهة
العقل تارة تعرف بين التصور والتصديق وتارة بالعرف بين قولنا السواد
والسواد موجود مقدوم ولزيادة ما من قولنا السواد وسكت عن العقل
بانه فانفي وقولنا ليت وقاذكي كلاما مفيدا واذا قلنا السواد موجود
فقول اثبت ونفي واذعى ويطالب على صحته واذكره بالحجة ولو راه نفس
كونه موجودا اذ نفس كونه سوادا الماحصل الجزء المذكور المقدوم
بل البداهة وعدوان الزم فانه للغير ومعنى قول المرتضى فلا حاجة الى الدليل
في التصور انا نبين ايضا واذا رجع التصديق وهو قولنا السواد موجود
الى التصور وهو قولنا السواد فحينئذ لا حاجة الى اقامة الدليل على
انه الله موجود بل على وجود شيء ومطلقا لانه الدليل انما يثبت به التصديق
وانما يزيد التصور بالتعريف حينئذ على ابن ماء في اثبات هذا المطلب

وموجود ا

موجود

بلوغ الاماني

بل وجود الثبات وجود شيء وما لا كذلك فالنظر مغلوط البطلان فيتفرع الباطل
أن الوجود زايد والوجود جعل الجواد قبل الجعل بقوله جعلا لي بين الواو
احبس لا فيما ذكره حينئذ شبهة لما لثبوت مشتقة وفيهما ما ذكر الوجود
يكن الوجود زايدا على الموجود لامتنع اقامة الدليل على وجود الظرف
بل على وجود شيء ما من الاشياء اي شيء وكان لوجوع التصديق
الى التصور لان النتيجة بالحمل هيهنا فينتج ان الوجود زايد من الاشياء
السؤال الذي نقله المولى بقوله لا يقال فيقال لا فانه يقول الجواب
الاثبات المشتقة هي الحمل راجع الى الجواب عن ان عدم ايراد الحمل قولنا
السواد موجود او العالم او معلوم الله بقول ابن التلمساني الفرق
بينهما الحمل والموضوع بقولنا السواد وسواد وتعدد بما
بقولنا السواد موجود وعدم الحمل تشتمل على مغايرة المحمول والموضوع
ولا يلزم من مغايرتهما ان يكون زايدا عليه بجواز ان يحمل على نفسه بحمل
الاشتقاق وهو حمل الخارج وحمل مواطاة وهو حمل الاجزاء الشيء عليه
كقولنا انسان جوهر هي انسان جنسه انسان حيوان انسان ناطق
وكل منزل الحمل الثاني زايدا على ماهية انسان وكذا انسان قولنا الجوهر
موجود والسواد موجود والاله موجود من جنس هذا الحمل عند
الفاضل نواظر على قال قبل هذا الحجة انما ذكرها المصنف بعنوان العجز
ابطال الامتزجية اذ الحجة الواجبة الثبات وجود الشيء عينه
يتكرر قولهم السواد موجود يعني انه قولنا السواد سواد والموجود
موجود قلت وانت سواد ايضا على هذا التقدير فانه مع مغايرة
الدوال لا يصح الحمل التسمية كقولنا الفرس حيوان والسواد موجود
يعني انه الذي يسمى فرسا يسمى حيوانا والذي يدل عليه سواد
يدل عليه موجود ويكفيه الكلام معينا اذا قلنا السواد سواد

162

فلا حمل فيه للبيت فافهم فانه دقيق وما يقع في كلام المؤلف لم يرتضه هذا وما جوزه
بعضهم وهو بعض لا يتوجه بحسب القواعد وظاهر كلام المؤلف ان الوجود مشتق
لا جامد لكنه ليس بزايد وهو بعض مذهب الشيخ اي وجود الشيء نفسه وذاته
وهو متحيز بعينه وذاته لا بصفات وآخرون وقوله احمل حملا على الصفة
فح البيتين اذا له فيما سبق رأى القاضي والطلاع وقوله يعني فيه الموضوع
والمحمول البيت فيما سبق رأى الشيخ وقوله وبيطل الحمل اي اتحاد البيت
فيما بينهما مفهوما وقوله كقولنا الانسان فصاح فانه فاعل فمن حمل الجزء فيما سبق
الاول الاكمن تمسك به فيما قبله يعلم ان مغايرة فاعل فصاح بالذات والاول
وليس كذلك بل هما متغايران بالوقوع وعدمه او بالاباء ومعنى قوله المذكور
انه يعني فيه المثل الاول ليست بواجبة فعدم توجهه كالمثل الاول وقوله والكل
وقوله او يبقى ليس هو من حمل الجزء فلا يناسب الاول وفيما سبق الدافع
الذي اوجب الانسان والبيت هو من باب الفهم حتى لا يقال الواو الذي
على بدو البيت وموافق زايد على حقيقته الانسان اذا فعول فمنع الدال
على ذلك الكون ليس بصحيح والذي اوجب الحمل حسب الاصل الانسان كاخذ الانسان
من النشيد اه وقوله فالحمل فيه صادق والزايد هو المثاليس واقع في البيت
لان القضية بالفعل كلاهما من كلام المؤلف راجع الى الحمل اي الحمل على الانسان
كلاهما اما حمل فعل الحمل او حمل المشتق فيحمل الفعل الحمل حمل الجزء وحمل الانسان
حمل الخارج فقوله كما يجيء والخارج مقدم على ما قبله ويحتمل ان في جميع الانسان
كلاهما الحمل الغير والحمل ما والقضية هي قولنا العالم موجود مثلا
فقوله صح الدليل وجود المعلوم البيت هو جواب عما اورد وجوع
التصديق الى التصور رواه لا في يبس قولنا السواد وقولنا السواد
موجود لان قولنا السواد لم ينضم اليه شيء بخلاف قولنا السواد
موجود فانه انضم اليه وحمل على موضوعه فايغاني له تعقلا او وهما

وإن كان عينه في الخارج فإنه في هذا الموضع صحيح لقيام الدليل على وجوده
المعلوم ولم يخرج عن كونه تصديقاً للخبر الصادق المذكور الصحيح للاستثناء
والحمل وهذا الجواب الذي ذكره المؤلف لم أره لغيره وهو جواب حسن
وهو من قوله في وجود المعلوم بمعنى على قوله وصح ذا العالم موجود
إذ صح هذا الحمل ولم يبق فيه أن قولنا المعجوز موجود كما سبق قوله
ولم يزد وجوده لخارج هذا الموضع من أن دليله على ذلك المعلوم الذي سبق
الفاء ليتبين بها زيادته وما اختاره من زيادته هنا كما في والباء بمعنى في قوله
فتم إذ مذهب الشيخ أو أن الوجود زائد فيما الأخيرة أو بالذم تعلق التوبيخ

القسم الأول في إثبات العلم

بالحمل الموقوف على معرفة الله وتعالى

القسم الذي ابتدأ بإثبات العلم بوجود الخالق وأنه هذا العالم صانع صنعه
ومدبر أبدعه وبناه صفاته التي به

الطرق التي فوض الشيء ... معنى وتم الدليل فيه وقع
فبعد معنى الطريق الحمل ... فبعد الخبير وبعد الرجل
ثم الذي بعد ذلك البناء ... هو الذي بعد المنهج الذي
وذاك بعد الجدار للعلم ... إلى معرفة فرع محكم
يعلم ما هو له من بان ... وبعد هذا هو العمل الذي يلي

إذ الطرق التي توصل إلى معرفة الله فعلى وأتى هنا مثلثة إذ بعضها
يلي بعضاً وهو معنى قوله ولا يكفي الواو وهذا تأكيد لما تأتي فالطريق الذي
قد يستدل بالمعنى إذ قد يستدل به على الصواني والدار بالبناء
عليه أو لم يكتب في بنائه على كل شيء سميه وهذا العمل الطرق ومن كل شيء

الحوادث كما سبق الطريق الثاني فإن قيل الإثبات الاختيار له يشعر بأنه على كونه فاعلا
مريدا قلنا المراد أنه يجب أن يكون صفات الاختيار وعلى كونه العالم حادثا والمراد أن هذا
يجمع لكن قيل إن قيل يشتمل الطريق الثاني على كونه قادرا فلم قيل يشتمل الطريق الثالث
على كونه مختارا ويشتمل الطريق الثاني على كونه عالما وبجميع حسبما يأتي بعد الطريق الثالث
فإن قيل يشتمل الثاني على الأول ومن حمل الأول على الثاني كما سيأتي فإنه يشتمل بجميع
الحوادث وابتقارها وتخصيصها واتقانها على كونه مخترعا لها وقدرته
وهي ما تعم به الحاجات ومنتهى النعماء فإن قيل يشتمل الجميع الحوادث على وجود
المحدث وكونه قادرا ومختصا على كونه مريدا وبإتقانه على كونه عالما
وبشيوع هذه الصفات على كونه حيا قوله ثم لم يقل الثالث بل الأولى يحتمل أن يكون
جعل اللام باعتبار الذي وإن كان فاعلها راجعا إلى قبة لأنه بمعنى الطراز وفي
ويحتمل أن يكون اللام راجعا إلى قبة بناء على ما اختاره البيضاوي وجماعة كما
سيأتي قوله هو الذي بفتح الكاف أي هو الذي يذهب البدء ويفتح الأكف
فيبدي ما في أيديهم أو تكون علمية قوله وذلك بالحاجات للعوالم البتة أيضا
وتوصيل الطريق الثاني الذي المعرفة بسبب حاجات العوالم بجميع أجزائها وكل
كثير يحتاج إلى افتقارها إلى مدبر وقديم وعالم قوله فيعلم ما هو
له مريد فإن قلت وفي حمل هذا الكلام على الغالب أي يدبر ما هو عالم به من وجود الممكن
أو عدمه وإرادته تابعة لعلمه وليست تابعة للأمر كما تقوله المعتزلة
قوله ويفعل الفعل الذي يريد إشارة إلى اختياره الذي شعاره وأنه لا يتعاصى
عليه ممكن وما شاء الله الذي تستند إليه الحوادث لا بد أن يكون ممن له وطاب
واللام تستند إليه كما يسبق وبيانه لو

لو لم يكن عن اختيار يلزم ... أن لا يفض الفعل أمر يعلم
بطلانه ذا اللازم باضطرار ... أو خلفه مختلف الأطوار
تبيينه وحاله عجيب ... وصوره محكمة بني به

✤ دل على قدرة حكيم ✤ مخصص مقدر مدبر ✤

فشرح هذا الكلام ان الاختيار اذا لم يقع بمكن وقعله عن اختيار قيل الكلام على اربعة اوجه
واثنين لزوم عاقل وبيان ذلك ان الحاله تقول صانع العالم اما ان يكون اوجبه بذاته
او اقتطاه بطبعه او وجد لاختيار او وجبه الله مختص مقدر مدبر الوجه
الثلاثة هو وجه الحصر اذ كل مقول لم يخلوا اما ان يصح منه الفعل او لا والاول
الفاعل المختار والثاني اما ان يقتضي افتقاره الى علم او غنى عنه والاول
هو الاول الطبيعة والثاني العالم ثم نقول الحال اما ان يكون المقول به احد الممكنين
موجبا بذاته او مقتضيا بطبيعته لان ما يكون كذلك لا يجوز ان يختص شيئا
عن مثل الا لصفة زائدة مختلفة والمعلول الصفة الواحدة ومطبوع الطبيعة الواحدة
وكلاهما يجب استواء جميع ما يصح منه في الاختلاف في الشكل والمقدار واللون
واللون والطعم والخيال والموت الى غير ذلك ومن خلاف المشاهد او جب
فتعين ان يكون موجده لا باختيار ونظم الدليل على لفظ المقولة ان نقول
فكل صانع العالم فاعل له لا باختيار لم يخص مثلا عن مثل الا لمرجح زائد على
المقدور مثله والمثلان متفقان وبقي الكلام واضحا مما سبق واذا منه قول القول لما
خلق الشيء لعلة لزم ان يكون خلقه مستمرا غير مختلف اذ الحوادث اذا خلقت لعلة
مختلفة اذ الحوادث مختلفة لاختلاف مقدورها مع مثله وجميعه يتعلق لمختلف اذ مختلف مع مثله
بسبب اختصاصه عن مثله تمت بنية وقوله دل على قدرة حكيم الشيء كالشيء
مما قبله اذ دل اذ اختصاص ويحتمل ان تكون جملة دل خبرا عن قوله خلقه والذي
مختلف اذ الحوادث منصوبا على الحال ✤

✤ ذا لزم التسلسل وينتهي الى ✤ واحد جمع وجوبه استقى ✤
✤ وانتفى الاختيار والبعض ابى ✤ الاول الجمع الصراحا ✤
✤ وذا الخالق الفرد الواحد خصه ✤ مقدر اراده لهما التخصيص ✤
✤ وقد اجاب الجمع بالتنصيص ✤ لمغير مختار وذا تحقيق ✤

مسئلة التخصيص بالمستقل ثم بغيره ثم بالمتراخي

قال الشيخ ابن عرفة المسائل بقعل افتراقها أنه قعلي فلذا ثبت خلافا لجمهور الطائفتين قال والحق الخالف بوجوه وذكر منها اثنى عشر ثم قال الخامس أن تأثير القرينة هي الوجود بخلاف العدم أو العدم بدليل أنه لم يتوقف على جمع لاحد الطرفين مع احد الطرفين غير ما فراخي من شيئ من جمع وإن توقف على في جمع فعند وجود ما وانتفاء المانع إذ الكلام إنما هو في التخصيص لا تخصيص الوجود دون العدم ◎ وتسلسل إن لم يحصر كاد وجود حتما واجبا وخرج عن كونه بالاختيار وفيه نظر إذ ليس مسئلة حدوث العالم وأجاب أن مدعي يقول هو متوقف على في جمع هو القول له ومختص هو زائد وأجاب بأن الاثنى عشر وجه احد مفهوم وجه على فراخي بلا في جمع كما قاله ما مع الشيخ إذا عرض لك يقاء متصلا بلا والعطشان إذا أو بعد فرجيء متصلا ويشبه ◎ قال في مسئلة مفهوم الصفة وأيضا الدراعي ما نصه ترجيح الفعل على القول الحالي جمع بالحال قال الفاضل المحشي بهذا الجواب إذا تكلم مع المفتي إذ جعل إذا تكلم مع المفتي إذا اعتمد على مذهب الشيخين وهو يقبل قولهم الفاسد في جمع احد مفهوم وجه على فراخي بلا في جمع وإن مذهب الخالف للمشهور وإذا تكلم مع الحكماء باعتبار البدل امتنع بالجواب بأن الفاسد لهم جمهور كاضطراب النسيء يجلونه عاما ويحرمونه عاما ولا يصح له الجمع بين اعتقاد المتكلمين والفاسفة فليتعين أحدهما هو وإلا يكون كالتعامة لا الذي واجمل الشيخ قولهم قالوا مع التساوي ينتفي زائد إذ قال القائلون بالعلة وبعضي زائد اختيار مع ◎ تساوي الوجود والعدم في عدم توقف واحد منهما على في جمع ينتفي زائد إذ الحادث لا تأثير جميعا بلا في جمع محال فكيف المؤلف بالتساوي عن عدم توقف تأثير القرينة في احد الطرفين على في جمع

لا بد للتخصيص من زيادة ✤ والعلم لا يفيض عن زيادة ✤
✤ إذا بقرن وغدا تقويشي ✤ بواجب ممتنع يقرر ✤

❖ وَنِسْبَةُ الْقُدْرَةِ كَالْعِلْمِ اعْتَنَقَتْ ❖ وَالْكُلُّ مِنْهُ عَلَى ذَا الْمَتْنِ ❖
❖ وَاعْتَنَجَ بِالْبَدِيعِ اللَّوَامِعُ ❖ وَالدُّرُّ فِي الْعَكْسِ بِالْمَرَايِعِ ❖
❖ وَبِالْمَدُومِ اعْتَرَضَ الْبَرَهَمَجَهْ ❖ فَلْتُ وَمَا أَرَادَهُ فَدُونَكَهْ ❖
❖ ثُمَّ يَتِيمُ فَاذْكُرْ عَقْلِيَّ تَمَا ❖ بِمَنْعِ الْجَمْعِ انْتَفَى قَالَ الَّهُ ❖

متى اذا ثبت انه تعالى قد خصص الممكن ببعض ما يجوز عليه فلا بد من زيادة له على الذات باعتبار ما يقع التخصيص ولا يصلح الذات لذلك لانها ازلية والقدرة فلا تشبهها الجميع الممكنات فنسبة واحدة بها بالذات تعلقت بايجاد هذا الممكن على المخصوص بدلا عن مقابله وهو هذا الى ما لا يتخصص بذلك المقدور والمتناهي ولا زمان كلها بالنسبة الى القدرة سواء وما يقع التخصيص بالعلم لان العلم لا يتأتى بدليل تعلقه بالواجب والمستحيل مع امتناع فيهما للتأثير والتخصيص للمكنات بالمخصوص والصفة المخصوصة تأتي فيه بايقاع بعض الجائز اذ عليه واما العجيالة فلانها لا تتعلق والحنج العجز على ان العلم لا يقع به التخصيص بل العلم يتبع المعلوم وصفة التخصيص منتشعة ومذهب الفلاسفة ان العلم القديم عنه بالحادث بالعلم التفصيلي وهو المعبر عنه فيه بالتصور وبيانه ان العلم بوقوع الحادث في الوقت المعين تابع لوقوعه في الوقت المعين وتعلق العلم من هذا الوجه متناهي والى قبله فلا يكون هذا التخصيص لوقوعه في ذلك الوقت والا لزم ان العلم جاهلية ما يقصد الفاعل الى ايجاده وبالصفات التي تخصصه هو سابق على ايجاده فيتبعه فاذا اتى بالشيء على ما علم يتبين عند الفاعل فلا يتصور القصد الى ايجاده واذا كان الله متوقف على تصورها وتبين ما عند الكاتب عند سماع الحروف فتعلم العلم بالاشياء على هذا الوجه سابق على ارادته ووقوعه قال ابن التلمسانة والتي تثبت بهذا الوجه كلمات تثبت عقلي بين المتعلقات وعلمه تعالى وابدا ازلي **قوله**

بواجب يمتنع بفرار اذ يقرر عدم تاثير العلم بتعلقه بالواجب الممتنع قوله
ونسبة القدرة كالعلم اشتوت على الطرفين اذ هو نسبة القدرة اشتوت على
الطرفين فلا تخصص كالعلم او جبى كالعلم بعدم التخصيص او التقدير ونسبة
القدرة اشتوت على الطرفين كنسبة العلم هي ايضا مشتوية على الطرفين يبدو
اشارة الى توجيه ابن عرفة لعدم التخصيص بالعلم وصياغة لفظه قوله
فاعلى واما اشتوت على التخصيص اذ هو اشتمالت عليه حتى يكون من اوكادها يعني
انها لا تقطع له قوله واحتج بانتباعه للواقع احتج على ان العلم لا يخصص
المقدور بانتباع العلم للواقع اذ باء العلم بالوقوع تابع للوقوع فلو وقع
التخصيص بالعلم لكان الوقوع تابعا للعلم فيدور واحتج هذا هو المعنى
قوله وبالشرط لاشتي ضد ابن عرفة اذ اعتى ضد ابن عرفة هذا احتج بانها
قوة على المقدور بالعلم لانه التابع للمعلوم والمعنى عنده هاهنا وفعل الشيء
عن قوة اي ذو كما تقدم احتج فقد فهم ان العلم يتبع المعلوم بوجه ما دون
بل تقدم وجوبي تقدمه على المعلوم والصواب انه لا يختلف بلا وفاقا كالقدرة
انتهى قوله فلت وما الموجب ما فقد وضعه تي قيب ما ذكر فعلى الفقيه هذا
اعتى اخذ من المؤلف على ابن عرفة وزعم لا اعتى اضد وذا الحاصل ان قول الفخر العلم
يتبع المعلوم لا ينافيه الذي قيب الذي وانا ان الوقوع تابع على العلم
سببا فازمانيا بل مراده الذي قيب العقلي كما قال ابن التلمساني وقد سبق
نقله فتبين بتتبع ما الزمه ابن عرفة من المحذور

✤ قبل الوقوع معلوم الوجود والعدم ✤ واجب اختيار له قبل العدم ✤
✤ فلتسمه القدرة ان خصصا آر ✤ وكما قد وجد الخصصا آر ✤
✤ وايد ذو امتناع ان خصر ✤ بالعلم سلب اختيار القادر ✤
✤ اذ مر مقدور وخالفه استمر ✤ وذا على تخصيص العلم ✤
✤ لا يخرج الممكن عن انقلابه ✤ تعلق العلم به وشانه ✤

لغة هو الحصول وفي العلم لزوم ✦ خروج موجود به الى الحس متمم ✦

قال الواو من قوله ومعلوم عاطفة على مقدور اذ قال الشامل الكون الاعم فاورد المختار ما سبق ومنه السبعة ايضا ومعنى ان ما علم الله وجوده واجب وجوده وما علم عدمه واجب عدمه ممتنع وجوده والا لزم انقلاب العلم جهلا وهو محال الواجب والممتنع لم يقدر لتوارد المكنة التامة على الاول والبقاء على الثاني والجواب انه نقول انه يعلم وقوع الممكن باختيار لا قوة الا بناء على المقدورية بل يجب فعلها ومنه الا فاختيار يستلزم القدرة وما ان وقوعه باختيار لا وان وجب ابتداء فاختيار بل يجب فعله فكذا الابناء على المقدورية بل يجب فعله واعتصم المؤلف على فاختيار لما قلناه والا فالما لوفية ومنه الجواب ان يقال علمه بوقوع الممكن بلا اختيار لا ينافي ان اختيار بل يجب فعله او علمه بوقوع القدرة لا ينافي القدرة او المقدورية بل يجب فعلها فالسؤال والرد على فاختيار على القدرة معا وقد اجاز ومنه اعتصم المؤلف على احدهما ومن هو كلام المؤلف ابتداء انفاذه او للتعليل اذ اختيار لا لما او جعل بمعنى ايجاد لله على سبيل اختيار انما انسب القدرة او قيدت لاجل القدرة بمعنى انه مستلزم لما قلت ولا يكون واضحا فاختيار بل العلم سبب لاختيار الفاعل اذ مقدور يحتمل ان يكون فعلا ما قبله ومن قدامه ويحتمل ان يكون ما قدم جوابا عنه معلوم الوجود باذ ذا الا بناء اختيار لا وكونه مقدورا او منه جوابا عن معلوم العدم فاذ ذا الا بناء ايضا لا يسلب عنه فاختيار لا وكونه مقدورا المعلوم الوجود ومنه الجواب استغال ان اول الجوابية فقوله وخلقه استئناف الشبه اذ وخلق كون المعلوم العدم مقدورا استئناف من المتكلمين ومنه خلاف الاقطعي وهو شامل الجائز عدمه ويكون المعلوم عدم وقوعه من الممكنات مقدورا قولي اهتدا ومن الاقطعية فلت بناء على ان المقدور قاطع للتنافي اذ قاحصل فيه اتمى ويحتمل ان يكون مراد المؤلف ما اشار اليه الغزالي من ان من قال بالتعلق فالنظر

الى ذاته او ذاته ومن قال بتعلق القدرة بالنظر الى تعلق العلم بعدمه وقوعه
فقوله لا يخرج الممكن عن امكانه البتة فيه ما فيه بالخفض عطفا على الضمير
المجرور بالباء ذكره للوزن وينبغي ان يقرأ بالالف بدلا من الهمزة ليسلم
البيت من سناد الردف ويؤيده ان الممكن وان اشتمل على وقوعه لكن تعلق علم
الله بعدمه وقوعه قد لا يمنع من وقوعه بالامكان اذ الممكن هو الذي
لا يلزم من وجوده ولا من عدمه محال بالنظر الى ذاته وقد اختلف في ان الحالة
تعلق القدرة على ذات الحال او الحال فذهب الجمهور وقد مر انها ثبوتية
واستدل من قال بالاول بانه لو لم تتعلق القدرة بالشيء الا قبل تعلق العلم
بعدمه وقوعه لزم ان لا يكون للقدرة متعلق والتالي باطل بالاجماع والمقدم
مثله وبيان الملازمة ان الممكن اما واجب الوقوع اي تعلق علم الله بوقوعه او مستحيله اي تعلق بعدمه وقوعه فلو منعت ان تستثنى الى القادرية
من تعلق القدرة لمنع منه الوجود العارض اذ ما به المنع من تعلق القدرة
بضده وتقدم كلام الموجب لئلا يخرج المعدوم عن كونه مقدورا بسبب تعلق
القدرة العلم بعدمه لزم خروج الموجود به اي بسبب تعلق العلم بوجوده
لان التالي يشتمل النفي فالمقدم مثله وقد مر بيان الملازمة وذكر الامكان
يشتمل الاستدلال للقول بان المتعلق العدم مقدورا اي لو منع تعلق العلم
بالعدم من وصفه بالمقدورية لمنع من وصفه بالامكان والتالي باطل بالاتفاق
فالمقدم مثله ويحتمل ان يكون لبيان المختلف فيه هو وصفه بالمقدورية
لا وصفه بالامكان فيجتمع عليه

ومن جواب اذا مدد والبيت على تسمية قوله ومتعلق الوجود والعدم

وتقدم

بالمعدوم

ونص شامل ابن عرفة في المحصل والابكار والاربعين هو تعلق علم بكل المعلومات
وخلاف المعلوم محال المعلوم الوجود واجب ومعلوم العدم ممتنع ممكن
تعلق موجب بالذات لا بالاختيار اجاب في الابكار والاربعين بانه
لا يشتق له من الفاعل من تصور اختيار التخصيص عند اختيار الفعل لانه جمع بين
الضدين بل اختيار الفعل يرجع منه اختيار التخصيص وبالعكس قوله
قال الفاعل الذي له ان يفعل بضم الشين اي المتمكن من الفعل على الضم
واختيار لا انه يتأتى منه عملا منه عند اختيار العمل اي ليس ذلك من حقيقته
ولا شيء لها فيه هذا وفعل الممكن المعلوم الوجود لا ينافي العدم والاختيار
وانه كما يجيء ممكن من حيث كونه محال فعله والجواب السابق ان هذا من حيث
والله اعلم والتخصيص عطف على ان يفعل وعملا مفعول به التخصيص ومنه
حال من التخصيص وجملة فاضل حال من تخصيص اي فاضل اوقعت له اي تخصيص اوقع
والكاين يجيء فاضل اول اي العدم فاضل هذا الذي يقطبه المعنى ما يمتنع منه
الصناعة الشرعية لما فيه من الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي
قوله منه اي من الفاعل قادر بحال اه يصح منه الفعل فيما لا يزال
واستقبال يمتنع حصوله في الحال ممتنع حصوله في الحال
اجيب في الحال الحصول الممكنة من حاصل ممتنع قبل ان منه
قش افعل الباقي بقوله قال الله فاذا هو قيد تام من الدليل على ان اختيار
وانفعال الشيء ان يجاب ثم موقوف عليه لما يفعل اي الله قادر في الازل على
حال وهي انه يصح منه الفعل فيما لا يزال على معنى انه متمكن في الازل من
ايقاع الفعل فيما لا يزال لا من ايقاعه في لا يزال اذ الفعل ان محال ومبنى هذا
الكلام على شبهة المخالف وذلك انه قال المقدور يخلو عنه وجوبا او
عدما والحاصل واجب والمقابل ممتنع فانتفت الممكنة كما تقدم الممكنة هي
الواجب والممتنع واجيب بانه مدفوع بنفي الممكنة حال حصول الحدث

الظرفية وتمثيلها بقول المكنة من الطرفية حال المحصول احدهما بل بقول المكنة حاصلة والحال من الايجاد وقد تستقبل والاعتراض بان المكنة الحاصلة والحال من ايجاد وقد تستقبل محل الا في نفي لم حصول قد تستقبل والحال ومعرفة الحال وامتناع الشيء مستلزم لامتناع المشي وقد لا يكون المحصول وقد تستقبل وقد لا والجواب انا لا نسلم انه في لم المحصول وقد تستقبل حصول قد تستقبل والحال بل في لم حصول المكنة والحال من قد ايجاد وقد تستقبل وامتناع المكنة والحال من الفعل وقد تستقبل الرفع جمع وقوع الفعل والحال المكنة والحال وامتناع حصول المكنة والحال مع حصول الفعل وقد تستقبل ممكن وقد امتناع ومع حصول الفعل والحال ممتنع وقد امتناع والمعنى خرج عن الحصولين حصول المكنة وحصول الفعل والحال يبقى الحال قوله واعترض التفصيل وقد تستقبل البيت يحتمل ان يضمن اعترض معنى قيل ايراد قيل على سبيل الاعتراض الكلام السابق التفصيل الا قد تستقبل ممتنع وحصول الشيء انما يكون والحال او يكون الكلام على حذف القول اي اعترض الكلام السابق بقيل وعلى هذا التعريض حصوله مبتدأ وقد والحال خبره ويحتمل ان يكون حصوله فاعلا بممتنع ايقاعا للظاهر موقع المضمر اي اعترض الكلام السابق بانه يؤدي الى حصول قد تستقبل والحال ممتنع وهذا يبقى بعد هذا العربي من حيث الصناعة العربية قوله اجيب والحال حصول المكنة البيت اي اجيب بان المحصول قد تستقبل البيت بممتنع قولكم يؤدي الى حصول قد تستقبل والحال لا نسلمه انه مبني على ان المحصول قد تستقبل المستقبل والحال وليس كذا بل في لم حصول المكنة والحال من قد ايجاد والمستقبل مستقبل من كلام المؤلف انتهى زاده

❖ فخالف الخليفة زلبد بعته ❖ ليبس بعيبة وما طيبة عنه ❖
❖ اذ لازم امر وفي حدوث الفاعل ❖ او قدم المعجوز عنه الفاعل ❖

فانه قد لاح بالمعقول ✤ تلازم العلة والمعلول
وازم الزاجي وجود الفعل ✤ بازل وجوبه بلا مهل
اذ قدم الشيء وهي المانع ✤ قدم بعضها بلا مدافع
اذ قيض المانع منه بازل ✤ بطل بعضها اذا ما عمل
وجد السلامي الحتم للمؤثر ✤ فعاد ذا بما نفى مؤثر
ان صح منه الفعل مفعول اتى ✤ او قبلا لم يجد حادث قط بعد
اما بلا شيء قبل الحدث ✤ او وجد المانع حتم قبلا

قال المؤثر لا يخلو اما يصح منه الفعل اولا فان صح منه الفعل
فهو الفاعل المختار وان لم يصح منه الفعل فهو الموجب بالذات لا يخلو اما ان
لا يتوقف تأثيره على وجود شيء ما وانتفاء مانع او ان يتوقف فهو الشرط
وان لم يتوقف فهو العلة واذا بطل ان طابع العالم موجب بالذات بطل
القسمان فتعين ان قول الفلاسفة المؤثر هو الملائكة وبيان ذلك انه لو اوجبه
اما ان يوجبه على سبيل العلة بان تكون ذاته علة لوجوده والعلة
والمعلول قبلا زمان ولا يصح في العقل انفكاكهما حتى يتأخر احدهما فقدم
العالم لقدم علته او حدوثه لحدوث معلوله وهو معنى قول المؤلف
الموجب او كلازم الاولى البينتين وكل من قدم العالم وحدوثه الفاعل بالعلة
فيما سيأتي وان اقتضاه بطبعه فان توقف اقتضاؤه على شيء قبل العالم شيء
اذ كان عادما قبل الكلام في حدوثه كما الكلام في العادم اولا ولا يتسلسل
ولم يتكلم المؤلف على هذا القسم اذ اللازم منه بطلان الفعل كما اللازم
على قدم المانع وان كان قديما فلا يخلو اما ان يوجد معه مانع او ان زال
فقد تخلف الموجب او امتنع شيء لم وانتفاء مانعه قبل فقدم المانع وان وجد
معه مانع فان زال استحال زواله لانه ما ثبت قدمه استحال حدوثه وكان يجب
اما ان يوجد العالم وقد وجد او الى هذا اشار المؤلف بقوله وتازم الزاجي

على نبينا محمد وآله

وجود الفعل والأخرى تاركة الأخ بكسر الخاء لأنه مقابل الباطل وفي قوله
أو فقد الشرط وفي الموانع الثبت هذا الثبت والذي بعده تفصيل الثبت
السابق إذا وجد الشرط ولم توجد الموانع فيلزم وجود الفعل بالطبيعة
وهو واضح قوله أو ثبت المانع فيه لم يلزم الثبت أبدا واضح وجد مع
الطبيعة مانع لم يلزم الفعل ومعلوم الانتفاء عدم القدرة قوله أما بالنسبة
شيء فإن الباء اقتضى على الشيء لأن انتفاء المانع شيء والمعنى محقق
مندرج فيه

فكل فعل موجب المختار ... وأيجاد ما به لا اختيار
فيقسم الجاد بعد المحدث ... وقبل علمي بي بالمحدث
كقولنا العالم حادث وكل ... موجد حادث له المحدث قل

ش جملة موجب المختار رفعت لفعل والجملة في جملة الجاد لما أثبت أن الصانع
فاعل بالاختيار استنتج منه أن العالم حادث لأنه فعل المختار وفعل المختار
لا يكون إلا حادثا إذ لو اختيار وجود يستلزم سبق عدم وإلا لكان تحصيل
الحاصل وهو محال قوله فيقسم الجاد بعد المحدث أي يقسم الجاد بعد
بالاختيار وهو الكلام في اختيار المقتضي بعد ثبوته قوله وقبل علمي
بي بالمحدث كقولنا العالم حادث الثبت بي بمعنى يعلم أي يعلم الجاد
أو المحدث بالكسر يقسم الجاد بالمحدث بفتح الدال قبل العلم بالمحدث بالكسر
ومراد المؤلف بمعدل الكلام بناء البقاء فيقسم الجاد بالاختيار والمحدث
أي البقاء يقسم الجاد بالاختيار وهي التي يجتمعان بالاختيار والطريقة الاستدلال
المحدث وهي الاستدلال بالباء على المؤثر وقد اختلف في اقتضاء الجاد
إلى المحدث فقيل الاقتضاء وقيل المحدث وقيل مجموع الاقتضاء والمحدث
وقيل الاقتضاء يسمى المحدث وسيذكر المؤلف هذه الأقوال والبقاء مثل
أن العلم محدث العالم يتناهى عن العلم بثبوت الصانع بالاختيار

علة

نجد الأولى

يجب دوامه وينتفي ما يفتقر إليه من الظرف وأما تقدم العلم بالمعلوم فهو كما
الظرف فلا يلزم المعلوم تمام العلة أو جزؤها أو شرطها أو مفيدها وأما قوله فيجب
دوامه فيبطله فإنا إذا فرضنا أن العالم ممكن لذاته وأن كل ممكن يفتقر في ذاته من
حيث هو قابل للوجود والعدم قبل الوجود ليس له من ذاته وكل ما ليس
له الوجود من ذاته قبل الوجود له من غيره لم ذا لا يجوز أن يكون واجب
مستفيضا الذات والا افتقر إلى ما افتقر إليه العالم وجاز أن يتسلسل والدور
والتسلسل محال فثبت العلم بموجود مؤثر واجب لذاته ثم يتعين أن يكون
موجدا بالاختيار لما مر ثم نقول تقدم ذات العالم موقع بالاختيار وكل موقع
بالاختيار حادث فتتناهي العلم بحدوث العالم وهذا الطريق هو العلم بوجود
الصانع فحقق ثم انظر حتى تعلم فيما ذكرناه وبقي يقي له

✤ قال العالم الموجود يقع اسمه ✤ وما يسوغ الصفات للاسم ✤
✤ قال العالم في اللغة الجنس وفي اصطلاح المتكلمين كل موجود سوى الله
تعالى وصفاته وذاته فالموجود أعم منه ومن المعدوم وسوى الله أعم من
وجود القديم سبحانه وصفات ذاته أعم من مذهب المعتزلة القائلين
بحدوث أخص صفاته والكلام فيهما على مذهبهم من جملة العالم ثم تعريف
المؤلف لا يشمل أخص الخواص وهو قولنا الثابت بدل الموجود ليشملهما ومن
الصفات الكونية مبني على إثباتهما وهو كذا مذهب المحققين فيهما الحال ص

✤ ومن على قسميه الجامي ✤ وذا الأخير غير أخص والجوهر ✤
✤ وزيد ثالث عليهما ذو بين ✤ وذاته ما يقابل القسمين ✤
✤ للحكما والنفي للأشعري ✤ بحجة ينقض ذا الحد انتمى ✤
✤ وذا الأخير فلزوم بينة التركيب ✤ بالافتقار والجواب يجيب ✤
✤ فيقول لم نشترط الجواز للعوارض ✤ لا سيما السلب ينفي العارض ✤
✤ بل يدري التركيب هذه الخاصة ✤ كسلب أي حال عند البساطة ✤

جمهور المتكلمين على انحصار العالم بالجواهر والاعراض وانتفاء الواسطة فيما بينهما والدال لا ينفي اولا فانيا بينهم وقضوا بان جملة الممكنات الموجودة اما المعقول والمنفوس وانواع البشر منه والمشاهد منهم الغرائب وبعض الصور منه على ذلك والمعقول البشري خاصة فالاول المستلزم بينا فانما ذكر لانه من اليقين من المجتمع على انقسام العالم الى ذلك والثاني البداهة بطلانه متفقون على ذلك اما المثبتون فظاهر وكذا النافون منهم لكن لا عن اعتقاد بل لان ما تقدر به البداهة بطلانه او نفي فاما كان لزوم الدور فلان نفي الجواهر الاخيرة والاشتغال بالاخير يستلزم نفي الاول بالاسر فيلزم تعطيل الجزء الواحد وهو محال واما تقدر به البداهة بطلانه لزم تعطيل الجزء الواحد وهو محال وايضا واعترض عليه بانا لا نسلم ان اخص وصف البداهة التقدر بل انه راجع الى السلب والوجود مقدم بالسلب وانا نسلم انه معلول للاغير ايضا فانا السلب لا يصح ان يعلل بانا قالوا انما نفي بالاقتضاء بذلك الا لاستلزامه للتقدر وانا نمنع استلزام نفي المنفوس ذلك قلنا انما يتم ذلك ان لو كان المستلزم عينه وماهيته نفيه او اخص وانا نمنع ذلك ولم يدفعوا قوله المجتمع بينهم بذلك بالاستقراء انما انصرف الى القسم الثالث والمجتمع متعلق بينهم وبالاستقراء بدل منه او حال من فاعل ينفون والباء للمصاحبة وانما لم يتعلق بينهم لانه لا يتعلق حرف جر لمعنى واحد بعاملين واحد قوله وتلك ملزومة الخ يعني ان المجتمع هي ان انتفاء القسم الثالث ملزوم للتركيب بالاقران ومن هذا اشار الى قول الناظم واما تقدر به البداهة بطلانه لزم تعطيل الجزء الواحد وهو محال وايضا واعترض المؤلف بان معنى التقسيم

ذلك

نزلم

قوله والجواب الخ فيقول ان اريد بالعوارض الخ فيقول مثل اجيب
بنحو والجملة خبر عن الجواب وكنى بالعارض عن السبعة المذكورة بالزوال الخ
وهي ما الزوم من التركيب فانه اذا الزم التركيب لزوم التفرق الخ فيقول
ان اريد اذا فرقيا اتحاد كما مثلنا فلا نسلم عدم والمؤجود الخ فيقول
من العدم قوله فلا ترى التركيب فيه الضابط الخ فيقول
يحتمل ان يعود على السلب ويحتمل ان يعود على مفرد العوارض ويرجح
الاول تمام الخ اي فلا ترى التركيب ضابطا السلب او العارض الخ
ان اريد الخ فيقول وكنى بالضابط عن اللازم بمعنى انه يعلم ان الضابط
والغائب ان فيما سار لغيرهم السلب او فيهم من العوارض ان يكون وكيلا
✤ والمجموع الذي فيهم ومما ✤ فلزم فيه ان العرض فوقها اعلما ✤
✤ الاول المسمى والا بالمجموع ✤ لانه بهما موقوف ان اعتبرا ✤
المجموع هو المتحيز فاذا قائم مع غيره الجسم والا المجموع الخ وفيه بكونه
متحيزا الكون الخ فما يمتاز به غيره اي يكون بحيث هو وقد اخذ الشارح فيه
وشرحه على الحيز ضروري فالمنفعل لغة الشيء باعتبار ما فيه من المانعة
عن التحيز ومن ثبت لهم هو المتحيز وصل منه اي زائد على ذات المجموع اي
ترجع الى نفسه وذاته فيه خلاف مبني على الخلاف في ثبوت الحال
فمن قال بها قال ان حال الذات المجموع ومن نفاها قال ان ترجع الى ذاته
او وجه واعتبار واما الحيز فهو الذي تقع عليه المانعة وهو المكان
او تقدير المكان وفسر بتقدير المكان الفراغ الذي لو قدر فيه جوهر
لشغله والعرض المعنى القائم بالجوهر وفيه القيام بالجوهر احتراز
عن صفات البارئ تعالى وينقسم الى ما يستند الى جوهر وهو الحياة كالعلم
والقدرة والارادة والى ما لا يستند الى جوهر وهو الحياة كاللون والطعم
والى الحيز فقوله نوعان خبر مبتدا محذوف تقديره هو اذ العرض نوعان

خصه الحكيم بمقولات عشر فمنها الفعل والانفعال
والكم والكيف والمكان والزمان والوضع والملك
فمن ضمن خصه اشارة على العرض والمراد بالمقولات
الاجناس العالية وعند القسيم الحكماء قالوا المقولات عشر
لان المقولة اما واحدة من المجموع وتسع منه
والاخر هو الاين والمتى والوضع والملك والفعل والانفعال
والكم والكيف السبعة الاولى نسبية والحكماء اتى بهم
لانها موجودة في الخارج
وعند المتكلمين امور اعتبارية او وجودها في الخارج قالوا
الاين حصول الجسم في المكان والمتى حصول الجسم في الزمان والوضع هيئة تعرض
للجسم باعتبار نسبة اجزائه بعضها الى بعض ونسبتها الى الامور
الخارجة عنه كالقيام والقعود والمكان والملك هيئة تعرض للجسم باعتبار
ما يحيط به ويشتمل بالتعمم والتقمص والتنعل والفعل تأثير الشيء
يخرجه من حال التمكن الى حال التمكن والانفعال تأثر الشيء
عن مؤثر والاضافة نسبة تعرض الشيء بالقياس الى
نسبة اخرى كالابوة والبنوة والكم عرض يقبل القسمة وسواء ان
يكون بينه بحيث يحصل بين الاجزاء حد مشترك وهو العدد او لا ان يحصل
وهو المقدار والمنكر المتكلمون انفى وجود الكم وقال المقدار هو
الجسم او جزؤه والكيف العرض الذي لا يوجب النسبة ولا القسمة ويدخل
فيه ادراك الاجزاء بالحواس الخمس وادراك الاحوال النفسانية وهي العلوم
والظنون والجهالات ويدخل فيها النظن والصون والارادة والكراهة
والنية والحياء والطعم والرائحة وغيرها

✦ وقد تجيء شكلي نوشيني ✦ وجسمه يقتضي جزوني ✦
✦ فالجوهر الفرد دليلنا اقتضى قبوله وذينه ما مضى ✦
✦ فلو يكون قابلا للقسمة لكان ذا مقدار كالجسمة ✦

✣ والسماوات قد دل انها جسم ✣ حيث بطل النفوذ فرض التلازم ✣
✣ كذا الله الحكيم قد ذكرته ✣ للوصف بالتفرد في نعوته ✣
✣ وكفوه ما ليس له شبه ولا ✣ نظير فافهم المنع عنه للتفرد ✣
✣ بمشتمل الجزء الذي لا يتجزأ ✣ كذا الفرد في عنصره والجسم ✣
✣ نقيض وما ذكر بالمشهور ✣ [illegible] ✣

ش قد مر انقسام المتحيز الى الانقسامين وابن منه تحيز التماع بالجزء الذي لا يتجزأ قبل اقامة الدليل على ثبوته فاول البحث وتحرير محل النزاع انا لا ننكر ان الاجسام المحسوسة قابلة للانقسامات اقول اما ان تكون موجودة بالفعل او لا تكون وعلى التقدير الثاني اما ان تكون متناهية تحيط بها حدود الاقسام او لا تكون متناهية لا يدعي عاقل الاول والقول الثاني يقول الجسم المحسوس مركب من اجزاء متناهية وكل واحد منها غير قابل للانقسام بوجه من الوجوه ومذهب اصحاب المتكلمين والنظام يقول الجسم المحسوس مركب من اجزاء غير متناهية بالفعل ومذهب الفلاسفة منسوب للنظام والنظام يقول مذهب الجسم المحسوس جزء واحد بالنفس كما انه واحد بالحس الا انه قابل للانقسامات غير متناهية لا بمعنى انه يقبل انقسامات غير متناهية دفعة واحدة بل بمعنى ان الجسم لا ينتهي بالقسمة الى جزء لا يقبل بعده الانقسام وهو كلما خرج من الانقسامات الى الفعل صار متناهيا كما نقول انه قابل للاتصال بمعنى انه يصير متصلا وان كان لا يتصل الا بشيء آخر وان كان كل ما خرج الى الوجود صار متناهيا ومذهب جمهور العقلاء سبعة والرابع قول من يقول الجسم بسيط واحد بالنفس لا يقبل الانقسامات غير متناهية مذهب المعتزلة وتفصيل المذاهب في مذهب النظام المتقدم فقوله

قوله ولو يكون قابلا للقسمة الخ اي ولو يكون الجوهر قابلا
للقسمة كما يقوله النظام انه لا يتوقف على جوهر لا يقبل القسمة وهو اجزاء
الجسم التي انتهى اليها وما من جزء الا وهو قابل للانقسام لكان له كل واكثر
بل تتساوى جميع اجزاء العالم وهو لازم باطل والملزوم كذلك فكذا
الملازمة اما بيان الملازمة انه يتفرض انقسام الجزء الى ما لا يتناهي وانقسام
الكل كذلك يلزم تساوي قسمة المقدار التي كبير اذا لعظم والصغير
اذا هو بكثرة الاجزاء وقلتها وذلك انما يتصور اذا انتهت القسمة الى
المساواة المعلومة لا فلا وان بطلت المساواة ثبت التفاضل
واذا ثبت التفاضل ثبت ما وقع به التفاضل وهو الجوهر الفرد وقوله
وتتساوى فيه الاجسام مع زيادة بعضها على بعض قبله لانه دليل آخر
قوله يبطل الكل فانه النظام اي بطلان لازمه قوله كذلك الخ
قال اي وكذلك يبطل ما قاله الحكماء من ان الجسم واحد الاجزاء فيه
بالفعل وانما ينقسم بالقوة وبيان بطلانه ان الجسم يوصف بالضدين
كالبياض والسواد والحركة والسكون اعني انه يفرض ويكون ابيض وبعض
اسود وبعضه متحركا وبعضه ساكنا وبالتفصيل يكون بعضه وديا
وبعضه يمينيا وبعضه مسكارا اليد وبعضه يمنى مسكار اليد فلو
لم يكن منقسما بالفعل لما اجتمع عليه الضدان وما توارد عليه النقيضان
قوله وكون ما ليس له جهة الخ كون مخصوص بالعطف على
ومنها كقول ابي هاشم السلامي لانه ما لا يتناهى لا يعقل اي يبطل ما
تقدم بالوضع بالضد وبيانه ما لا يتناهى لا يعقل ما يتناهى يلزم منه
تساوي الكل الجزء بل متساويان اتحادا للعالم كله وذا محال ضرورة
ومنها قول الدليل الاول على بطلان قول النظام وبيانه ما الذي على بطلانه
قول الحكماء بقولهم انه يكل جسم بالقوة انقسامات ما لا يتناهى يلزم منه ايضا

اجزاء

١٨١

اي لا يقبل

اه لا تفضل احد جسام بعضها بعضا فقوله فيشتمل الجزء الذي لا يتجزأ الخ
ليس كذلك فان الاجسام لا يفضل بعضها بعضا فلزم ان لا مساواة القليل للكثير
وسنا مساواة الجزء للكل ومع تفصيل لمعنى البيت قبله والتفضيل الذي
بالمشاهدة انما هو بين الاجسام وبين الجزء والاول قوله فالخلف من
المعاندة اي اذا اذا ادرنا نفيض تلك اللوازم بالمشاهدة والخلف اذ يكون
فكابرة ومعاندة السبعة

فالقول الاول نقطة كبيت ✤ خطا فيشتمل نصفين بيت ✤
فان تقسم الجزء وذا لم ينقسم ✤ فقد تقول بانه لم يشتمل ✤
وواسطة الوسط لا بد ان يبقى ✤ متغايرين ذا يمين مبين ✤
فظ الذي يبع كل الصفون من ✤ كرسي زيد فضلة ما جزء بعض ✤
فلفظ الجواب منع ذا الرقم ✤ والوتد فيه مانع التحكيم ✤
والجزء ستة جوهر بمادة ✤ فيشتمل اليسرى على الناشر ✤
مساحة للفظ تلك الكتب ✤ جوهر اما في الفرد تستر ✤

احتج القائل السبعة على نفي الجوهر الفرد بادلة فالقول الاول فضا خطا من كل ثلثة
اجزاء وقسمنا الى قسمين للزاوية ينقسم جزء التقاطع الى التساوي
فمن اما ينطل القول بعدم الانقسام ومعنى قول المؤلف فان ينقسم الجزء
وذا لم ينقسم البيت اي ان تقولوا ان كل واحد من النقط جوهر فهي خطوة
ومن الايضح بانه النقطة المتوسطة قد انقسمت والجوهر الفرد باعتقادكم
لا ينقسم فنتج ان النقطة المتوسطة ليست بجوهر فهي جزء وقد مر
جوهر تقدروه في ذا الا ويمكن ان يتوسط بين جوهرين ينقسم ومن
ينتج ان الجوهر ينقسم ثابت قوله وواسطة الوسط لا بد الطرفين متغايرين
البيت من شبهة اخرى اي اذا اذا اخذنا جوهرا اخر جوهر من جهة المتوسط
يلاقي كل واحد من الجوهر غير ما يلاقيه الاخر فلو اه كذا الخط اذا كان

وسطها وهما خطا يمتنع تلاقي احدهما مع الآخر فلم لا في منزل بطرفه والخر بطرفه والخر
ممتنع فانقول قوله ينقسم الى اجزاء فقد لا في احدهما بما لم يلاق الآخر وهو
القوس فسم التقاطعي فقط لان قسم الخط بنا على في خط التوسط قوله
فقط الى بيع كذا الطول ما كان من الاضلاع منزل بشمة ذات الدرة والفقط منه الخط
الذي ينقسم الى بيع بمثليه والمعنى ان الشكل الى بيع لا بد ان يكون فطره الذي
من ضلعه وذا الدليل على بعي الجزء والا ذن لو كنت لزم ان يكون الفطر مساويا
للضلع اذا فرضنا بعضا من اجزاء هي دلة يساوي عدد اجزاء كل ضلع عدد اجزاء
الضلع الآخر وبيان اللزوم ان الفطر الذي الى بيع بمثليه كل جزء منه موازر
للضلع ولما كان الفطر اعظم كان الكل اجزاء والغرض اجزاء الى بيع جزاء
في دلة فتكون اجزاء الفطر موازية لما دونها وهذا محال فتساوي الكل للاول
فلو ان اجزاء الضلع لا تقبل الانصاف لما حصلت الموازاة قوله فاجزاء
يعني اذا فاجزاء ومنزل الجزء الى بعد بعرض ويرفع عدد تسعة من الشمسية
قبله او بعد الخ قوله فلما الجواب منع ذا لنا القسم الممتنع منزل جواب
الشمسية الاولى والمعنى اذا منع انقسام احد المذكورين فغير متساويين
والا ينقسم متساويين الاخر في كل من اجزاء عددها سبع او ثمان قوله والجزء
بستة جزاء يماس البيت منزل جواب الشمسية الثانية اي الجواب ان الجزء
عندنا يجوز ان يماس بستة جزاء ومنزل احترازا عن ان يعتبر انصاف ذا لنا
فيرد علينا لم لا يجوز ان يعتبر انصاف ذا لنا او يعتبر له وعطف قوله فشمسية
على التقابل بالواو لتشبيه من الجواب قبله اي مجيبين فنقول ان منزل الشمسية
التي ذكر العيلسوفي وقفت لم يسمح ان معنا يوا لامور التي سمعت
عليه والتي من يماس والتماس زيادة على الوزن تسمى بالعروض والا فالزيادة

ينقسم

لم يسمح

ولم يتمم ذلك بل شطر راجع فقول في مساحة القطع تلك التي جوامعها
اذ الجوانب غير الشبيهة المائلة اه فظهر الى بيع اذا ذاك الذي منه ظهر ان القطع
اعظم من مساحة القلع فيلزم حينئذ ان يكون عدد اجزاء الاولى من عدد
اجزاء القلع وانه ممنوع على وجه لا يتعدى المساحة فلا يلزم اه
يتبقى وتمامه المفصل
✣ دائرة القطب مع المحيط ✣ بعوزه النظام بالنقيض ✣
✣ بل التفاوت بتقسيم الحركة ✣ وكل شبيهة لها مشتركة ✣
✣ بسبب عدة المحيط والنقط ✣ بقوة القطبين العجب حكمت ✣
✣ فاحفظ به ذا الجزء فهو زبدة ما من الكلام بالفرد المنيب ✣
قشر الطبقة في اللغة القوقوب ومن هذا النظام عبارة عن قطع المسافة
من شيء مما تشبه وما حاذاه والتزم النظام الطبقة ليتوصل بها الى ما اعتقده
الجسيم من جوابها في دائرة لا نهاية لها وذلك انه الزم عليه اه نهاية لو قطع
جسما فقد قطعت فالانتسامي فالتزم الطبقة وقيل له النهاية في ذهني
هي حيث لا وبقي التحيز عنها محال وقسمة التحيز لا بد وان يكون على محاذاة
الجسم والا فلا تصل الى آخره ويلزم منه انها قطعت اجزاء الانتسامي
وقطع لا انتسامي محال وقسمة النظام في الاحتجاج على الطبقة بوجوه
منها اه الى حتى تحاذا ودائرة القطب لا تساوي دائرة المحيط وهذا الذي
الذي قطعت الدائرة الصغرى قطعت جميع الدوائر الكبرى ولو الطيرة
لم يستقم ذلك والجواب بمنع التفاوت في الحركة باعتبار انها احد التحريك
تتخلل مراكزه سكنات وفي حتى يتوالى حتى كانه وفي فسماه بسماهيره الى حتى
في عدة الحركة في المحيط وبطأها مما يلي القطب وما دليل اقوى من المساواة
قول دائرة القطب مع المحيط البيت اذ حركة دائرة القطب مع حركة
دائرة المحيط حجة او دليل الطبقة النظام بسبب التقسيط اذ تقسيط

الحي كائن على الترابين مع تحرم مساواتهما واتحاد زمان القطع وابتدائه
فالحاصل الاباد الطفرة **قوله** بل التفاوت بنفس الحي كذا ان التفاوت في
المتحركين بنفس الحي كذا بمعنى ان حي كان احدهما التقدم والتقاطع الحي
من حي كان الاخر لا بسبب الطفرة ومن امثلة الجواب **قوله** فكل شيء منه
له مشتقة ركنة اي كل شيء منه للنظام موجود له بجانبا شيء منه ومن امثلة
ان يقال شيء منه قبل الجواب وقد ذكر ذلك ما مر الشيخ **قوله** بسبعة
المحيط والبطء والبين منه ان يقال التفاوت بمعنى انه مفرح بالمساواة منه
اي علم العيان يسمى عنه حي كذا دليل المحيط وبطء حي كذا دليل الاولى ولهذا
اقتصر ان قطع الترابين الطفرة **قوله** فالحق هو ذا الجزء قول الاخر بين
من الكلام التبت فتنتج فاصبوان الحق هو الجزء الذي لا يتجزى واما جواب
الجسم فتنا مبينة ومن قول الاخر من علماء الكلام وبالجزء للمستبين
يتعلق بقوله اي قول الاخر بين بسبب الذي لهم من الحجج على ذلك والمشهور
ثم الاخر من المتكلمين ممنوعة ارتفاع القائل موقع المضمر ويحتمل ان
يتعلق بالحق اي الثابت بسبب ما لهم من الحجج

✤ والجسم هو مقطع الكرام ✤ قديم جزء وهو رد ضيغم ✤
✤ حيث تقابلا فما جسم ✤ تقابلوا فيه خذا نبيه ✤

قيل الجسم هو اصطلاح المتكلمين المتقابل فاذا تقابل جزءان صار اجسمين
اذ كل واحد منهما متقابل مع الثلاثة وقال بعضهم ثما جسم واحد والاول اصح
لان حد الجسم هو المتقابل فاذا وجدت التقابل نسبة واضافة فالاضافة
مفقودة لكل واحد منهما فانما اذا قلت هذا مجاور لهذا الجانب هو ضمنيا قول
وذاك مجاور لهذا فقد رتبه على ظاهر قوله بين ذا الخاوا العرض الواحد
لا يقوم بجزءين بل لا بد ان يقوم بمتقابلين يوجب كونه مقولا مع
الاخر وكذلك لا يقوم بالاخر وما يقوم بمحلين فالرابع المتصاحبة

والحلا

والجلاب القطني **قوله** كما ليق وتبقى اذا لبقاء كما مر في مدل الكلام او نقصه
له للتنا لبق عرض والصحيح خلافه اذ اضافة اذ لا يعقل الا جماع والا فهي
للأبين الثبتين

ثم الطرق مع الانتفاء	اثبتنا الزم عراض بلا انتفاء
لزوم الزاي يدفع الاقدام المعنى	بمثله يلزم الزاي بيني
منع بقائه بكل حال	مشترم لمنع الزم فتفزل
والمنع من قيامه بنفسه	وذا الاخير جميع جنسيه

فمن الاعراض على حدوث مطلقا اي اثبت حدوث الزم اعراض الطرق والانتفاء
انما استدلوا بها على حدوث الزم اعراض واما الثبوت فدليله غير هذا ومنهم
من قال المعترض وردي ويدل على ان هذا مراد المؤلف قوله بعينه الخ اي
وكل عرض حادث للطرق والانتفاء ويحتمل ان كلام المؤلف على ظاهره
ويكون في ادلة بالطرق والانتفاء قاصرة لحكام الجاحظ على الجواهر
ومعه دليل ثبوت الزم اعراض لها سنبينه ويقوض هذا ان اثبت الحدوث بها
يغني بالمساواة وذا لما قوله الحدوث بالزم اعراض مشاهد وتفي كما له
الشاهد على ثبوت الزم اعراض وقوله اذ لم يحل الجوهر بعد ان كان ساكنا
فقد زال الضد الذي كان ساكنا فنفي بعد ايجاده لم يكن اشغاله
حيزا ما وقد اشغال الحيز الزم اول والمتحيز جائز وكل جائز لا بد له من مخصص
والمخصص اما نفس الجوهر اقول او نفس الجوهر لو اقتضى كونه شاغلا
حيزا معينا لاقتضى كونه مع بقاء نفسه بعينه فنقول ان المقتضي غير له
وذا لما الغير ثبت اقول اثبات والنفي لا يقتضي له وذا لما اثبات مثل الجوهر اقول
ومثل الجوهر جوهر ولا يكون جوهرا لوجوب اتصافه بالمثلين وجميع صفات
النفس وذا يقتضي انما يثبت للنفس وذا لم يقتض ذا لم يلزم فلم يلزم بعض
الجواهر اقول وقوله بعض وجواز كونه شاغلا للحيز مع فقد ان جوهرا آخر

والعلة العقلية واجب بها ان وجد ما وان ليس بمحال او اداه يقتضي باختيار
او او والمختار لا بد له من فعل والجوهر بان منتفي الوجود فلا يصح ان يفعل
وحال بقاياه فتعين ان يكون فعل فيه اما ازاية او مثل العرض واداه بغير
اختيار فلا بد من قيامه به ليكون له به اختصاص فيقتضي الحكم له وهو يعني
وقد قام مقام الدليل على ان الفعل يقتضي الحال واذا ثبت هذا فلا بد من زيادة
الاختصاص اذ يكون الى ايد الزوال فتح الدليل حالا فيقال الحال انما تفعل على احد
اذا الفعل لا بد له يصح كونه فاعلا يصح وقوعه من الفاعل والى ادى لا بد
يتبين عند الفاعل ليصح فصدر الفعل والحال انما تتبين باعتبار معنى ما الموجب
هذا الوقوع تميزها باعتبار معقولية ثبتت هذا الحال جميعا فقد اختص
عن غيرها وهو ذات الحال انما تحال الحال فلا بد له تتبين باعتبار معنى ما يقع
فيقع مع وقوعه الى موجب هذا ولا بد من قيامه بالجوهر الذي اوجب له
الحال المذكورة وهو الذي اقتضيناه واذا ثبت هذا فاستدل الطرق الثلاثة الاخيرة
على حدوث ما اختلف فيه على ان الطرق وداه على حدوث واداه الفريق يستدل
بحدوثه وهيئة يكون الطارئ حادثا بالواسطة والمتبع حادث بالواسطة
اذ ما ثبت قدمه استحال عدمه ومن اجل الشرط المذكور داه حدوث الاعراض
كما ذكرنا بناء مبنيا على اربعة اصول ابطال قدمها بقسميها وابطال
انتفائها وابطال الكمون فيها وابطال عدمها القديم وقدم من القول
هنا على ان الاول وتذكر الى اربع عند قوله بعد هذا زعم الزاعي انتفع وقد
نقل عن كل بعينه القول بالكمون ثم اخر والكمون بها والكمون بطلوع الاجسام
على ان الشتاء ومثل يعني معقول به العرض انما معنى الكمون المقول به
ثم اخر انما قوعد يعني مقتضية حكمها ومعنى الكمون بها اقتضاء هذا
حكمها والقول الى الكمون والكمون بالحال انما يؤدي الى اجتماع الضدين
في المحل الواحد اداه الجوهر اذ الحر والشكوى كما بين بعيد زمن حتى كثير

اجتمعه

اجتمع الضدان فيه ضرورة وهو الحكم المختص به اه اقول اغراض الحكم التي تقتضيه
وانتفاؤه بانتفاء المعاني الموجبة للاحكام وفي نقول انما تنتفي الاحكام
لانتفاء معانيها الموجبة لها اذ لو بقيت بلا نفسها لزم اختصاص الحكم
المنتفي من الحكم بقيد المنتفي بل باعتبار له يثبت التناقض وذا الخاص
الحال في المحل وموضوعه قوله بلا بقاء موضوعه من ان من اغراض الحكم
حال الكون فيه بل فيه ومن المسائل الى ان انتفاء الغرض بفقد وجوده كما
هو دليل على عدم بقائه وذا الدليل يثبت الوفاق بقاء الغرض لاستحالة
عدمه والتناقض بالحال بالمستقبل فالمفرع مثله وبيان الملازمة ان
الغرض اذا بقي زمانين فالكلي كذا الفرد طاريا عليه ليس بواجب له
فلا بد له من مقتض وهو يصح ان يكون للبعد فيقتضي وسيأتي بيانه وانتفاء
بقائه تعلى قوله لو جاز اه يبقى لقائل المعنى لمثله مثل مبني على انتفاء
قرماء اشعرية اه البلخي باق ببقاء وان الجواهر انما صح بقاؤها لقيام
البقاء بها وقد الوا بناء على مثل الوجه فيه اغراض لزم قيام المعنى بالمعنى
وهو محال وسيأتي اه التحقيق كون البقاء من السلوب او من المعاني الثبوتية
قوله لم يلزم الا يبقى مثل مفرع على قوله لزوال المعنى لمثله يجوز
العالم بمعلوم دليل واخر تقرير لم لو جاز اه يبقى العرض للزوم الا يبقى اي
استحالة عدمه وقد اول والتناقض بالحال بالمفرع مثله ومثل استدلال الى
الدليل المستدل الذي نبه عليه بقوله بلا بقاء قوله منع ببقاء
بكل حال مستلزم لمنع الانتقال والمنع من قيامه بنفسه انما لانه عدم بقاء
الغراض مستلزما لما ذكر من اجل ان انتقال العرض من محل الى المحل الذي يوجد
فيه يقتضي استمرار وجوده زمانين فالكلي زمانا فالوجود في المحل المنتقل
عنه وزمانا فالكلي الوجود في المحل المنتقل اليه وذا الحاصل فيقتضي البقاء
الذي هو عندنا من ابطاله وكمثل انتقاله منه قيامه بنفسه الى المحل الذي

وجود فيه يقتضي ذهابه عن ذاته فالمراد بالزوال الزوال عن الوجود فاذا بنفسه وزواله بالهلاك
لوجود فاذا بالمحل فاذا قام بالمتعلق والفناء بالنفس فالبقاء وما يلزم
من بطلانه بطلانه انما يضبط الدليل اذا كان الوضع انتقال العرض من محل الى محل
او من قيام بنفسه الى محل الصحة بقاؤه والفناء بالعكس فالبقاء مثله وقد مر
بيان الملازمة ونفي التالي فقوله وذا اي اللازم جميع جنسيه فان صار ذا اي
الى العدم صحة البقاء والمعنى ان الاعراض كالجواهر يستحيل بقاؤها وما قيل بنفسه وجوده
فتعدمه وبسواه ما ينشو معه فيه ذا الحي كالبياض والسواد او الالوان
والاعتماد او ان ومعنى قول الاشعري به سوى الغاية تفصيل فذكور هي
الشيخ فاسدا المقول الى انه ما تفصيل وذا الحي بما يقوله الخالف ص

✦ فانحصر العالم بزعمهم ✦ وقد بنوا عليه ان البقاء ✦
✦ يفتقر الى جوهر او عرض ✦ كل لدى الحادث ذا العرض ✦
✦ تلازم الوجود بالاستقرار ✦ فمنشأ مدرسوى بالافتقار ✦
✦ الى محله الذي تلازم ✦ او ما يصح النشو الملازم ✦
✦ لم يفترق الجوهر كان ساكنا ✦ او منتفى كالان وما قارنا ✦
✦ والفناء بالعكس بنفسه نفا ✦ لان رفع الشيء اقتضى انتفا ✦

اقول اذ دخل البقاء على الجنس لكونه نفيه عما من شأنه ان يبقى وهو معنى على البقاء
على اجتماع وهو افتقار بمعنى انما للابتقار فان فلا توجد الا عرض يقوم
الجواهر وما تتعرى الجواهر عنهما واما اشارة بذا الى العالم وجوده
الاعراض تعدم واعادة منا بقوله والموجود بالاعراض منشأ مدرسي ترجع
محله جوهر الجواهر وكني بالجوهر عن دليله الذي هو التغير من عدم الى
وجود ومن وجود الى عدم وهو المعبر عنه او بالطرو والبقاء على
اصطلاحهم وهذا الا الجوهر كما مر ثابت بالعقل بالبديهة واما جوهر الجواهر
فعند اصحاب الثبوت تلازما الوجود وجيث ما يوجد احدهما يوجد الاخر

فالجوهر

حتى تقبلها او لو قبل العدم لذاته مع الوجود بالنسبة الى ذاته شيئين
او القبول الذاتي نفسي لا يختلف بل لزم اجتماع وجود وعدم في موجود واحد
العدم الحادث يكون عارضا مفارقا فثبت بهذا ان ما ذاته العدم يستلزم
البقاء وهو يجوز العدم اللاحق يوجب ثبوت العدم السابق ومنزاده
بما ذاته مختص ومنوع اختصار فطعن لا سيما مع وقوف ما نبه
والدليل المسموع عند المتكلمين هو طول الفصل يجمع على بطلان جميع
اقسامه وجاز خرابه بقاء الوقوع العدم على القديم لوجب ان يكون له مقتض
اذ الوقوع لا ينفسه لا سيما اذا كان وجوده كمنزاد الجوهر وان والمقتض اما
بالاختيار او لا والمقتض المختار يفعل العدم او ليس بفعل وغير المختار اما
عدم شيء او لم يتأت ضرورة الحال يكون بعدم شيء لم يتأت ذلك الشيء لا ان
فيما نقلنا الكلام الى عدمه ولزم التسلسل وان كان حادثا لزم وجود القديم
او ان يكون شيء لم وقوعه او باطلا اذ يكون لم يتأت ضرورة انه لم يقبل
انعدام القديم لزم اجتماع الضدين وانه لم يتعذر انعدامه فقد انعدم القديم
بغير مقتض لاستحالة تأتي المقتض عنه اذ ايضا يلزم اجتماع الضدين جميع
الوجوه او اقل من المساوي او مع القديم السابق وجوده لم يتأت ضرورة
او لم يتعذر وايضا فالضد اذا قام بالقديم لزم اجتماع الضدين والا بطل
اقتضاء العدم لانتفاء عدم ومنزاد الدليل المسموع الذي اشار اليه بعض
الكلام على استحالة بقاء الاعراض وبعض مقدماته وسيأتي قولنا والمختار
لا يفعل العدم فيه مسلمة عند القاضي لكونه يقول القدرة تتعلق بالاعراض
كما تتعلق بالاجسام ولهذا توقف في استحالة بقاء العرض

وان يصح نفي الاولية ... عن الجواهر والنفوس بينة
بما نبه بالقطع والتطبيق ... تقدير له عند ذوي التحقيق
جملة قاصرة للطوماني ... كتبها ليعين على البلاء

اتم بحمد الله

اما لم يكن بالهاء خلوزا ول والكل والجزء يسوى بالمثناه
والمثناه من بالتفخيم حفقا يقطع نظر ول التنا مى حرفا
والجمع شر المنفى للتمادية والا نقط مستغيل عادية
شرح فقوله اذا بطل الحولان ما لا اول لها من الحول الذين ينبنى عليهما حدوث
العالم وذلك انه يشترك بحدوث نظ اعراض على حدوث الجواهر فما بينهما
من التلازم فلا بد اما ان يكون للاعراض الحادثة فيفتح والا لم يدل ملازمة
الجواهر لها على حدوث الجواهر اذ نوع نظ اعراض جنسيين قديم فيكون الجوهر
الملازم له قديما وقد اجتمعت الملل كلها على حدوث فاسوى العدم ولم
يخالف الا شرذمة من الفلاسفة ولا نشتغل الان بتفصيل مذاهبهم بل
ذلك يطول والحاصل منه اذا فرضنا هم انتهوا فرضا خمسة واجب الوجود
وتسموه عقلا تم نفسا ومثلوا وذهنا وخلاء وخارجا عنه من تاخيرهم
الى ان العالم الجسمى قديم بذاته وصفاته الا الحركات فانها حادثة باشخاصها
فريمة بانواعها فلا حركة الا فيلها حتى كنة للاول واما العالم السفلى
وهو عالم الكون والفساد وما تحت مقعر فلك القمر فقد الوا ميولا
قديمة وكل ما فيه من الصور والاعراض حادثة باشخاصها فريمة بانواعها
فلا اول لها ولا قبلها والدوران بيضة اللامن دجاجة والدجاجة اللامن بيضة
ولا زرع الا من بذر قد توقف جل الفلاسفة على فرض ما ادعوا قدمه وقد الزمهم
ذلك تركيبة جذر الاصم فى بعض النسخ موسى واما طلب عاقل الا من سبب
عقله وانه ما عقل ولا عقل الا بالعقل وقد اعتنى المتكلمون بابطال ادعاء
لا اول لها فذكروا لابطالها وجوها عديدة منها ما ذكره القطع والتطبيق
وعليه اقتصر المؤلف وتقريره عمدة السبك السبكى يعنى انه يقال لو تسلسلت
الحركات متعاقبة بلا نهاية كما انه لنا انه نبى حركة فالكوزة معينة
مثلا الى ما لا نهاية له جملة واحدة وتقرير انظ من حركة قبلها الى ما لا نهاية

كعشرين وثوران هذا جملة اخرى ثم تطبيق الجملتين الجزء الاول من اشواهما بالاول
من الاخرى والثانية بالثانية ومحل الاضافة الى فهما بينة فاذا كان بازاء كل من اجزاء
الجملة الزايدة جزء من اجزاء الجملة الناقصة كما في البسيط مع غيره كمتوافع
غيره فيكون الى ايدٍ متساويا للناقص هذا بالاول والا فجمع اجزاء الزايدة
فالاربعة بازايد من الناقصة بجزء فتقطع الناقصة ضرورة فتكون
متشابهة والزايدة الباقية بعد تلك الاجزاء متشابهة لان الاجزاء المتشابهة
بلا شبهة فتكون الزايدة ايضا متشابهة فيلزم تناسبهما وهو خلاف المفروض
اعني عدم تناسبهما او تلك الجملة فلو كانت الحركات غير متشابهة كانت
متشابهة وقد استلزم وجوده عدمه كما مر فلا قطعا قوله واصح ان
نفي اول البيت يعني بالنوعية لانه قد قيل بقدم النوع دون الشخص
بخلاف العكس قوله بمعنى ما قد بالقطع والتطبيق اي تقطع جملة عن
زيادة حوادث وتطبيق احدى الجملتين على الاخرى اي تقاسهما وتنطبق معهما
قوله نفي عند ذوي التخفيف اي نفي بمعنى القطع والتطبيق ونفي
مشترك وضع جملة واحدة للطوفان الاثنان واربعين اي نفي بمعنى الالم
او مضى هذا الكلام قوله جملة واحدة للطوفان البيت اي جملة واحدة
عند الطوفان الى الازل مطبق على جملة واحدة عند يومنا الى الازل قوله
اذ لم يكن بد الثانية خلو الاول البيت اذ اذ الصفة احدى الجملتين الاخرى
واذ لم يكن بد الثانية الذي هو مجموع ما من يومنا الى الازل وهو الكل خلو
الاول الذي هو مجموع ما من الطوفان الى الازل وهو الجزء اي اذا لم يكن بد الثانية
شيء يخلو عنه الاول بكل واحد بازاء كل من اجزاء الجملة الى ايدٍ جزء من اجزاء
الجملة الناقصة كما في الناقص متساويا للزايد والجزء مساويا للكل
وهو محال والمثل من كلام المؤلف الظاهر انه بفتح الميم والثاء اي اذا فاذا
سواء به هذا المثال اي الغرض قوله والمتشامي بالتخفيف حذفا بقطع

الأول راجع من ابطال القسم الأول ومن ابطال القسم الثاني أي فالمتنافيان جزئيان بسبب انقطاع الأول ومنع النافض ونقيض المتنافيين يجتمع المتنافيان أي يلزم من هذا القسم أن يكون بعض المتنافيين متنافيا ومن هذا ابطاله ومنزاه اشارة الى قول السيد والأوجه في اجزاء الزايد فما لا يوجد من زايده من الثنا فصنف جزء الخ واغني فقوله في المتنافيين صرفا أي صرفا به أي حكم به فيهما وخرج بقيد مستقلا ومنوطا كيف ما قبله ثم به الثبت قوله والجمع بين النفي والنسبة الثبت منوط من تمام ما قبله أي يلزم أن يجتمع ثبوت النسبة ونفي النسبة ومن محال فاذن لو وجد ثبوت حمار لا أول لهذا الخ أن يساوي النافض الزايد أو أن يجتمع النقيضان ثبوت النسبة ونفيهما والثاني محال بقسميه مستقل الفقرة

فالواجب وجوده حمار لا مكانه ✣ مقدم موضوعه بعيد فيه ✣
فيثبت الحمار ومنوط سابقه ✣ عن حماره بمنع نزل الباقي ✣
قلنا ثبوت صفة لا مكان ✣ بمنع بل جزء مفهوم ✣
ان سلم الثبوت قيد التسلسل ✣ يلزم بالحمار وذا محال ✣
ان سلم الحصول لا يسلم ✣ تقدم المحل وذا يحكم ✣
فيه بدانه كسنف الجزء ✣ من المركب معوا بالجزء ✣

هذا شبهة للقلا بسبعة بقدم الهيولى وجوابها أي قال القايلون بقدم الهيولى اذا ثبت تقدم الامكان على وجود الحمار والامكان وصف ثبوتي يستند الى محل يوجد فيه اذ لا يقوم بنفسه وذلك المحل هو الهيولى لا غير وغير مبتدا وجزء خبره اما فقدم مقدم وموضوعه مبتدا أو الخبر فانه أي موضوعه الامكان فاضافة أي المحل الذي يوجد ويتحقق فيه والبين من هذا أن يكون التقدير فالواجب وجوده فقدم القابل حمار حماره الى آخره وموضوعه فاعل فعل محذوف أي فيثبت لزم موضوعه قوله ومنوط سابق عن حماره أي والمحل سابق على الحمار ومن جملة حمله وعن بمعنى على قوله مفقود

لذاته للاحق اي واجبا وذاته لا هو للسبق فسبق المحل وهو ان ذاته قبلية فقوله
قبوتي صفة لذاته فذاته بمنع السبق لمنع لطلب الدليل الا تسلم ان ذاته
وضع قبوتي بما تقول الدليل على ذا الحاصل ترجع صفة ذاته الى حكم
الوضع وتقدير العقل وغير الفضاء فانه لا يلزم من فرض وجوده وامعدوم
محال وج لا تستثنى محلا فقوله ان تسلم السبوتي فالتسلسل يلزم
في المحل اي ان تسلم ان ذاته قبوتي يستثنى محلا لزم التسلسل في المحل وهذا
اشارة الى قول ابن التلمساني ثم قاذكي ولا يلزم منه انبا تي بيولي للبيولي
قائما بمكنة وانما قائما بما بيولي على وجود سا وتسلسل فقوله اذا يحصل
اي التسلسل لا يحصل اي لا يكن اللازم بطلان الملزوم وهو كون ذاته قبوتيا
يكون مثله فقوله ان تسلم الحصول لا يسلم تقدم ذاته على ذاته بالتبيين الى اخره
بالحصول السبوتي وقد يعبر به لذا قل التكرار اي وايضا وان تسلم ان ذاته
قبوتي فلا يسلم انه متقدم على وجود الممكن بانيا ذاته حتى يلزم قبوتي البيولي
وهذا اشارة الى قول ابن التلمساني ولو سلم انها صفة قبوتية معنى رابعا
الى صفة نفسي الممكن وهي بالحق فبوتية جنى وتسميتهما صفة باعتبار انهما
تقال على الماهية لا انها تقوم بها قيام السواد بمحله وسبقهما على الوجود
سبق بالذات لا سبق تنعي وبه عنى الوجود وذا الحكم جميع صفات النفس
الخمس وجود التقدم بالرتبة والوجود تقدم ذاتيا وان لا مساواة بقول المزاوي
ذا الى ذاته وسبق الجزء على الكل سبق ذاتي ولا يلزم كونه زمانيا ومعنى
قوله معا بالبدء ان ذاته وان لا مبدوءان معا لا سبق احدهما على الاخر
بالحلف والتقدير منهما بالبدء معا

بحاجة العالم بالضرورة الى قديم موجود مشتمل
منشأ ما حدوثا او ايجادا مجموع ذينك له بناء
قبل الحدوث الشيء بذاته وقبل ذا نحا منحى كساء

لذاته للعدم اي قبل ايجاده وهو ثبوت شيء للمحل وهو معنى اذا كيف لما قبله فقوله
فثبوت صفة ذاته فكذا يمنع اثبت المنع لدليل الدليل لا نسلم اذ ذاته كذا
وضد ثبوتي فيما تقول الدليل على ذا الحاصل ترجع صفة ذاته الى حكم
الامر وتفيد الفعل وضد العدم فانه يلزم من خروجه وجوده وهو
محال وهو لا تشتغل عما قوله اذ نسلم الثبوت والتسلسل يلزم
في المحال اذ نسلم ذاته كذا ثبوتي يستغني عما لزم التسلسل في المحال وهذا
اشارة الى قول ابن التلمساني ثم قائل ولا يلزم منه ايجاد ما هو ايجاد للمعلول
فانها ممكنة وانما ايجادها ثابت على وجودها وتسلسل قوله اذ لا يحصل
اذ التسلسل لا يحصل اذ لا يحسن اللازم بدليل الملزوم وهو محال اذ ذاته ثبوتية
يكون مثله قوله اذ نسلم الحصول لا يسلم تقدم الى ما هو التثبيت الى الوجود
بالحصول الثبوتي ولم يعني به لذا قل التكرار اذ وايضا اذ نسلم ان ذاته
ثبوتي فلا يسلم انه متقدم على وجود الممكن بانها حتى يلزم ثبوت المعلول
ومعنى اشارة الى قول ابن التلمساني ولو سلم انها صفة ثبوتية معنى راجع
الى صفة نفسي الممكن وهي بوجوده فيفيده جعلها وتسميتها صفة باعتبار انها
تقال على الماهية لا انها تقوم بها فيها والسواد بجعله وسبقها على الوجود
سبق بالزمان لا سبق تقدم به على الوجود وذا الحكم جميع صفات النفس
اعني وجوب التقدم به الامر والوجود تقدما ذاتيا واشارة بقول المدلول
ذا الى ذاته كذا وسبق الجزء على الكل سبق ذاتي ولا يلزم كونه زمانيا او معنى
قوله معا في البدء اذ ذاته كذا والعدم مبتدءا معا لا سبق احدهما على الاخر
في الخلق والتقدير مما في البدء معا

✤ بحاجة العالم بالضرورة ✤ الى قديم موجد مشعشعورة ✤
✤ منشئا ما حدوثا او افكا ✤ مجموع ذينك له بناء ✤
✤ قبل الحدوث الشيء في الذات ✤ وقيل ذا قدما مما شئت سماء ✤

وإنما عتبار بغروب الشمس ومثل واحد اعتبر وله بالصفات
بمنزلة الماء بالاعتبار ومنه مبحث النظر للنظار
أو تمام بقية الخليل وإنما قربين ومنه بالشيء بين
فإن استند لغروب الجسم دل على محدثه بالجزم
والماء فإن مدى فإن طلب جيحه مقدم أو سبب
وبالنار الوجود بالغروب فإن استند لغروب العرض
كما يكون بالنظر النظر فإن علقه ومضغه بالغروب
وثالث شيء ما تقدم التعميم بالقادر لم يزل بالتعميم
ورابع الوجود أفاد بالغروب خصوص بعضه لم يعرض
فيتفق فيه بالقضية بالإرادة لم على استند
معتبر الوجيز فإن الحادث من يعتبر فإن
إذا أو الغروب العالم بما جاءت جيز الحي موجود فيه ثابتة بالقضية والواو
قضية اعتقاد الحادث الى محدث قضية مشهورة عند جميع العقلاء
وهذا الإخبار بالمؤلف بالاسم له الاقاضطلح عليه المتأخرون بتفسير القضية
الحي المشهورة وبعضها وبعضها أن تكون مشهورة منصورة على الحال من
القضية وكذا إذا حال كون القضية مشهورة بينة عند جميع العقلاء وهذا
الذي أشار إليه بقوله وإن الكل على خلافه وإنما قضية نظرية
لأن تعلم بنظر فرجب فإن الحادث الذي جيح باعتبار نفسه إذ الذي جيح يكون جيحه
من يجيء له الاستحالة والا لزم التناقض فلغي هذا الشرط لكن فيه الحادث
في وقته وكل بقية من يستدل على اعتقاد الحادث الى سبب كل بقية من
يشهد بالحدوث بلا افتقاد عند استدل على وجود الصانع وعلى
هذا الطريقة عول أكثر المتكلمين وقد اختلف المتكلمون في منشأ حاجة
الحادث الى الصانع وقيل الافتقاد وهو اختيار رئيس المؤيد الشيخ أبو

وجماعة وقيل الجزء ومعنى قول الى المتكلمين وقيل مجموعهما على اه كلا
جزء وقيل الافراد يسمى الجزء والاصح انهما كلمتان الى في موضعة الى العلم
بالصانع وهي اما اه تعتبي به الذوات او به الصفات فتكون الى الموضعة
لما فيه من غرض باز يعنه به الشيء **قوله** منشأ ما جزء او افراد اه الشيء
اي منشأ الحاجة وجزء اشارة الى القول الاول وافراد الى القول الثاني
ومجموع وقطوع بجزء القاطع اي او مجموع ذينك ومعنى قوله لم يصح اه
اي لله انك تبدأ وتفصيل بينه به البيت الذي بعده **قوله** واعتبار
بذوات الجزء ان البيت اي واعتبار العلل الاربع به ذوات الجزء ان وكذا
وجعلها تمانية معنى انها تعتبي به الذوات وتعتبي به الصفات فتكون كل
واحد مستقلا لما بينه كما مر واليه اشار بقوله فمنزل الماء البيت ومنزل
مستقر او حبي للنظار اي فمنزل الماء ثابتة للنظار واعتبار مناهج النظر ان
او الحبي باعتبار اي فمنزل الماء ثابتة باعتبار مناهج النظر ثابتا او الثابت
للنظار **قوله** او فمنزل اه الى يراد الى المتكلمين واول الاول
كلي فان مستقر الجزء الذوات على وجود الصانع **قوله** وهي حبي
النفي بل مع قوله فلما جن عليه الليل اه فوجدا فلا منزلة فلما اصل فلا
للراحة اه وليس اي ذا خبر مستقر له **قوله** فان مستقر الجزء الجسم البيت
بيانه اه اصل الكرك يدل على جزء فيكون له جزء فجزء ذو عنصر وبزر
فكيف يكون رقما ومعنى الجزء الى قولنا العالم حادث وكل حادث فله محدث
فالعالم له محدث **قوله** والثاني ذات ممكن ذا الطالب البيت اي والثاني
منزل المطلب اي يقال ذات ممكن جيئتها مبتغى الى السبب ونظم الدليل العالم
ممكن وكل ممكن فله مؤثر **قوله** وذلك الموجود ذو الغرض اي ايات الثلاثة
الثالث منزل مستقر الجزء والعالم اما ان نفسر مثلا نفسا هندسي
اذ فلان بالنطقة علقة ثم مضغة ثم عظما وكما اذا جمع الاخوان الطائف

على النظم من تقوى عاصم حكيم اه معروف منزل الحواريا من فاعل فعال اوكذا
ضرورة ما منه تقوى ما مفعول له انما اقبال العقلاء عن ادراك الحكمة
المقصودة منها واما بالطاء كما نسبا مدين من اقوال الطبالة والعناصر
والحيوان والنبات والمعادن **قوله** وراجع المجموع امكان العرض
البيتين خصوصه مبتدأ وجملة له شيء خبر وصح مجموعي اي بجموعي عرض والعرض
له وخبر المبتدأ ومتعلق بفتح الفاء وضميني مبني يعود على خصوص وضميني
الاول يعود على العرض وضميني له يعود على الجزئي والمخصص وجوزنه
في النسخ بلام التعريف ولو اشفطمدا الكاف احسنه اي والى رابع الاشتراك
بالفكاك الخ غراض ومعواه الخ جسام مثمانية فاختصاص كالحاله من الصفات
جاني فلا بد في التخصيص من مخصص **قوله** معتبي المجموعين ذا الخ هاي البت
اي معتبي المجموعين البافيين من الاربعة وهما ثمانية مجموع الخ فكاك والجزوي
على اه كلاجئ او ثمانية الخ فكاك بشيء له الجزوي فالام في المجموعين للعهد
ومعتبي يحتمل اه يكون اسم مفعول اي المعتبي من الطرفين في المجموعين ويجعل
اه يكون اسم فاعل اي اعتبار المجموعين البافيين في الاشتراك الخاص واسب
لما اجتمعوا عشي بتفصيل العلم للانقاص في ذا الخ والطرف المعتبي في ما بين
المجموعين اربعة فتضاف للاربعة السابقة ويكون المجموع ثمانية كما مر
واما الحمل على قلما الاخماسي كبة منهما

✤ للحكما في مثل مدين المفعوله ✤ قد [illegible] وجه المفعوله ✤
✤ اذ انه لو وجود [illegible] ✤ وجود شيء بيه صلاة وصي ✤
✤ لفكاك وجمد [illegible] ✤ فقد تسمسم محله شيم ✤
✤ لو انه [illegible] ✤ لكاد تسلبوا شيء مفوه ✤
✤ وذا المؤخر مقدم [illegible] ✤ تقسيم وانحصار الجزوي بجزي ✤
✤ ولو تسمسل المؤخر [illegible] ✤ اي به التطبيق في هذا بدي ✤

قال المصنف الدقاق الذي وكل فيه قبل الواجب عند الحكماء انه ما صح ان
وجود موجد فاه كان واجبا عند الحكماء وان كان ممكنا فلا بد له من علة
بها يتم وجوده فاما ان يلزم الدور او التسلسل ومعلول ومعلول وينتهي
الى الواجب وهو المطلوب انتهى قال به الطوالع بحث الدور والتسلسل
اما الدور فلان صح الفعل جائز بتقدم وجود المؤثر على وجود الى
قبل الشيء به مؤثر له الشابو عليه من تقدم وجوده على نفسه
هي تنبيه وهو محال واما التسلسل فمبني على بطلانه وجهان الاول
لو تسلسلت العلل الى غير النهاية فلنفرض جملتين احداهما من معلول
معين والاخرى من المعلول الذي قبله فتسلسل الى غير النهاية وان
استغرق يلزم ان فقط احدهما والا وهي التي يدخل فيها بعض قبلها فتكون ايضا متناهية
انتهى كلامه والوجه الاول فان استغرقت الثانية الاولى بالتطبيق
من الطرف المتناهي يكون الغير فيض مثل الذي ابدا وقد مر تقريره في محله
التطبيق به ابطال احد الامرين لا الاول لهما والملازم به الباطل واحد قوله
لو وجود انتهى وجود يعني كل الثاني اذ لو لا وجود واجب الوجود بان يفرض
عدم المستغرق الكل بالكلية او يفرض ممكنا فرضا ان انتفاء وجود
الغير حينئذ فاما على احتياج الممكن الى المقتضي والاحداث الى المحدث او على
ابطال الدور والتسلسل قوله دون تسلسل متعلق على قوله الطوالع
اذ دور او تسلسل قوله محال علم اي محال فاذكى من الدور والتسلسل
قوله لو الثاني الاتي به مؤثر لكان متقدما على مؤثر له اي لوجوده ضرب الفاعل
على مفعوله ومؤثر اول بكسر الثاء والثاء بعينها وهما واقعان على شيء
واحد قوله فذا المؤخر مقدم على نفسه اي يلزم ان يكون ذاك المؤخر
مقدما على نفسه بانه اذا الذي به مؤثر يكون مقدما على مؤثر المقدم على
الذي به يكون ذاك مقدما على نفسه ويلزم مثل ذلك الخاتمة به المؤثر وكذا يلزم

يقال

ايضا لا يتناقى كل منهما على نفسه ومعنى

فصل فخالف الزوال ذاته ✤ لنفسه ووصف صفاته ✤
معنى الوجود الذي ما شيء ✤ له وان لم يوجد تشيء ✤
لوصح ان يشتى اذا لم يتميز ✤ للزم الذي ثبتا ونفوا يجوز ✤
لانه الوقوع على ما يجب ✤ فيه ينبغي ويمتنع ولا يتغير ✤
لنفرض الذي كما موجود شيء ✤ لوجب عدوا ذاته لنفي ✤
اما الزوال في التعدد ومحال ✤ او واحد وجملة ايضا يجوز ✤
من التمانع والاتفاق ✤ وقسم ما امتنع بالاستقرار ✤

قال المصنف الشيء يقع على ذاته تعالى فخالفه لسائر الذوات واليه ذهب نفاة الاحوال فالواو المخالفة بينه وبينها لذاته المخصوصة اللازمة له وهو مذهب الشيخ ابي هاشم وابي الحسين البصري وانما قالا المخالفة بين كل معلومين من المعلومات انما هو بالذات وليس بين المختلفين امر ثالث الا الاسماء والاحكام وهي احوال المعلومة وعلى هذا معلومية الله تعالى المثل في المشاركة في صفاة الماهية والنفي الذي هو المساواة تعالى عن ذلك علوا كبيرا وقال قدماء المتكلمين ذاته تعالى مماثلة لسائر الذوات في الذاتية والحقيقة وانما تمتاز عن سائر الذوات باحوال الاربعة الواجبية والجنسية والعالمية والقادرية على قول ابي علي الجبائي واما عند ابي هاشم فانما يمتاز عما عداه من الذوات بحالة خاصة هي الموجبة لتلك الاحوال الاربعة يسميها بلا تعينة قالوا والذي يدل عليه قوله تعالى ليس كمثله شيء وانما المماثلة المنفية ما عدا المشاركة في اخص صفات النفس وهي المشاركة في الذات والحقيقة لذا في ابطال المذهب ان ذاته تعالى لو شاركه شيء في الذات والحقيقة لخالفه بالتعيين وكل ما ثبت مشاركتين في تمام الماهية لا بد وان يتخالفا بتعين وتشخص حتى تمتاز احدهما عن الاخر

والمختار انه قابله لان يشتق الحيثي قابله لان يختار ويلزم التركيب بموجبة كل منهما
وموجبة البوجوب العقلي صح من شيء حد للموجب قال المؤلف وبغيته
الي هنا على استقامة التركيب مراده الله تعالى قابل للاختيار والفاعل
بالاختيار يستحيل عليه التركيب قال الله تعالى يستحيل التركيب اما الصغرى
فلانه لو لم يكن قابلا للاختيار دار لانه فاعلا بالذات لم يتخصص بعض الاوقات
بمثل ما وقع والملازم بالحال والملزوم مثله واما الكبرى فلان الفاعل
بالاختيار يجب اتصافه بالعلم والقدرة والارادة والحياة فلو كان مركبا
ذاته من جزئين فاما ان يقوم بكل جزء علم وقدرة وارادة فيلزم التعدد
او يقوم بالجملة صفة واحدة فيلزم انقسام ما لا ينقسم او يقوم
بالبعض دون البعض فيلزم ان يفتقر الى المخصص فيثبت ان الفاعل
بالاختيار يستحيل عليه التركيب انتهى **قوله** ومنه يجاز ايضا التركيب
قوله لانه الفاعل بالاختيار اي يجب له صفات لان الاختيار المذكور روح
اما ان تقوم تلك الصفات بكل جزء فيكون كل جزء انما ومنه باطل بدليل
التمانع وغيره مما سيأتي او تقوم بجزء واحد فيفتقر الى مخصص فيكون
حادثا او تقوم بالجملة فيؤدي الى انقسام المعنى ومنه محال قوله
او واحد او جملة منهما بالخفض عطفا على كل **قوله** ايضا يجاز اي ومنه
الصفات للواحد او الجملة **قوله** من التمانع والا فتفتقر الذات ايضا
لاجل التمانع ومنه مرتب على ما قبله فالتمانع راجع الى قيام الصفات
بالكل المستلزم التعدد والا فتفتقر راجع الى قيامها بالواحد وقسم فما
امتنع قسمه راجع الى قيام بالجملة جمع التمانع بتعلق بجزء وتفتقر
استقال جميع ذلك من التمانع والا فتفتقر وانقسام ما لا ينقسم ص

✤ وجوده الذاتي فاغن بالوقوع ✤ مع البقا فينتفي عنه العدم ✤
✤ ومنه من وغرفه وجنسه ✤ مركب العقل كذا والرسم ✤

وكم

لوداد

✤ لو كان ممكن الوجود وكان الذي ✤ حقوقه بطلانه به جيز ✤
✤ وجوده منه لا شيء الى ما ✤ فقد تشرع بالحدوث ومكان ✤

فذهب جماعة من الحكماء فرد تشنيع الى على انه تعالى واجب الوجود لذاته كان وجوده مستفاداً من غيره واذا وجب له الوجود لم يقبل العدم مطلقا للاصل بقاء والا لاحقا فلزم من ذلك قدمه سبحانه وبقاؤه واعلم ان العدم يطلق بمعنى انتفاء المحمول عن الموضوع مطلقا سواء كان الموضوع ممكنا او واجبا وبمعنى انتفاء المحمول عن الممكن وبمعنى سلب الضرورة عن الطرف المخالف للحكم وبمعنى سلب الدوام عن الطرف الموافق للحكم وبمعنى سلب الدوام عن الطرف المخالف للحكم وبمعنى سلب الضرورة عن الطرف الموافق للحكم وبمعنى سلب الدوام عن الطرفين وبمعنى سلب الضرورة عن الطرفين وبمعنى سلب الدوام عن الطرف الموافق للحكم وبمعنى سلب الضرورة عن الطرف المخالف للحكم وبمعنى سلب الدوام عن الطرفين وبمعنى سلب الضرورة عن الطرفين وبمعنى سلب الدوام عن الطرف الموافق للحكم وبمعنى سلب الضرورة عن الطرف المخالف للحكم وبمعنى سلب الدوام عن الطرفين وبمعنى سلب الضرورة عن الطرفين

اه يكون شيء ظاهر على اختلاف انواع العرض فيخالف قولنا تعالى للهواء ولنبوة مدرة
ظاهر اه ولوجوب الغيام بالنفس لم تعلى وكل استقبال اه يكون جسما ليس
بجوهر ولا جوهر وبالجملة فوجود الوجود يستلزم نفي ذاته والله
واشار بقوله فرك العقل الى انه لا فرق في ظاهر الاستقالة بين المركب من اجزاء
حسية كالجسم عند المتكلمين والمركب من اجزاء عقلية كما مر قوله
وصورة كالجسم عند الحكماء اقول جنس وفصل كالانسان والطاولة والبناء
والشهواء واما قوله وكم متكملة للبيت والا فالكم المنفصل لا يتبع
الاستقالة على ما سبق كما يتبع قابله فلا يجلس على المغرور بقاء النبي
واما شيء في الاستقالة التي كتب شيء في الاستقالة التجريدية التي اثبتها النظار
والمتكلمون تعالى الله عن ذلك علما فانهم اعترفوا انه معبودهم جوهر اذ اصل
ذاتها فانهم وذات الله عندهم ثلاثة اقانيم اقنوم الوجود ويعبرون عنه
بالاب واقنوم العلم ويعبرون عنه بالابن والكلمة واقنوم الحياة ويعبرون
عنه بروح القدس ثم قالوا مجموع الثلاثة الا اله واحد مجموعها ثلاثة
نفيضين وشيء وكلي وجعلوا الذات التي كتب من حيث هي هي الوجود
لهما او وجود واعتبار ان لا توجد الا بوجود هما وذات الله عندهم مفعول
العاقل وهو اقنوم كلمة يونانية والمراد بها هو ذات الله اصل الشيء
ويعنون بها النصارى الاصل الذي كان عنه حقيقة الامم وقد صرحوا
بدليل الحصر في الثلاثة فقالوا الله الخالق وهو ابداع لا بتناسي الا بها قبله
ثم وهو ارادة والقدرة لا بتناسي الخلق الا بهما فاذا جمعوا ما ذكر فانهم خمسة
فقول لوكاه مثل الجماد فان اللوح محفوظ البيت اذ لوكاه مثل الجماد ان
يكون فيه جوهر ما اعترض للوح محفوظ والتالي باطل فالمقدم مثله وبيان
الملازمة ان المثلين يلزم استواؤهما في جميع ما ذكر من احكام العقلية وقد وجب
للمحفوظ جميع الجواهر وهو ظاهر فوجب لما ثلهما وهو التالي بين مما

سبق قول من وجود متى له يعني الزمان ايد وجود سبحانه وتعالى ليس وجوده
زمانيا وانسبة الزمان الى وجود البتة اذ هو من صفات المحدثات فيكون
حادثا ناقصا وكل ما كان الزمان اما عبارة عن مقارنة متغير وايجاد حادث
كمقارنة السبع الطلوع الشمس مثلا بسبوقه هو مع وجود حادث فيسمى وقتيا
الوجود لانه نسبة بينهما والنسبة تقتضي عن وجود المنتسبين وهما
يتغيران فلا زمان واما عبارة عن حركة كان فلا زمان وما يرجع اليه
من الساعات والايام والشهور والسنين والليل والنهار والى ما بمعنى المعنى
هو الموجود كيف ما اتفق اذ قد تصادم اهل اللغة والاستعمال في ان الزمان
بمعنى المعنى ايضا قد يزال اذ لا قائل بانه حركة الفلك حادث ما ليس
الله وبتحقيق الحق عليه تعالى ان الزمان بمعنى المعنى لانه انما يتم ذلك على
زمان قبلا وما احاطت به ما يتبين به وجوده وموجبه سبحانه منزه ان يكون له مع
شيء من العالم اتصال او انفصال قوله مقدس عن الجهات والمكان
استدل النبي على نفي المكان والجهة بانه ذاته تعالى لو كان مختصا بمكان او
جهة كان اما ان يصح عليه ان يخرج منهما او لا يصح فان صح لزم كونه محلا
للحركة والسكون وكل ما كان كذلك كان محدثا وان تعذر عليه الخروج منهما
كان كالمتمكن من المقعد العاجز عن الحركة وذلك صفة نقص وهو عليه محال
انتهى وايضا لو كان في جهة كان متحيزا او كل متحيز حادث وايضا لو كان في
الحيز لكان اما متناهيا من كل الجوانب او غير متناه من كل الجوانب او يكون
متناهيا من بعض الجوانب دون بعض الاول باطل والا كان انتظاره بذلك
المقدار المتناهي من كل جانب دون ما زاد اليد والثاني فيه يحتاج الى التخصيص
وذلك يوجب الحدوث والثاني ايضا باطل لان البعد الزائد انما يتناهى لبعد
محال لانه كل بعد قابل للزيادة والنقصان وكل ما كان كذلك كان متناهيا وبطل
الثالث بما بطل به الاول والثاني

وما لا يغني الا حصول ... والاتحاد به او حلوله

اذ وما للبارئ تعالى حصول ... يغني لا يجيء يقوم بذاته الغني وحل به حلول الصفة بالموصوف او وجود القيام بالنفس له تعالى اذ لا يفتقر الى محل او مخصص اما الاتحاد فلوجود وجود وقدم وبقاء واما الاول فلوجود انطباعه بالعلم والقدرة الى آخر السبع ولوجوبه مفتقر الى محل الكاف صفة معنى من المعاني والصفة انتصب بيسوع مما سبق واسقط لفواته في محل لم يكن بدلا لوسيئة اولى من المحل الذي افتقر اليه فاجابوا بان احدهما ان نوع تغير الكلمة واذا انتقال افتقاره الى محل انتقال اتحاد له ومعنى الاتحاد صيرورة الشيئين شيئا واحدا وموجودا مطلقا بعد القديم والحادث وبين هذا انه ان اتحد الشيئان اذا اتصف بالاخر فانه يفيد على هذا انهما صارا شيئا واحدا قبل الاتحاد وان كانا بعد ما كان الموجود يغني منهما وان عدم احدهما دون الاخر امتنع الاتحاد لان المعدوم لا يكون عين الموجود واذا عرفت انتقال الكلمة افتقاره الى محل والاتحاد له وكذا الاستقبال فقيام صفته بذاته يغني حلولهما فيه والاتحاد لهما فبطل ما قالت النصارى امدهم الله ان الكلمة اتخذ بنا سوتا عيسى عليه السلام واختلفوا في معنى الاتحاد على اقوال وكلها بينة البطلان ذكرها على وكاتزاعهما ومنهم وقد اوضحنا ذلك في شرح الشيخ فقوله او حلوله لكلام النظار مع قوله وما لا يغني الا حصول الاول يحمل على حلول الصفة ويكون تنبيها على مختار النصارى في المسيح

وما يجوز وضعه بعرض ... كذاته او لم يؤد غرض

وكل فاض يدعى الذرى ... فمنتج كذا بما شيء ذا

يصدق كل قابل الجواز ... مرفوعه بفرع حد ذا

وكل ما ليس بحي وبه قبلا ✤ بقبضه عكس نفيضه انجلا ✤
فالقول عن زمخشري معتزلي الحكيم ✤ كالجسم فينا يدرك بالعقل ✤
فالوجه عنه أن الطالب ذات الباري تعالى أن تكون محلا للحوادث كالأعراض بمعنى أنه كل ما كان قابلا للحوادث فإنه يمتنع خلوه عن الحوادث وكل ما يمتنع خلوه عن الحوادث فإنه يكون حادثا فينتج كل ما كان قابلا للحوادث فإنه يكون حادثا ومثل الدليل يعينه قول الدليل على حدوث الجسم فإما أن يكون منفكا عن الحوادث أو لا يكون فإن لم يكن قابلا للحوادث فهو المطلوب وإن كان قابلا للحوادث فهو حادث وكل قابل للحوادث حادث صرح بعكس النقيض كل ما ليس بحادث لا يكون قابلا للحوادث والباري تعالى ليس بحادث فلا يكون قابلا للحوادث انتهى وقال الإيجي استدل المتكلمون على حدوث العالم والمتكلمون على حدوث الجسم بأن كل واحد منهما لو لم يكن حادثا لم يخل عن الحوادث وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث أما الأول فلأن الجسم لو لم يكن حادثا لكان قديما والقديم يمتنع عليه العدم لأن ما لا يقبل العدم أصلا أولى بأن لا يقبل العدم فيما لا يزال والحوادث لا تسبق الحوادث أبدا فيلزم من قبول الجسم للحوادث قبوله للعدم وأما أن ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث فلأن ما لا يسبق الحوادث لا يخلو عنها وما يخلو عنها لا يسبقها وما لا يسبق الحوادث فهو حادث قال فيقبل العلم بالكمال في الشاهد يوجب الكمال بعلم الباري تعالى بكمال الطرفين لم يوجب الكمال بما افترقا فيه العلاسفة فلما ليس كل ما يشترك الشاهد والغائب فيه يجب الغائب وأيضا فحكمي نظام في الدين والعقل إجماعهم منه على بطلانه انتهى وكل الأمور الآتية تكون أفعال الله تعالى وأحكامه الغرض أو المعلل بعلة مشتملة على حكمة فنعني بأنه يفعل العقل أو الإرادة بمعنى العلم والإرادة وكان أفعاله وأحكامه لا تخلو عن حكمة للآتية الإنابة موجبة اختيار والنقض الآتي اللزوم العقلي مندفعان بين أهل الحق خلافا للمعتزلة فإنهم يقولون لا يجوز خلو الفعل أو الحكم عن حكمة قبل الآتي عن نقض الأول عن الثاني فعل أو الحكم والدليل على صحة ما قلنا الإرادة الغرض إنما يكون فيما يجب فوق العقل والإرادة الباري تعالى

نافيا لغرض من غرض او حاجة وما يجتمع منه الغرض الى غرض حادث او مقرون
جملة الحمد لله وبلغ التسلسل في الامثلة الى اول من فعل شيئا
لغرض فهو مستكمل بفعل ذلك الغرض والمستكمل يغني نافعي لذاته وايضا
كل غرض يعرض فهو من المحكمات فيكون الله فعل قادرا على ايجاده وابتداء
فيكون قد سبق ذلك الفعل عبثا واحتج المعتزلة بانه فاعل لغرض والغرض
للفعل اما الحكم وافعه يغني عن الله السفه والعبث ومن حاد رامنه
الاكمة فعلى حكيم يستقبل عليه العبث والسفه فيستقبل او ان يفعل
او يحكم لا لغرض والجواب منع الملازمة وذلك لانا لا نسلم ان السفه والغرض عبارة
عما يجتمل المصالح وخفة الفعل حتى ان السفيه ليفعل ما يضر
او يهمل ما هو الاولى والاصلح بشهوته او يشتهي ولا يتأنى بحكمه وخفة عقله
بل هي جموح من فرط الغرارة لا بقاء لهما مثالا على عفوان عظيمة
دابة واما العبث فيطلق على الغرض على فعل الشيء مع الغرض وعدم
الغرض وعلى الخلو لا نزوع بينه وبين نفي الغرض اذا قول القائل تعالى لا غرض
له في الفعل فمعناه ان افعاله كلها جارية على وفق علمه وارادته لا يلحقه
في زمن قبلها ولا يتجدد له كمال بفعلها بل هو الغني بذاته وصفاته
ازلا وابدا فمعاني الحكمة المنسوبة الى الله تعالى عبارة عن علمه بالاشياء وفق
عن احكامها واتقانها فما جعل تقتضي العلم والقدرة وهما واجبان له تعالى
لا فعل الشيء لغرض كما زعمت المعتزلة واذا عممت عن الغرض افعاله فلا يعم
في احكامه فانها ايضا جارية على وفق علمه لا يتطرق الى الله من قبلها
نقص كيفما وجهتها على عبيده وان عنى المعتزلة بالسفه والعبث
نفي الغرض فسلمنا الملازمة ومعنى انه منتفيا عنه وقصارى امرهم
انا منع على هذا التقدير الحلاف مذهب الاقطين بالنسبة الى الله تعالى
لا بد لهما معنى يستحيل في حقه وهو ما ذكرنا فهما يدلان عليه عن فا

الحاذوري

لانما ذكر له من دلالتهما على نفي الغرض **قوله** ولا يجوز وصفه بعرض
كالذي اقوالهم ان العرض هو المعنى الذي يحدث كالحركة والسكون والالم واللذة
والسهو والنوم والنسيان وغير ذلك وسيأتي الكلام على هذه
الصفات زيادة بيان لمثل المسئلة **قوله** وكل فاعل يجوز عليه الذاتي
فمنع اي انما امتنع وصفه تعالى بالحوادث لانها تفتقر يجوز عليه
فيلزم انه لما بين الوصف والموصوف من الملازمة وكان العرض ايضا يفتقر
بنفسه وافتقاره الى ما يحل فيه عرضه والناقص الممتنع حادث وكل ما
يفتقر يجوز عليه فانه ممتنع لما سبق من وجوب القدم له جل وعلا
قوله كذلك الحال في الصفات اي كل فاعل يفتقر يجوز عليه فهو ايضا ممتنع
كاحتياج الفقر الى الخ اي معلوم فيه وكذلك الكلام بالحرف والصوت
والحياء والسكوت وغير ذلك وسيأتي بيانه ذلك كله ان شاء الله
قوله يفتقر كل قابل الحوادث اي لو قبل شيئا انه ان تتصف بالحوادث
لصار فيه معنى الغضبية ولزم حدوثه واللازم باطل فيبطل الملزوم **قوله**
وكل ما ليس بجماد فلا يقبلها عكس نقيضه معنى انه قولنا الانسان
ليس بجماد فينتج انه لا يقبل الحوادث وجملة كل ما ليس بجماد فلا يقبلها
مبتدأ على معنى هذا الكلام والجنس عكس نقيضه اي نقيض الكلام الاول
قوله الجلي هي جملة مستأنفة اي هذه هي هذا الحكم وفسر هذا من كلام
المؤلف بتغيير الطلاب واضله لانه ليس بسماء والمراد بعكس النقيض
عكس النقيض الموافق وهو قيد يدل على ما سيرد من ان في الغضبية بنقيض
الخ مع بقاء الكيف والصدق بجامعهما كقولنا كل انسان حيوان
عكسه كل ما ليس بحيوان ليس بانسان **قوله** فالواو غير الغرض
افعال الحكيم كالحكم اي قال الفاعليون بالغرض افعال الحكيم واحكامه
انما تكون لغرض وردا حكيم فاذه تكون افعاله واحكامه لغير غرض

قوله ولما بالصفات العلى الخ فيه ايجاز بحذف الجواب حيث ربط ما بالصفات المتعلقة بالاتقياء والاخفياء وذلك العالمة بالاشياء وفرقه على اتقانها واحكامها للاله الحكمة فعل السنى والغرض وفق سر مبارك العامل

القسم الثاني فيما يجب لله عز وجل من الصفات السبوتية

الصفات السبوتية تعم المعاني الوجودية والامور العدمية المتعلقة للذات التقديسية والمعنوية وسيأتي

ايجاد واجب الوجود الى فناء ما سواه حتمية وموجب له الصفوة
بالفاعل المختار دل فعله لوقوعه على صفاتٍ أضده
قد انعدم للوقوع بمشيئة وقدرة بينهما قيد ز
فرق الثبوتي قدرة مقدور وقد على تعيين المذكور
وقد موقف على ذات السبوتي قد ازدرى على هذا النعوت
فلذا السبوتي سابقا بالعدم فاوقفه بخارج بالجزم
ثم ازدراه بما يجب عنى وذا بالفعل وتوقف بعد محقق
وباحيائه عجب الصفات لوالعيه ارتشوني الزواني
يلزم ارتداد مثبته بما فذو وجوب المعنى به معنى
قد لكم حتى ومريد عدم وقد وزور بفعله ذا حاكم
من الجبل المبدع من ذرايات وخلفه المختفه والمثبتات
ومرجبات مدى ازدحاء صفوتا ذو الجلال الوالاكرام
ثم حياته فذو ازدراء بالعفو عنهما به رم وقد

والعلم

والسمع والبصر والكلام بالعقل والنقل صفحة سبعة
اي اذ من رفعها المعتزلة لا يجوز اجراء المشتقات
تقدم الخصام جمهور الثنائية والموجبة للاثنينية والثنائية بالاختيار والثنائية
بالطبيعة والثنائية بالعلة واقبلت ان الله تعالى موجد بالاختيار
وكل ما يجاد بالاختيار هو المستلزم للقدرة والارادة والعلم والحياة اما
الايجاد بالذات فلا يستلزم شيئا من ذلك والايجاد بالاختيار ربما
عرف بانه ايجاد الفاعل سمي مع ذلك اقبلت منزل الصفات منزلة
الاجتماع معها الى كتب نظم تفصيل الاشتراك على اقبلت الصفات
الاربع اي تقول في اقبلت كقولنا تعالى قادر الله تعالى موجد بالاختيار
وكل موجد بالاختيار هو قادر ينتج الله تعالى قادر ودليل الصغرى
يستبين بابطال الاول يكون فعله جل وعلا بالطبيعة او علة وقد سبق
في ما ذكر الحاكم اما الثاني فواضح لان الموجد بالاختيار هو يصح منه
الفعل عن الترك والترك بدلا عن الفعل ومعنى بعضهم معنى القادر وقد
تقدم سبب للغاية بان الله تعالى موجد بالذات وان لها واحد
واجتنبوا ايضا بان قالوا اقتران القادر نسبة بين القادر والمقدور
يجب بان يتبين المقدور عن غيره كما انه اذا لم يتبين المنسوب عن غيره له
استحال اختصاصه بتلك النسبة دون غيره فيجب ان المقدور يجب تميزه
وكل متميز ثابت فاذن تعلق القدرة بالمقدور يتوقف على ثبوته في
نفسه وثبوت المقدور متوقف على ثبوت القدرة فيلزم الدور وتوقف
منزل الدليل بالايجاب بانه لو كان منزل الدليل صحيحا يلزم ان يكون الموثر
موجبا لان ايجاب الموثر نسبة بين الموجب والاثر فيجب ان يتبين الاثر عن
غيره لانه اذا لم يتعين المنسوب عن غيره استحال اختصاصه بتلك النسبة
دون غيره فيجب ان الاثر يجب تميزه عن غيره وكل متميز ثابت فاذن الايجاب

يتوقف على ثبوت ذاتي في نفسه وثبوت ذاتي في نفسه متوقف على
ذات جاء فيلزم الدور والجواب انا نمنع تسليم ان ذات فتدار نسبة او تعين
المفقود وبعبارة غيرنا انا نمنع ان العلم بالغير ذاتي او الخارج وكل متعين ثابت في
العلم لا في الخارج وثبوته في العلم غير متوقف على الغير بل على الغير ثابت
الدور والى هذا اشار المصنف بقوله
قالوا ثبوت ذات المفقود لا يمكن الا بتعلق العلم به وتعلق العلم به
عالما الله تعالى فاعل بالاختيار وكل فاعل بالاختيار ومن عالم ينتج الله
تعالى عالم وتقريره هذا ان الصغرى وهي ان الفاعل بالاختيار يفعل
الامر انكشافا ما بقصد لان القصد الى الشيء وقع الجهل به والا تصور
القصد من الله تعالى الا مع العلم بالمقصود وان كان يتصور من العبد مع
العلم والظن والوهم فلا يتصور من الله تعالى بناء على ذاته لاحتمال
وقوع ذاته على خلاف ما هو عليه وهو على الله تعالى فتعين ان يكون
عالما وهذا كما ان الحاسبان المطلقة لا يمكن ان تخرج الحاسبان الا موصوفة
الا مع تخصيصها بما وفعل بكيفية ووضع ومقدار وكل وقع وجد
عليه امكن وقوعه بدل الفعل على خلافه او مثله ولا يختص الا بالقصد
اليه وجب ان يكون عالما بما من كل وجه وذاته الدليل على انه تعالى
عالم بالجزئيات كما تقول الفلاسفة انه علمه لا يكون الا كليا وذكر
الدليل على انه تعالى في بدايته تقول الله جل وعلا خصص الجماد بالحيز
الطبيعي الجائز عليه وكل من كان كذلك فهو مريد ينتج الله جل وعلا
في بدايته الصغرى هو واضح اذ يعني انه لما كان وجود الممكنات وعدمها
بالنسبة اليه سواء لا يجب احدهما ولا يستحيل بل ما جاء به على السواء
ثم انه جل وعلا اوجد هذا الممكن دون ذاك فدل انه تعالى هو الذي خصصه
بالحيز الطبيعي الجائز عليه ينتج على الطرف الآخر الجائز وهو العدم وكذا

التخصيص

التخصيص بالمفعول والزمان وساير الظروف فتدخل على المفعول به والزمان والمكان
الكبرى فلا تدخل جميع افعال القلوب بخلاف الظن فانه يدخل على الكل وقدم الكلام على
هذه المسئلة وبيان انحصار الى جميع ما ذكر وذكر الدليل على انه تعلى
حتى انه تقول البارد تعالى قادر مريد عالم وكل منها يدل على الجميع حتى
ينتج البارد تعالى حي القضوى تقدم منافيها وبيان الكبرى ان قلنا ان
وصف السنا بغنية ومعنى كونه قادرا او ما بعدي فمسلم وكذا عقلا بكونه
المنتصف بها حيا فلو قدر عدمه لوجب عدم ما لوجوب انتفاء المشتق
عند انتفاء مبناه لا غير انتفاء وقلنا ان وصف المشتق وكذا محل قبضي
بنى لهما فحال قوله لو لا الحياة لاستمرت الزوال يلزم انتفاء مبنى
الشتق قال ابن التلمساني احتج اصحابنا على ان الحياة صفة موجودة
زايدة على الذات بانا نعقل بالضرورة ذاتا يصح ان تعلم ونعلم
ذاتا لا يصح ان تعلم مع ان تشتركا في الذات فلولا اختصاص الذات
التي صح ان تعلم وتقدر بمعنى لما يوجد في الاخرى ولما لم صح هذا
التفاوت انتهى ومعلما حال من ما الذي على تقدير انتفاء شرط الحياة
يلزم ان تستمر الزوال في وصف وان لا يصح بينهما تفاوت فيصح
ان ينتصب الميت وساير الجمادات بجميع ما ينتصب به الحي من قدرة
وارادة وعلم وغير ذلك وهو باطل على الضرورة قوله قال الله
حتى ومن يعلم فجاء زائدة دخل الباء انسانا في اللزوم منزلا منزلا ما قبلها
واستشهدا منهما على ان ظن دلت السنا بغنية انما دلت بالتضمن
على ان حكما لا على الصفات الموجودة التي هي المعاني وانما يستدل
على المعاني بما سيأتي نعم ظن حكما هي المعاني على القول بنفي الحال
قوله والعقل فاذا حكم من اجل ما ذكر من ادلة الشيخ من ان ثبات الشيء يعني ان
العقل دليل على اتصافه تعالى بصفات الوصف ومنزلا منها المصنف

للعقل وفي بطلان الايجاب الذاتي وما يدل على بطلانه كما في مابعد المختلوفات المتماثلة من اختلاف الجهات والمفاوي والاوطار والازمان وغيرها ذلك فلو كان فاعلا بالايجاب الذاتي فاخصص منه الاعن مثل كان يجب الشبع والجميع بان لا يجتنب عن الشبع والمغل والكون والكون والطعم والجهل الى غير ذلك اذ اقتضاؤه يجب في ذاته وفي نسبته الذات الى جميع الجهات من المفاوي والصفات وغيرها ما في نسبته واحدة **قوله** وموجبات منزل الاحكام الثبت الموجبات هي العلل واذا ثبت ان منزل الاحكام لا تثبت بالذات وابطلنا ما قاله المعتزلة من ان الله تعالى موجود تشتركهما في ان قالوا الصفات قديمة بذات الله تعالى اذ المعنى بالموجب ما يوجب حكما غير ما قام به وصيانة لابطال ما قاله المعتزلة من ان الله تعالى في ذاته بذاته حادثة لا بمحل **قوله** عالم فوجب حياله ارادة موجبات الموجبات **قوله** بالعقل عليهما اذ لا يخرج عن منزل الاحكام وموجباتها اذ لا يشتغل باثباتها العقول وما يشتغل السمع كتب الكتاب او السنة او الاجماع باثباتها وما يقوم حجة الا على من يصدق بالسمع ويعترف بحجيته فلا بد فاي جمع الى الشيء من النقايص مثل السمع والبصر والكلام فانه يشتغل باثباتها كل من العقول والنقول ومن المعاني فالا يثبت الا بالنقول ومن مرتبات ذاتا **قوله** به راجعة اليه بالعقل اذ تلك الصفات لا بالنقول وموكدة لما قبلها كما بعدها **قوله** ثم اذ من اثباتها المعاني لا يجوز ارجع الثبت الى اذ من اثبات السمع والبصر والكلام لله تعالى المعاني بمعنى مصدرية يجوز ارجع الضمائر الجميعة عليه مجموعة على سمع بمعنى اذن واصاخ وبرى بمعنى حدقة وقد كل بمعنى عجز والسماء **قوله** بدل من البدل بالباء الباعث على اختياره البيت على صفات يتنازعه دل ووقعه رضي ووقعه عايد على اختيار

واظهر

فقد اتفقوا على ان التلازم بين الموصوف والصفة فيستدل بما علم من
حدوث احدهما على حدوث الآخر وبما علم من قدم احدهما على قدم الآخر
واما المطلب الثالث والدليل عليه ان نقول لو لم تكن قائمة بذاته تعالى
لكان نسبته الى سائر الحوادث نسبة واحدة فلو اوجب لذاته
تعالى لاوجب لسائر الحوادث ويلزم ان يكون كل محل عالما وهو باطل
على الضرورة واما بطلان التالي فيتبين بما ثبت من الاختصاص له تعالى
وقد تقدم اول العقائد وهو معنى قول المؤلف لا كما قد وجبت له
للاجلال **قوله** ذا الحكم فيها موصوف صفاته ذا الاشارة الى ما ذكر
من قدم الوصف وقيامه بذاته تعالى وهو مبتدأ وخبر الحكم ويحتمل
ان يكون وصفا لذا والخبر الجار والمجرور المتعلق على الاول متعلق
موصوف الحكم فيها موصوف صفاته وعلى الثاني هذا الحكم الذي هو قدم الوصف
وقيامه بذاته تعالى ثابت في صفاته موصوف صفاته اي كل صفاته تعالى خلافا
للكرامية والمجوس في قيام الحوادث بذاته العلية تعالى وللمعتزلة البطلة
في قولهم هو مريد بارادة حادثة لا في محل **قوله** يجب له اتصاف البيت
يعني اذا وجب اتصافه تعالى بالاوصاف السابقة وجب ان يكون قائما
بنفسه اذ لو لم يكن قائما بنفسه بان افتقر الى محل لكان صفة والصفة
لا تتصف بشيء مما سبق والا ادى الى قيام المعنى بالمعنى والاجماع
ببطلانه ومقتضى كلام المؤلف هنا ان القيام بالنفس عبارة عن
سلب امرين عدم الافتقار الى المحل والمخصص معا وهذا اختلاف في الاصطلاح ولا
اختلاف في المعنى **فائدة** ـــــــ وكلام المؤلف في هذا على القيام
بالنفس من السلوب لا على ما ذهب له القرافي واحكامه وجماعة ان ذلك
دليلا على القيام بالنفس ذكره فكان المقصود الاشارة الى دليله
والا فالقيام بالنفس تقدم في قوله وقال بعضهم فهو الاول

وحيث لم الاشتغال لا يكون الثاني
لم يستدل الشيء معا ان الملازمة
تعالى مثلا لو لم يكن قائما بذاته
لكان الخ

والله تعالى اعلم

تعالى العلم وتفويض منه بعلم توقيع وانى ان النظم لا للحفظ لانه الغنى
بالنفس كما يعلم من حكم الاقطاع يعلم من يغنى من الاحوال فى الاقطاع او
شامل الاقطاع به بالمعاونة والمعنوية التى بين افراد الاشكال **قوله**
فحال الافعال اى حكم الموصوف للقرائن موجبا لما قبله وهو الوصف
موقوفا عليه بغيره لا بنفسه اى اذا ثبت ان الله تعالى قال موصوفه
بالاوصاف تعقيل له يكون قائما بنفسه او لقوام يجعل الثبت له حكم
الصفة فخاصيتها وجوبه غلب الحوادث ومنزل الكلام القيام بالله
بالنفس من حكم القرائن الموصوفة فلا يثبت المعنى والا انقلبت
جنسه فقه وموضوعه قوله والعكس قوله اى بغيرى غلب راجع
الى الاشكال الاقترانيين

لو لم يكن معلوما بالبرهان ان كل ما حكم بتصوره وان
لوجب ان يعلم بالبرهان عينه وغيره وهو الذى يهمنا
ويلزم القيام بالنفس وهو قيامه بالغير فلا يصح
فيوجب الاستغناء عن العدم وتحوه وهو ضد قائم
كما تقرر بحكم السماء على فيتصف بصفة سلب ما خارج
والجمع بالعلة والاربعين والشكل هو تحت عين المقصود
والبرهن بالجواز والوجوب فلا عكس فلا تالف فلا شئ
وانما تلازم على فلا عكس هو المراد حكم واجب
لما ذكر اولا انه تعالى حتى يجيئ العالم بعلم الى آخرها اخذ منها
يستدل على الثانى واذ خل الغاء فى قوله فلا يكون لتشبيه ما ذكر
ولزومه على قوله اولا وموجبا ان معنى قيام الحكم البتيتى واعلم ان
اثبات التجسيم والمصنوعية بناء على قبول الحال واما على نفيه
فليس الا القران وصفات المعانى الموجودة فيه معنى عند مولاه

لكونه عالما او قادرا لم الا يعلم او لم يقدر به تعالى وما لتعيين المجهول الا
كونه مجهولا فالقولان متفقان نعم يثبت زايد على الذات والعموم والخصوص
من عوارض الفاظ فالاولى ان يقال اللوقيتية تدل على ذوات متعددة والسواد بية
راجعة الى ما يدل على نسبة واحد فالبعض منهم وهذا المذهب فاسد والا
لوقف وزادها باب اللغات وغيرها من العبارات لاشتغلت العقول بدرك
المعقولات وايضا يلزم عليه ابطال المحدود بها فانها من جنس وفصل وهما من
عوارض المعاني فهو مذهب المنطقيون الى ان قال وهذا هو الوجه الثابت والله اعلم
للاوزاعي فالبعض منهم وهذا قول السيد وانما ابدل على ان الشيء متعدد ومن خارج
متحد والواجب يتعدد ويتحد والممتنع دليلهم انه لو اجب حادث بوقوع
علمنا وجوده مع تسليمنا بانه مجهول او معلوم او موجود او غير ذلك الى
انه هو في تجدد ومعلوم يتجدد الاول والقول المولف يتجدد واخر والقول المعلوم
بسواد يتجدد الخ وهذا الذي يتجدد هو الذي نسميه حالا الا يثبت بهذا
الحال النفسية وانما ابدل على الذات وحاصل هذا الدليل ان صحة
العلم باحد امرين مع السواد الخ يدل على التغاير في المعلومية والمعلومية
وهو طرد في الحال المعنوية ايضا فنقول العلم بالعالمية والقادرية
والمتحيزية يثبت ضرورة ودليل الدال على اثبات الغير يشتمل على
اثبات المعاني الموجبة لما قلنا والمعلوم من كون المجهول متحيزا او قائما
هو فيه الحركة او العلم او يعلم ذلك بالضرورة ويعلم ثبوت المعنى بالدليل
ولما تصورنا ان يبقى ذوات الغير افرد وجودها مع اعتقاد عدم ثبوت هذه الاحكام
للجواهر والمقصود منا افادة الذي هذا على ثبوت المعاني والمعنى
المعقول لنا المنكرين لها مع موافقتهم على ثبوت هذه الاحكام للذات فالجواهر واجبة لله
تعالى لذاته واستغنوا من ذلك بكونه تعالى متكلما فوافقوا على انه تعالى
متكلم لانهم قالوا هو حروف واصوات مخالفها تعالى عن محل من الاجرام يتكلم بها

والبعض

ولا يقوم به هذا الكلام عندهم لانه يتعين الاتحاد قائما به هذا الكلام
من حيث هم الكلام والحروف والاصوات وسيأتي عليهم الرد في هذا المقام
والاستثناء انفا معناه انه البصر كونه تعلق في يزل بعقل العوام يزل بارادة
حادثة لا في محل وهذا باطل لانه لما فيه من قيام المعنى بنفسه والجواب
العلم كما تم يقم به وتجدد العلم الحادث تعلق على انه ازلي **قوله** لو صح ان يعلم
بالذات البيتين استدراك الى بيان على ثبوت المعاني تفريع على قوله
المؤلف اه يقال لو صح ان يكون عالما بذاته مثلا لزم قيام الذوات بغير
ما يكن التالي باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة انه اذا اراد عالما بالذات
يلزم ان تكون الذات علما لتبوت خاصية العلم لها وان شئت الجواب
الذات يلزم منه ان شئت الجواب عم للذات والا شئت الجواب الخاصة
يلزم منه ان شئت الجواب عم ومع الخصوصية وذا الخاص فرضنا فيلزم
فيلزم ان المشار اليه انسان بالخاصية يكون انسانا وقد ثبت للذات
العلمية في مسئلتنا خاصية العلم من التعلق بالمتعلقات على وجه
الاحاطة والكشف وخاصية القدرة من تاتي وجود الممكنات بها يلزم
اذا لم تكن الذات بما صفة زائدة عليهما ان تكون هي نفسها علما
قدرة على الضرورة وكذا سائر الصفات والعلم معناه يقوم بنفسه
وما يلزم من محل يقوم به كسائر المعاني وبيان بطلان التالي انه فرضت
له تعلق القيام بنفسه لما سبق فيلزم الا يقوم بمحل والا اجتمع النقيضان
يقوله ويلزم القيام بالنفس المبحث متروك التعليل لما قبله لقوله النفي
جهم اه نفي التالي معلوم انه يجب قيام الذات بنفسها وشرف امتنع
مع تحيزها والنفي اللازم من كونه عالما بذاته لما فيه من اجتماع بين
النقيضين او امتناعه باطل لوجوده بالبين ما ان القطعي وما يؤدي
الى الباطل يكون باطلا واقتصر المؤلف على العلم لضيق النظم وان

لازمه لازم والجميع **قلت** واعتبار كالمؤلف على ثبوت الصفات بثبوت
القيام بالنفس وبيده دفع الكوفة فان اثبت القيام بالنفس اولا يثبوت
الصفات وذا لما في قوله لحكم ان اشتط منه يعلم قيامه بنفسه ويجزم
فاذن الصواب في اثبات الصفات بالقيام بالنفس ان يثبت القيام
بالنفس بدليل آخر **قوله** بموجب اعتقاد ان العالم البيت متوقفة
الدليل ولم نزل في فيه بالبقاء **قوله** كما تقدم في رجحان الشاهد البيتية هذا
دليل واحد على ثبوت المعاني وذا لما ان المعنى لما شاهدنا على ان العالم
القادر الحي الذي يدرك الشاهد عالم بعلم وقادر بقدرة ومريد بارادة
وحي بحياة الزمنا بمثل السنة رضي الله عنهم اعتبار الغائب بالشاهد
فالواو والجمع حتى الغائب والشاهد يعتمد الى جامع والا جئ الى
التعطيل والتشبيه وعنوا بالشاهد الحادث وبالغائب القديم وقيل
الى اذ بالشاهد ما علمناه وبالغائب ما لم نعلمه **قوله** والجواب ان دعوى
الجمع بالحقيقة وهو مراد المؤلف بالجمع كقولهم العالم شاهد امس
لم العلم اوذ والعلم والبارئ عالم قبل علم وهذا معتمدك من ينفي الاحوال
والجمع بالدليل كقولهم فلان حكيم شاهد اذ ليل والعقل على ان لفاعل
علما به والبارئ تعالى محكم متقن فعاله قبل انه له علما والجمع بالشبه
كقولهم البارئ تعالى في يدرك لموجود فاصل لعقله والفصل مشتق وط بالعلم
فالبارئ تعالى له علم والا لثبت المشتق وط بدون الشبه والجمع بالعلة
وهو معتمدك من يثبت الاحوال كقولهم العلم والعالمية متلازمان
والعالمية معللة على العلم وقد سلمتم على اثبات العالمية غائبا
فيلزم من اثبات العالمية اثبات العلم فان التلازم بينهما مانة الجانبين
فلو صح وجود عالمية ولا علم صح ثبوت علم ولا عالمية وما يقولون بهم
قوله والقوة بالجواز والموجب ملغى هذا رد لتفريق المعتزلة

بين الشاهد والغائب وذلك انهم قالوا انما احكام الشاهد لجواز ما
وحكم الغائب واجب اذ ما ينتصب فعلى ممكن والواجب لا يعلل اذ يكون
مستفادا من شيء وهو العلة فيكون له العدم باعتبار ذاته وهو
صفة الممكن ووزع هذا بانه التعليل في صفات الله تعالى بمعنى التلازم
لا بمعنى افادة العلة معلولها المطلوب والمناط في الوجوب هو الاول
بالمعنى الثاني لا الاول وذاته كما يتلازم الممكن والحدوث والعرض
يتلازم الوجوب كما تقول ارادته تعالى تلازم علمه وعلمه يلازم
كلامه ثم المعتزلة عكسوا المعقول التزموا عكس العليل وهو باطل
بلزوم وابطلوا عكس العلة وهو لازم لا جواز احكام الشاهد دليل
على تعليلها او هما معا او اقتضاءها كما مر في اجناس الاغراض ولا يلزم
من عدم علة الغائب عدم الاول وصفات المعاني علل الصفات
المعنوية يلزم من عدمها عدمها ومذهب الحنفية ان التعليل بمعنى التلازم
لا التقابل متفق عليه في الغائب واختلفوا في الشاهد وقد ذكرنا
تحقيق ذلك في حاشية الشرح وفي حاصل المقابلة ان التعليل على معنى
التقابل في نوع التعليل لا في ابدا ويحتمل ان يكون المعنى التقابل في
الجواز في نفي تعليل الواجب اذ لا يلزم عكس العليل وصفاته في محل وجود
الصفات وفيه شبهات المعتزلة ان شاء الله

صفاته من حيث انها كمالات والفضل نقص فعنه بقولنا لو
لم يكن لكان ناقصا فيتصف بالكمال او متصفا وبالمتصف
وذلك باطل فوصف بالكمال لا الكمال الواجب عندنا وعندكم
فالجواب بذلك بالمعارضة بالعلم تسلمت يقولنا المقابسة
ما قيل ما منع كمال الشيء من مثله للغائب في المقابلة
فلنا وان فرض الفقد لكن يمنع ثبوت مقتضى الدليل

تثنيتها كذا قاله بلا تنبيه ❖ وما قاله فيه نظر لحكم التنبيه ❖
❖ والشاهد الشم فيه هي تفي ❖ بالعلم فاحفظ ذا لكي تحفظا ❖
منزلة صفة أخرى لافتقار الصفات اختيارا وهذا المؤلف وزعم أن هذا أولى من الطريقة الأولى فإن فيه غفلة الطالب بقدر ذكر الطريقة فإن أولى وضعها وهذا هذه الطريقة وتسميتها مسألة المعرفة في بنية المذر ما يمكن كل واحد جميع الصفات فلنذكر هذا وجوابا فإني دعلتهما من الشاهدان وذا الحال يقال المحذوف المجموع من كل واحد من الصفات أما أن يكون في نفسه صفة كمال أو لا صفة كمال فإن جاز أن يكون صفة كمال وإما أن حال من اتصف بها من الشاهد انفصل من حال من يتصف بها فقط فقط النظر عمن يتصف بها أو كان معروفا في نفسه أنه كمال أو مساويا بالحال من لم يتصف بها أن يكون معروفا في نفسه أنه كمال أو موصوفا بأنه كمال بالضرورة في الشاهد فلم يخل إلا أن يقسم الأول وهو أنه في نفسه صفة كمال وعند ذلك فلو قدر عدم اتصاف البارئ تعالى كان ناقصا بالنسبة إلى من اتصف بها من مخلوقاته ومحال أن يكون الخالق أنقص من المخلوق فإن قيل لا نسلم أنها صفة كمال على الإطلاق بل صفة كمال في الشاهد وهو جائز قيل لا يلزم أن يكون الخالق أنقص من المخلوق مسلما وإذا لم يلزم فلا يتعرض عليكم بالشم والنوم والتمسح وغير ذلك من كمالات الموجود أن في الشاهد فإنه فإذا كان جاريها مع أنها غير ثابتة لله تعالى مسلما عدم أنها تنقص ولا كذلك معارض لما يقال تعالى أن منزل الصفات غير موجودة لله تعالى وذلك لأنا قد ثبت لله تعالى من منزل الصفات أما أن يكون من جنس ما في الشاهد أو لا فإن كان الأول فمعلوم وإلا لزم أن تكون صفاته مشاركة لصفات موجودات الشاهد في العرضية والافتقار وهو ممتنع وإن كان الثاني فمعلوم غير معقول وقالت ليس بمعقول

لا يلزم عليه بكونه صفة بعضا من كونه كما لا يخفى **قلنا** اما الجواب عن
الاول فلانا نقول كل واحد من آحاد الصفات اي المعنى مع قطع النظر عن موصوفه
فلا يخرج عن كونه كما لا وهو ظاهر وايضا واسطة بين النفي والاثبات اي
قولنا في الجواب ان كل واحد من آحاد الصفات مع قطع النظر عن الموصوف
لا يكون كما لا وهو كمال فقول المجادل اذ عبر انه اثبات فالواسطة بين النفي
والاثبات ولما قاله من التعسف بين لان الموجود اما واجب او ممكن فالواجب
قد يعبر انه كل ما ليس بكونه كما لا فلا سبيل الى اثباته والا فلا
هو نافع لانه اثبات للغائب واما تعذر اطلاع الخلق فيه لقطع الفرع وفروعه الشرع
به فقولهم اما ان يكون من جنس ما في الشاهد قلنا ليس من جنس ما في الشاهد
ثم تعقل الاضافات لمن فصل فمنهم من قال انها اشتقاق وزعم انه يعني موقف
فمفعول فانه وان لم يكن من جنس صفات النفس فلا يلزم ان يكون يعني
فمفعول وان لا يكن التعرض لاثباته والا لكان وجود البناء فعلى يعني
فمفعول ولتعذر العقول باثباته اذ هو يعني مجانس للمخلوق فان صح منه
قوله صفاته من حيث ذاتها كمال السلامة ان اثبات الصفات شاملة
للمعاني كالعلم والقدرة والمعنوية كالعالمية والقادرية فنقول ان
هذا كمال من حيث ذاتها من يعني نظر الى كون المتصف بها شاهدا او
غائبا يجب انتصاب البناء فعلى بها واذا ان نقول العلم قد يقال
ان وصف بها كما لا لكان حال من اتصف بها الشاهد انقص من حال من لم
يتصف بها اذ وان عدم فيها نقص نظر في كما لا ومساواة بالحال من لم يتصف
بها اذ لم يكن عدم فيها نقص نظر في كما لا لان الثاني بالحال اذ موصوف بما نعلمه
بالضرورة في الشاهد وفي الثانية ان اذ اتعيس اي قلنا ان وصف بها كمال
فلو فرض عدم انتصاب البناء فعلى بها لكان ناقصا بالنسبة الى من اتصف
بها من مخلوقاته وهو محال ان يكون الخالق اذ فقر من المخلوق **قوله**

• والسمع والبصر إدراكان • يغايران العلم غير زائدين •
• عليه بل هو صحيح مثل العجز • عن السقم والذوق والمس والدرك •
• وذا بالإدراك بالحاسة • زيد على العلم بلا محذور •
• فرأيه الهلال مع زيد وه • علم وبجمهور هو المراد •
• والوقف فيه حسن إذ قد • ثبت له الإدراك دون السمع يقتضي •

قال السمع البصر ادراكان يغايران العلم خلافا لمن قال السمع والبصر صفتان زائدتان على صفة العلم وهو مذهب الاشاعرة ومنهم من قال هو بمعنى كونه سميعا انه عالم بالمسموعات ومعنى كونه بصيرا انه عالم بالمبصرات وقال ابو الحسين البصري انه بمعنى كونه مدركا للشيء اذا احسه فوجب ان يكون مدركا اذا كان عالما بالعلم بجنسه مع ارتفاع الآفات والادراك صفتان كالسمع والبصر يتعلقان بالشيء وعلى ما هو عليه والدليل الثاني انهما من جنس العلم لانهما لا تتعلقان الا بالموجود والمعنى والعلم يتعلق بالموجود والمعدوم والمطلق والمقيد وكلاهما مع ذلك صفتان زائدتان على علمه تعالى واحتج بما احتج به العجز وهو انا اذا علمنا شيئا ثم ابصرناه وجدنا بين الحالتين تفرقة بديهية وذلك انما يدل على مغايرتهما للعلم **قوله** مثل العجز والشم والذوق واللمس يعني ان العجز يقول في ادراكات الثلاثة معنى للعلم زائدا عليه ولهذا صح العجز فقول والادراك بالحاسة تعالى كما سيأتي **قوله** وذا اذا ادراكا بلا اتصال يعني ان المذكور من ادراك الشم والذوق واللمس ليس من حقيقته الاتصال بالمشموم والمذوق والملموس وانما هو شيء يحدث عند الاتصال بالمشموم والمذوق والملموس وانما هو شيء يحدث بالتسبيب عند المقابلة ونحوها والبصر بخلاف ذلك فان ادراكه من غير اتصال كما يبصر من يحس

مفعولية فلان يزاد ولم يتعرض لبيان تعلق من كونه شاقا ذاقا للامس
واه من الصفات تنبيه على انحطاط الثاني بتعالى الله عن اشتمالها مع انه لا تنبيه على
مغايرة الذات والصفات فانها تقول سمعت قراءة فلان وابصرتها وكذلك الرؤية
والتكلم **قوله** زائدة على العلم بالمدلول الذي نسب اليه اللغوي وذلك بملاحظة
مثل قولهم اشتغل به اللغوي على زيادة السمع والبصر بناء يقال اذا علمنا
شيئا بالدليل الاول التي لم نر اثره المشاهد او لم نسمع الخبر به علمنا او ذكرناه باللغوي
او بالاسم او بالتكلم وجعلنا بينه وبين الشيء تبعي فهو بينه وذلك مما يدل
على مغايرة تلك الاوصاف للعلم **قوله** قال ابن الغاضي مع الاعلام الست
يعني ان الغاضي واقام الحرمين قالا بزيادة الاذن والبصر والكلام تعلق
وقال جمهور المتكلمين انه يقتضي زايد على العلم فلم يشتق صفة منه
قوله والوقف فيه حسن الثبت هذا قول ثالث في زيادة الاذن والبصر والوقف
على الاثبات والنفي واستحسنه المؤلف وهو مختار المفتاح وابن التلمساني
والشريف وجماعة قال الشارح المؤلف وهو اختيار معتمد المحققين
فيما لم يتوقف عليه العقل من الصفات كالسمع والبصر النقل الصفة
دليل العقل وذلك مما يسمى قراءة وفرق زيد النقل والسمع والبصر والكلام
وقد يجيء في الاذن والبصر اثبات وما نفي جميع ذلك انتهى اقوال الاذن اثبات والوقف
وقد مر رجحانهما والنفي ولعل قايله اشتقاق الملازمة العقلية بين الاذن
والاذن فتطلق احدهما على الجامع اثبات منزل الاذن والكلام لله تعالى وجعل
الاذن حاكمة بمنقولها فاتحد الداخل والله تعالى اعلم جل وعلا

معتمد المحققين النقل ✣ اذ لم يقف شيء يثبتوا او يقفوا
يجيء بالقرآن في المقام ✣ للسمع والبصر وذا لزم
والاذن قول النقل والاثر جيء ✣ من عجزوا نقول بالتفويض
لهذا قول تصديق الرسول ✣ بعجز جميعهم وذا رقوا

سواء النداء كالكلام النفسي ... ويثبت له ما ثبت لكل بشر من سمع
وفقد تم ومحبي كالمعقول ... فوضع خبره بغير عقول
اشار بقوله الى ان المختلفين في دليل السمع والبصر والكلام بل وفي كل ما
يتوقف العقل عليه هو الدليل النقلي وهو العقلي اما ما يتوقف العقل
عليه فدليله العقل وما يتم الاحتجاج به بالسمع الا على من يعترف به
ويسلمه وقد تقدم هذا ويشير الى قوله الدليل النقلي في السمع
والبصر والكلام بتذكير العقلي وقاس عليه قوله اي بقاء الدليل
تعلق حي وكل حي مسموع فابل للسمع والبصر والكلام ينتج الدليل
تعلق قابل للسمع والبصر والكلام ثم يقال الاول ينتصب بها لانتصب
باضرار ما والثاني بالحمل او التقدم مسلم اما الصغرى فقد تقدم دليله
ودليل الكبرى امتناع اتصاف الموتى بتلك الاوصاف وهو صحة اتصاف الاحياء
بها فالمعنى اذ الغير تلك الاوصاف يلازم الحياة واذا فاكان
لزم اتصاف كل حي بها فاذا لم ينتصب بها الذي اي ينتصب باضرار ما ايضا
فقد مضى ان المقابل للسمع وما يخلوا عنه او عن ضده لا يكون مدركا باضرار
وصفه مستحيلة الكونها اعراضا وتفاعيل وهو تعلق متى له عدم كل دفعي
نعلا وعقلا لانه النافض مقتضى الحدوث بدليله وذلك الخاص يستلزم حدوثه ويلزم
على تقدير تلك التفاعيل ان يكون المخلوق المنتصب بالكلام اضرار ما
الكلام المخالف وذلك مما لا يعقل هذا بناء المسلك العقلي واما على ان
عليه اي يقال قوله لكل ما ازاوطاب بها لا يجب اتصافه بها والا انتصب
باضرار ما فيكون ناقضا ضعيفا لانه كمال في الشاهد ويلزم ان تكون
الغاب كذلك الا ترى ان العالم منا كمال في الشاهد ومع ذلك يتكيف بها الا من
لم تقم به اوفته تعسر بحسبه ومما متنعان على القديم انما من
عوارض الاجسام وقد تقدم تعلى لم تقع حتى يعلم ان محل ازاوطاب كما ان

ومعه يصح انطباقه بما وراءه فانه يعرف من صفاته بالعقل ما دلت عليه اقواله
فانه يدل العقل بحيث انا الى السمع فاذا لم يرد وجب الوقوف وفوزه بمنزل
الثقات لقوله تعالى انني معكما اسمع وارى ومعه السميع البصير الم
يعلم بان الله تعالى الفوز الجاحي تقوم وكاحتجاج ابراهيم على ابيه وقومه
الاصنام بعقوله لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر فجعلوا له معبودا
كذا العالم فلم لم يجعله وقد قال تعالى وتلك حجتنا اتيناها ابراهيم على قومه
واذا ثبت ان الخطاب بهما فيهما الضعيفين لا يقف وقف غفلا على ان اتصال الاقوال
الجسمانية دليل التصريح بهما على انهما صفتا لهما لوجب اشتقاقه ما دلت
عليه الاى ولا مخرج للتاويل الا غفلا واسمعا وحمل اللفظ على احتمال التجوز
جاز ومن شك فيه الفرجنة ومع هذا لا يجوز المجيء الذي ذهبوا اليه من
اتيان المشي وله بذوق من يشك فيه يتعين البغاء مع قلة الطواهي وكذا الحال
القول جميع ما ورد من احكام الاخبار متى كان ظاهرا جاز او وجب اعتقاده
الا اذا يدل دليل على امتناعه واما دليل كونه متكلما فقوله تعالى وكلم
الله موسى تكليما اذ اضطجعتما على التاسيس برسالتي وبكلامي وقد
اجمع اهل الحق على ذلك الا ما حكي عن الله تعالى مكلف الاعياد بالاوامر
والنواهي وانه تعالى وعد بالثواب وتوعد بالعقاب على الخطايا
وجميع ذلك يرجع الى الكلام وقد اجمع المسلمون ايضا على ذلك
الجملة وان اختلفوا في تفسير الكلام **قوله** واثبات الرسول والرسالة
الست منذ اسئل الربوبية على اثبات كونه تعالى متكلما بطريق السمع
وذلك انا نقول ان قول الرسول لا يدل حال يثبت بمنزله واثبت صدقه
الا بالمعجز والمعجز لا تثبت فلم يثبت كونه البلاء تعالى متكلما واما دلالة
المعجز فتتمثل في قول الله تعالى لمن شاء الرسالة صدقت او انت
رسولي فلم يثبت الكلام الا لله تعالى لانه مصدر فاعل مشتق

قول الشيخ

فلو ابتنا الكلام لله تعالى بالسمع لقرر وقضى الشبه كما يقال الزام الدور
بما ابتنا ان الاخبار عن الدور بطريق النقل اجل معجز كالقول بالتغيير
ايذ من اجل اداء المعجز بالتغيير كالقول انه يتنزل منزلة القول فاذا
المعجز لا تتوقف على القول فالدليل السمعي متوقف على المعجز لا
فالدليل السمعي متوقف على القول فلو توقف القول عليه لدار قال
ابن التلمساني وهو سؤال قوي قوله لانا نقول تصديق الله تعالى رسوله
الا بما ان الملائكة منزل جواب السؤال او تغيير كما من ادعى انه رسول الملك
بمرأى من الملك ومسمع وقال ان الله صدقني اي يفعل الملك عادة الملائكة
ويفعل كذا ثم قال ان هذا الملك اه كذب كاذب في دعواه فافعل ذلك
فيفعل ذلك على الوجه الذي يتضمن جميع الحاضرين ان الله رسوله
وانه صادق وان كان فيهم من ينفي كلام النفس ويكفي في العلم بتصديقه
ايجاد الفعل الدال على ارادة تصديقه كما ان التخصيص في الفعل الدال
على ارادته وقوعهما على ذلك الوجه وقولهم ان المعجز تنزل منزلة القول
مسلم ولا يلزم تنزل منزلة المواضعة على قول يدل على ارادة ذلك كما يدل
بعض الاشارات على ذلك والكلام المتنازل على نبوته لهم تعلق بالسمع
وبقولهم انه مسموع منه هو القول النفسي والنزاع فيه بالعبارات
الحادثات المتواضع عليها والافعال الكثيرة انما تدل على الارادات وان لم
توضع لغة لتلك الدلالة العادات والمعجز كذلك هذا ما في ابن القاسم
الجواب قلت وحاصله ان قول الرسول انما تتوقف على الكلام الذي
النفسي القول الكلام فيه كما ان توقف على المعجز لا كن المعجز لا تتوقف
على الكلام النفسي بدليل انها تقتضي التصديق عند من ينفي كلام
النفس وعند من يثبته ولو توقفت دلالتها على كلام النفس لما امتنع
استدلال بها على الصدق من كان داخلا عن كلام النفس فضلا عمن ينفيه

فلا دور إذ قد توقف الكلام النفسي على دلالة قول الرسول فقوله
أو دراكه بالحواس الخمس المعتبرة أو دراكه تصديق الرسول بالمعجزة
يشتمل على المثبت لكلام النفس والدال له فيحمل بالحواس والعلم فقوله
وقولهم في معجز المثبت العقول إلى زيادة وقولهم مستند أو غير ذلك
توضيح له وقولهم أن المعجزة دال القول مسلم وإنما ينزل منزلة المواضعة
على قول يدل على إرادة التصديق من غير زيادة لأن معناه إنما
تتوقف على ثبوت الكلام النفسي الذي هو

- بالعلم والبيان وذا لكذاب ... احتج قوم من ذوي الزيغ فسدوا
- قد رد عالم وكل عدم ... له كلام النفس معنى قائم
- والمعتزلي الفهري هذا محتج ... لأنه من اعترف فيه اللجج
- أضف فقد أخرج من جزء بنا ... وزد فجد قبلة ان حسبانا
- والمدعى فضية كبرى ... حكمها بتتم تجزيه
- فلك وفيه بعد تسليمك ... قدرته يقتضي تعلقه
- والعلم ليس يقتضي قصدا ... وقد تعم به نعمدا
- إيمان من لم ير أو قتضى ... عمومه المعلوم فوق قتضى
- فاعمل عمالم بعدا وامسه ... وكل علم إدراك فجد

المراد بالقوم الأشاعرة وذا الحال الذي ألزمه الأشاعرة واحتج الأبياري بقوله
الأشاعرة على البيان الخبي لقوله تعالى فإن كل عالم يجري في تعميم حديثنا
مطابقا لمعلومه بالضرورة ولا معنى للكلام النفسي إلا ذلك والبارئ
تعالى عالم به فله كلام على وفق معلومه ومذاهبه نظم بأن البيان
فضية كلية عامة تشملنا وتشمل البارئ تعالى من قضايا جزئية
وبعد إثبتة فلا يساعد الخصم على تسليمها وأخذ القضايا الكلية من
المحسوسات والوجدانيات لا يتم إلا باستقراء عادات وأبيات أطلع

لتتم وضوابط

لله وصفات له لا تتوقف من الفظ بالدعاء وبيان قال الوضع فظ عنهما وعلى الله
السمع **قلت** وقد يعترض على كبرى القياس وتظهر البيان على عالم وهو
كل عالم يجزم بنفسه جزما مطابقا لمعلومه وما يتوقف كلية الكبرى هو
والمتوقف منهما الجزم وهو ممنوع انتاج الشكل الاول كلية **قوله**
وتالية وجود البيان حسيان وضعنا بالمحسيات كالله الوضع اه يسمى
بالحس الباطن **قوله** قلت وفيه بعد تسليم نظر الاتيان الاول بعد
هذا الاعتراض من المؤلف على استدلال فظ استناد على معنى انه يقول
سلمنا كلية الكبرى واه القضية الكلية الشاملة للشاهد
الغائب توقف من اه يستقراء والوضع اه لا يتم عليه اه ودليله
لا ينتج هو فيه فوق الكلام الشاملة للجزئي والطلب وانما ينتج الجزئي فظ
والكلام في اثبات النوع لا في قسم منه وبالجملة فدليله لا ينتج فقوله
وذالك لا اه العلم بالشيء انما يستلزم الجزئي عنه على فهو فاعلم وكذا
يستلزم اه يكون مقتضيا اي مطلوبا لانه يقتضي الشيء ويقتضي عدمه
كما بيان من علم متوقف على الوجود وقد يعلم الشيء ويقتضي عدمه كما
من ذكر وقد يعلم الشيء ولا يقتضي وجوده ولا عدمه كالزوجان والوضع
التي ليست بمكتسبة وكافعال البهائم ووجود البارئ على وصفاته
فلهذا نقول البشر كل عالم بالشيء ما اي به ولذا لا يتم قال الاستاذ
نقول كل عالم بالغير هو الجزئي عنه والعلم انما يستلزم به على الجزئي ولا يستلزم
به على الطلب والمطلوب اثبات الكلام الشامل لهما فهذا اعتراض
المؤلف **قلت** وفيه نظر لما اه استناد انما استدل بهذا الطريق على قسم
الجزئي فظ كما هو من الوضع ابن التسلسل فينتج دليله مطابقة لقوله
سلمنا اه مطلوبه اثبات الكلام لا كل ثبوت الاخص يستلزم ثبوت الاعم
فثبوت الجزئي يستلزم ثبوت الكلام في الجملة **قوله** والعلم البشر يقتضي

اقتضاء انه ليس بطالب ويستلزم اقتضاء انه طالبا هو معقول يقتضي امتنع
انه العلم بالشيء لا يستلزم اقتضاء ذلك الشيء **قوله** ولو تعلق بمن انشاء
انه ولو تعلق العلم بذلك اقتضاء ومنزل ان العلم يتعلق بكل واجب وجائز
ومستحيل يتعلق بقدرة الله وصفاته ومن الاقوال اقتضاء فعلي انه
افعل وتميزه فنوعالم بافتضاء يستلزم وانشاء اهل الموكل للضمني المجرور
بمن من الحال المؤكد لها جمعا والله تعالى اعلم

• ... بل هي للخبر افسما او الكلام • بيستعمل كما يشاء دون حجر او زمام •
• ... فقدره او دون في اي معاتمه • ربما اختاجها لفرض مهم •
• ذا جاء بعدا فهم او فعول • وصوب تبعيضه فعول •
• صدقه بمعنى حقيقة وجاء • بمعنى مجاز اي حجج فتنبه •
• ... والعكس واو شي الا فتح همزه • لتفتح اي الشعر الا لضرورة •
• ... كذاك ربما يخص معنى • واحده قام بيد ومن فديم زاد بين •
• شيء لذا وورد الوجهان • لم تعلق فديم الحكم •
• ومتعدد قد تعود خبرا • واقرن بثم وفا وحتى واشتبدان •
• مع الذل وقيل قد افسدا • وانما يتصف الكلام •
• ... اذا يزاد قول ابن سعيد ورد • قوله ورد هم بعيد •
• ... قد لزموا وجود الجنس دون النوع • لازمه بمنع جمع النوع •
• جنسية الكلام لا تستلزم • فيتبعي عنه شرط لزم •
• ... فانه بازن موحد • وصفه فيها ازن بموحد •
• ... معدوا نسبة مثل البصري • ويسمع به تعدد مفرد •
• وقد اجيب قد رضاه • اقوال بالجبر ذا اقتضاه •
• وقد تنه متصفا بالزائد • كما نعم ذا الخير مجال المنن •

فقد اشتمل كلام المؤلف على مسائل الصفات الكلام الاولى في انشاء

التاسعة

النافية وخبرها وانه وانه تنقسم الى افعال وفعل وجمع قلة انه فعال الى معنى
واحد وصفة واحدة والحياة الدالة على انها تزيد على العلم والارادة وغيرهما
من الصفات الى اربعة هو الخلاف لفظا باعتبار الصفة والمجاز ولم يرجع
الكلام كله وحقيقة بل هو الكلام نفسا وقدرة اما اثباته كلام النفس
فقوله تعالى اشار بقوله زايد على الارادة ووصف العلم واحتج اهل الحق
على اثباته شاهد الحال والنامي يدل على انه اقوى وتنبيه من نفسه
كلما جاز قابل النفي وجاز ويدل عليه بالعبارات المختلفة وما يعرض له
الاختلاف فمعاني لما لا يعرض له الاختلاف وان العبارات والجمل والاسم
الموضوعة والتصريف وزعمت المعتزلة انه فاعل الكلام في نفسه
في جمع الى الارادة الامثال ويرد وهو الحي الى العلم بنظم الصيغة ويدل
على معاني الامر الى الارادة وهو ما ان من حلف ليقضين غريمه غدا
ان شاء الله فتمكن من قضايه ولم يقضه ثم مات مع ان الله تعالى امره
بذلك فلو تضمن الامر الارادة لكان قد شاء الله قضاءه فقد ان يجب
ان يحنث ولم يحنث بالاجماع واما رد الحي الى العلم بنظم الصيغة فباطل
ابطالا نظم الصيغة يختلف باختلاف الصيغة الدالة على المعنى
والحي النفسي لا يختلف وان الصيغة الواحدة قد تشتمل على الحي
والطلب معا والعلم بنظمها لا يختلف وما في النفس يختلف واذا ثبت
انه ليس قولا نفسيا فتسميتهم كلاما فاخوذ من موارد اللغة قال
تعالى ويقولون في انفسهم وقال الشاعر ان الكلام لفي الفواد انما
وجعل الهاء عائدة على ما في النفس وعلى الابطال بطريق الصفة او موصوفة
والقول يجاز في النفسي او بالعكس فلا فرق واللزوم استشهد عليه
راي الشيخ ابو الحسن الاشعري انه مشتق منها واختار المعتزلة انه
صفة فعل بدليل تبادر عقد الاخلاف الى الذهن وما يمتنع ان

يكون صفة لغيوبة في النفسي وصفة عن بينة في اللفظي وقد خرج من
هذا ايضا الحلان لفظ الكلام باعتبار الصفة والمجاز والذي اشار اليه
المؤلف بقوله صفة في المعنى صفة البيتين والعاشر الذي هو
قوله المعتزلة انه صفة في اللفظ مجاز في المعنى وصفة على اصلهم
في نفي كلام النفس واختصار الكلام في الحروف والاصوات ولهذا زعموا
قيامه بذاته سبحانه لتجرده عن الحرف والصوت وقالوا هو متكلم بمعنى انه
خالق الكلام وقد مضت المسئلة الى كلام البارئ تعالى العلي بذاته
حروف واصوات وسموع في الازل قديم ازلي وهذا عبارة في الضلالتين
وتوسط في بضعة بجموعة الجملة التي المسئلة الدالة وانى اربعة هي
انفسام الكلام ووقوعه والذي عليه اكثر اهل السنة انه كلام
واحد متعلق بجميع وهو متعلقات الكلام وسموع وخبر وقوله
امر ونهي وخبر واستخبار وعرض وعرض وعرض ونداء وتمني في الكلام معاني
الكلام وليس كل واحد من هذه معنى يقوم بالذات ليس هو زائد على
بل بعض اقوال تعلق بموجبي تنبيه وبعض خبر وبعض الكلام معاني الكلام
وقد نقل عن عبد الله بن سعيد انه قال الكلام اسم لسبع صفات ازلية
والنهي والخبر والاستخبار والعرض والعرض والنداء والاول قديم
بمعنى ونقل عنه ايضا قديم الكلام هو واحد هذه السبع من صفات
الفعل انما تثبت للكلام بما لا يزال الوارد عليه بناء تفعل الكلام ازلا
بدون واحد من هذه السبع محال وايضا فالاستخبار والعرض والعرض
دلالة على الخبر فلا يتصور جعلها قسيمة له وبناء ان الاستخبار اما ان يكون
من الله تعالى بمعنى الخبر او لا يستعمل على حكم ان يستعلام لا يليق بعلام
الغيوب وان اريد به طلب الاخبار رجع الى الامر والعرض خبر عن الشيء
والعرض خبر عن الاعراض واختلاف الخبر ان لا يقتضي صفة الخبر

الايجاب

وأجاب بعض المحققين عن الأول بأن عبد القاهر بن سعيد إذا أراد بالكلام
الكلام الذي يسمى أمرا ونهيا لا يتصور وجود المأمور به والمنهي عنه في الكلام
لا يتعلق بهما إلا بتصور وجودهما فإنه إذا أمر بشيء أو نهى عنه
لا يتصور منه إلا بتصور الكلام المقول بقولهم الكلام مع اختلافهم في النوع
فإن نوع الطلب ليس نوع الخبر إذ الأمر والنهي يتميزان عن معرفة
الطلب بلا اختلاف بينهما من حيث المتعلق فقط والاستخبار والوعد
والوعيد يرجع جميع ذلك إلى الخبر كما مر وجعلت أنا فيما كلمنا
إلى الخبر والطلب واقتضى بعض النقاد من مذهب الشيخ أبي سعد والجمهور
وقال لم تتعرض أقسام الكلام فيما رأيت كما جاز زيادة الأقسام إلى أن يقسم
جاز في العقل أن يكون قسم واحد نسبته إلى القسمين وأن يزداد حتى تكون نسبة
تلك الأقسام إلى القسمين وقيل لم وكل الخصم يدعي أنه لم تتعرض إبطاله
أقسام المعاني فيما رأيت منها يجوز في العقل أن يكون ثم معنى نسبته إلى
العلم والقدرة كنسبة العلم إلى سائر العلوم **قلت قيل** يلزم ثم أن
يظهر وأن لا يظهر **قيل** وذلك أيضا لازم منا جاء الخبر لا يظهر النهي
والأمر لا يظهر فلو كان معنى واحد الخبر الطلب الفاد ولم يظهر ووجد
محل القدرة في ثم من حيث المفعول وأجل استقامة الجبائي على هذا
المساق العقلي صار فرع أبي التعدد في الكلام من لزوم تعدد
المحال والتنزه عن استحالة وجميع أقسام الكلام إلى الخبر ليستقيم القول
بالوحدة فقال الأمر خبر عن تحتم الفعل والنهي خبر عن تحتم الترك
وأورد عليه أن خبر القدرة على شيء والخبر الصدق يرجع الخبر عنه
على ما هو به فإذا أخبر القدرة عن تحتم شيء فلا بد أن تكون صفة التحتم
ثابتة له قبل أن يصير متحتما وكان بتقدير هذا الخبر دار وأن لا يقع
تسلسل فالأمر التسلسل وذكر أبو الحسين البصري أن بعض أصحابنا يريد بهما

زد انشاء فلا يبقى لكونها بتلك الصيغة فيل تعلقه بما بل يبقى فعله
كقولك لا ملقت واشتغلت ووكلت وما اشبه ذلك واعترض ايضا على
زد انشاء بما ذكر من اقسام زد في والنهي الذي والاستفهام وليس بمما ذكر
فقد خرجا عن الكلام بتقسيمي، وذهب العجمي الى مثل ما ذهب اليه زد
انشاء من رد انواع الكلام كلها الى الخبر الا انه رد زد في والنهي الى
الاخبار بحمول الدعاء، ورد ابن التلمساني وصية تنبيه المؤلف عليه
قوله بل الى الخبر اقسام الكلام البتة فاعل يشمل اي زد انشاء
واقسام مفعوله اي يشمل مثل زد انشاء والخبر اقسام الكلام بل الى
الخبر يشتمل نحو قولنا زد اقسام ويخلوهما كلمة بل الى الخبر بمعنى
انه زد انشاء والخبر واقسامها من قولنا بعضها ي وهو جميع اقسام
الكلام الخبر واما اختلافه كيفية زد انشاء وكيفية زد اما حسبما
يقدم قوله فقد زد اذا الى بمعالمه البتة يعني اي الخبر زد جميع
تلك الاقسام الخبر بمعالمه الزيتية وزد بنهاية المقول القول في
تلك الاقسام الخبر فيفيد واحد هي الخبر فان الخبر من لازمه قبول التصديق
والتكذيب والطلب الفهم منه زد في والنهي وزد استفهام والنداء لا
يقبل ذلك وزد في قضاء النهي والخبر لا يقضاء، وتباين اللوازم يدل
على تباين الملزومات قوله ذلك اي نهاية المقول زد اشارة راجعة الى
زد المقول زد بالاعتبار اللوازم قوله وصوب المقول التغيير
المقول بمعنى الكلام ومقول القول بالتعدد قوله كلام زد الخلق
معنى واحد مذ اش تقدير الكلام وشرع التكلم وزد الاولى ان يبنى
الكلام بزد زد اقسام الى الخبر على مذ الكلام قوله فلا يد منه مذ
فتغفر اهل السنة والجماعة حلافا للمعتزلة فانهم زعموا انه تعالى متكلم
على معنى انه خالق للكلام وان الكلام يعني قايم به بناء على عدم جبى

الخروف والابل

الخروج والاضواء ومن جاد منه وقد تقدم الى شيء علمهم قوله وهو قديم هو ايضا معتمد اهل السنة والجماعة خلافا للمعتزلة في قولهم ان الغزو الى فعلوه ومن اصلهم انه قديم لكون الجواد ما لا تقوم به حياة في هذا كلام البلخي فعلى هذا الخروج والاضواء محدثا وقد مر خلافه للمعتزلة في قولهم ان الكلام خروج واضواء ومن مع ذلك قديمة قوله زايد على الارادة ووصف العلم يعني ان صيغة الكلام زايدة على الامر والطلب السنة وخص العلم والارادة بالذكر اشارة الى الرد على المعتزلة حيث ابطل علمهم اهل السنة خص الكلام بالخروج والاضواء بما يعقل انه فساد في نفسه حال الامر والنهي من الله فتضاد وحال العلم بالشيء ومن الاخبار عنه على نحو ما علم فاجابوا بان ما يجري حال الامر والنهي راجع الى الارادة والكراهة ورد والخبر الى العلم بكيفية فظهر ان الصيغة وقد مر ابطال ما زعموا قوله لم تتعلق قديم العلم يعني ان الكلام من الصفات المتعلقة لانه ان كان طلبا اقتضى مطلوبا وان كان خبرا اقتضى مخبرا عنه وان تعلقه قديم وليس الخبر تعلق حادث كالقدرة الخبر تعلقهما مما لا يزال وكتعلق السمع والبصر بموجود الحادث فانه تعلق حادث والعلم والخبر ليس كما لا تعلق واحد ومتعلق قديم وتعلق بكونه تعلق بان العلم والخبر كما تعلقا على معنى التاتي والقبول كما القدرة بل انما على معنى الحصول واما الطلب فلم تعلقا به تعلق حادث قديم ومتعلق نفي بالمعدوم وتعلق حادث ومتعلقه بالموجود اذا استجمع شرايط التكليف على انه ليس في كلام المؤلف ما يقتضي محض تعلق الكلام بالقديم وبيانه في فصل التعلق بصيغة الكلام جميعه ان شاء الله قوله ومتعلقاته الاخبار الى قوله ورد فقوم ذكره ان امر والنهي والخبر والاستخبار

والنقل أو بالشبهة إلى الكلام فلا فائدة لقول الأول إنهما متعلقان أي الكلام
وهو صفة واحدة والوصف لا يتعدد بتعدد متعلقاته كالعلم قال الكلام
وإن تعلق بما لا يزال بالمأمور والمنهي إلى آخر ما قيل ليس بمتجدد وتقدم قول
الأشعري والجمهور وقيل إنه يتنوع إلى أمر ونهي لا يزالان وإنما أنواع حقيقية والله
أشار بقوله وقيل إذا فسلم ويدل على أنه أراد بالانفسام الأنواع وقارنا
فعا بالتمثيل بالمتعلقات وتقدم قول من قال إن الكلام لا يزال اسم لشيء
صفاني وذكر عن عبد الله بن سعيد ونقل أيضا عنه خمسة بالله عالم الوعد
والوعيد وهو بهما إلى آخره ونقل أيضا عنه أن الكلام لا يزال والأمر والنهي
إنما يتصف بذلك لا أنه موجبا الأمر الوصف الذي نسب إليه المؤلف منا منا

قوله وزيد ثم بعيد إذ قوله قول عبد الله بن سعيد وقوله
المشتهر وجوده لا في اد والمستبعد المؤلف ردهم لما يلزم بعدم تسميته

قوله وجود الجنس وجود النوع الشيء ضمنه قالوا يعود على قوله هذا
اختيارهم على الشيء إذ قالوا الوكالة الكلام أزليا ولا انفسام خلافه
للزم وجود الجنس خارجا بما يتنوع من أنواعه واللازم باطل وذكر أن الإ
المطلق لا وجود له انتفاء لا وإذا يوجد في أفراده وكما لا يتصور وجود
الحيوان بدون نوع من أنواعه كالإنسان والفرس وغيرهما من أنواعه
ولا وجود اللون بدون البياض والسواد وغيرهما من أنواع اللون فكذا
الكلام لا يوجد بدون نظم والنهي والخبر إلى آخرها فيبطل المدلوم وإن
فرع الجميع أو جزء الجميع واللازم باطل فالملزوم ومعنى قوله لازمه
بمنع لا بالنوع إذ اللازم ممنوع بدون ذي وما رفع إذ خوف الجميع وما
يتنفي المانع أن يكون مبطلا بمنعه بل يقطع بصحة المانع **قوله**
جنسية الكلام لا تسلم لما بناه الدلالة منازعة المؤلف وقد تقدم الاعتراض
ومعنى وجه استبعاد كلامهم على معنى أنه يقول لا نسلم أنه يلزم من قول

ابن التلمساني

ابن سعيد وجود الجنس يدل على النوع لانا لا نسلم ان الكلام جنس لان الجنس
هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فوجب ان يكون الكلام عند ابن سعيد
حقيقة واحدة لا تزول وانما عرضت له تلك الاوصاف وتعلق بالمأمور
والمنهي فيما لا يزال ويلزم من حدوث التعلق حدوث المتعلق كتعلق السمع والبصر
بالمسموع والمبصر ان كلام المؤلف ومتوقف من قول المعتزلة واعلم ان عند
ابن سعيد يمتنع كونها انواعا بل عوارض بحسب التعلق يجوز
خلوها عن التعلق ولا يجعل التعلق من حقيقته **قوله** وقد اجاب البيضاوي
يعني اجاب بعضهم عما ورد على ابن سعيد من الزام بجواب آخر ومتوقف قال
لا نسلم ان الاوصاف اضافية للكلام لانها انواع حقيقية له حتى يلزم وجود
الجنس بدون النوع ولا اضافية بحتة بمعنى انها اضيفت اليه بمجرد
حدوثها مع كون المضاف اليه قديما كما ينتهي البناء على كونه موجودا
مع كل عاد ما قاله المعتزلة حادث وقفني ببقاء الحادث قال الفتح
ومعنى هذا بعينه قول ابن سعيد بناء على انه تعلق الصفات الازلية بمتعلقاتها
من قبيل الاضافات لا من قبيل صفات النفس وليس كذلك **قوله** او ان
باجتماع الاقتضاء مع جواز قال بعضهم يعني انه يلزم من حدوث الامر والنهي
ان يكون وجود الجنس بدون النوع لانا نقول هو موجود لا يزال
في نوع الخبر وسائر الانواع حدث فيما لا يزال عند وجود المأمور والمنهي
والمنادى والمستفتى **قلت** ومنزل الجواب ان يمشي على قول ابن سعيد
لانه صح بان الانسان السبعة حادثة وذات النفس اشارة الى الكلام
والاقتضاء بدل اشتمال من ذات يجب بما تقدم او بان اقتضاء الكلام
لا يزال بالخبر وبان الانسان حدث فيما لا يزال **قوله** وحدثه النفس
منزل رجوع منه الى مذهب الشيخ وان الحق ومتوقف كلام الله واحد
مع اقتضاء لا يزال بكونه امرا ونهيا الى اخر الانسان حدث واحد وتعلق

وتعلقه بالمأمور والمنهي وبغيرهما قديم كالعلم وإن تعلقه قديم كما سيأتي
ومعنى الانعقاد الاجتماع على نفي الكلام نفسي قديم بحكمنا بأنه واجب فتعلق
بجميع المتعلقات وإن كانت الصفة قائمة به أو إذا لم يكن معنى المعنى
وإذا اتصفت بالكلام في كل الأزمان وصار الموصوفات وقد ذكرنا في النسخ
توفيق تعلق الأمر بالمعدوم قوله بجعل المتعلق يتعلق بالخلق والبلاغ
لم يجعله والمتلو الغرواني قال الأبهري الحرف وتوفيق الزاهد جبريل عليه
السلام وهم الكلام هو العلم وعاد الضمير في سمعه على الله عليه
وسلم وإن رجع في الله عليه وعزه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
من قرأه قراءة خفيفة لم يسعه ذلك وما جاز له يصح فيه والمغني
والا فالمعنى يستقيل فيه أن تفعل وكيف بالغير

اسماء القرآن وذم مغيبه ✦ وذكر ما اختلفت الكتب به
من صحف وكتب منزلة ✦ على النبيين وتلك جملة
آخر مما تخلوقة فمقروءة ✦ قرآنه تخلوق كفر مذهب
مذكور قد الفردة المفروء ✦ فمنه قديم مدلم ومنسق
كمعنى الذكر والمذكور ✦ بوصفه وبالنسبة المشهور
فتسمية الآية بالقرآن ✦ بالاتحاد ومعنى من يسمى
في اللوح حادثا ومعه القديم ✦ في بزان المخلوق يخلو قديم
ومنه الذي سمعه من كلمه ✦ شيء يسمونه كلاما وحكوه
بل روح الحجا بما من سمعه ✦ زيد به فذ منعه

خمس أسماء يعود على المتلو الذي هو كلام الله تعالى. فمن أسماء
الكلام فذ زلى القرآن وبطلانه اقتضاء على الحادث الذي تعلق
كالقراءة والكتابة لأن المعنى القديم هو المتبادر من الكلام اللغوي
قال بعض العلماء إذا في بالعربية قبل القرآن وإذا قرئ بالعربية

قبل الثواب

فيما لم تنزل وإذا أفرد بالذكر يدخل فيه ما نزل والإنجيل قوله أتت مفصلة
أي مبينة بالتشديد بالفتح قوله تعالى إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور
وآتيناه الزبور وقد ذكر أن التوراة والإنجيل أنزلا معا على الجبل الذي
عند أبي قبيس وموسى قائم ينظر إليه المؤلف بتفصيلها هذا ما ذكرت عليه
مرارا فيما وقفت عليه من أقوال على أن نبيا منهم فلانا لم يأت بذا الاسم صح
قوله آخرهما مخلوقة مقدرة البيت ضمير آخرهما يعود على ما يفهم ذكره
من القراءة والتلاوة والإنجيل والزبور وشيئا ما من الصحف المتقدمة والمعنى
أن آخر الكتب المتلوة مخلوق الله تعالى وتقدس أي أزاوقه
ولا يصح قرأتها وكذا قراءة الخلق مخلوقة الله وأزاوقه وإن تعلقت بها
قدرته وأزاوقه تم لا يرد الثنائيين أن قول الله وأزاوقه قديم يدل بمفهوم أن الله
يحبها إذا أفعالها والتشبيه في كذا راجع إلى قوله مخلوقة مقدرة وفي
المغايرة بين آخر القراءة وقراءة الخلق فإن آخر القراءة هي قراءة الله
وقد يكون قراءة آخر القراءة الحروف المكتوبة في اللوح المحفوظ أو هي
معاني المصاحف والله تعالى أعلم قوله من قوله إذ القراءة المتلو الذي
البيتين في إشارة إلى قراءة الخلق فمعنى أن من قول القراءة يسمى بالقرآن
وكذا التلاوة من قولهما المتلو وكذا الكتابة والمكتوب وكذا الذكر
والمذكور راجعين الذكر بالمعنى المصدري والأول من كل فيشمل حادثا
متناليا والقائم فيهما قائمة به ومعنى قوله بوضعه أو بأسمه المشهور
أنه متعلق ذكرنا فيهم قال تعالى بالوضع وهو مذكور أو باسمه العلم ومر
الذكر فإنه من أسماء القرآن قال الله تعالى إنا نحن نزلنا الذكر وإنا
له لحافظون وقال واسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون والحاصل أنه
ذكر المأخوذ من قولنا ذكى يذكى ذكى أطلق وضعنا حادثا والمذكور
كذا الذكر بمعنى قوله تعالى إنا نحن نزلنا الذكر فيهم قوله فثبت الكتابة

والغرض ان البيتين بيانهما قوله وهو الذي اسمعه من كلمه البيتين اذ انبثق
الاله تعلى الفدع وجب له البقاء وذالك هو تعلم ذاته وصاحب صفاته
فيشتغل عليه تعلى الشكوت للاشتغال به عدم الكلام وهو يوجب
حدوثه وحدوثه يوجب انه ليس هو الذي كلم الله موسى فكيف انه انقطع
الكلام له بغرابة ما ذا سمعا كنا وكانه بغرفا كلمه انقطع كلامه وسكت
وانما المعنى انه تعلى بغضبه ازال المانع عن موسى عليه السلام
وخلق له سمعا فقوله حتى اذا جاء كلامه القديم لم يمنعه وهذا معنى ما
جاء قبل سماع كلامه وهذا معنى كلامه اهل الجهة قوله وهزمه
هو يزيل الزال المعجمة اي قطعه يقال هزمت الشيء واذا قطعته اي
يكون كلامه عن شكوت بمعنى انه عدم ذالك الشكوت اي قطعه بذالك
الكلام قوله بل رمح الحجاب كناية عن المانع المخلوق وهو ذو
المضاد للسمع ورمحه ازاله بغرفوا اي مثل قوله البيت
به فمن منعه ضمير اليه يعود على المكلم موسى عليه السلام وضمير
زده يعود على الحجاب الذي هو المانع وتقديم المعمول في قوله به
فمن منعه لافادة الحصر

ص

واعلم بان الخرق في الكلام لنا ... لازم على الدوام
اذ خرق نقض بلا نزاع ... ينقل به وقوعه جماع
لنا متى جاز التخلف الخرق ... فيبطل الملازم ذاك الحق
فما يجوز الكاذب الملزوم ... لجواز منفوك محتوم
اما الزوم ممنوع فيصدق ... بجزء خلفه يتحقق
فالواحد يثبت النقض والكمال ... من اختلافه في زمن شتى زال
فلت فيقوى ذاك زمن جماع ... اقوى من الزمن الذي به النزاع

نظم الدليل الاول اه يقال الخرق يجب لله تعلى الصدق جاز اتصافه بالكذب

الكمال

والثاني

والثاني بالحال وبيانه الملازمة انه تعلق جنسي والجنسي لا يخلو عن احد هما فاذا لم يجب النقض جاز الكذب وبيان بطلان التالي ان الكذب نقص والنقص هليته تعلق محال عقلا ونقلا اما العقل فالاجماع على اتصافه تعالى بالكمال وتنزيهه عن النقص واما العقل فلانه لو كان ناقصا لافتقر الى من يرفع عنه النقص ولافتقر في بنائه الى موجد وموجد وهو الغني بالذات المفتقر اليه ما سواه على العموم وايضا النقص جائز اذ لا يقضي العقل بوجوده بل بنقيضه بجواز زواله وواجب الوجود لا يتصف بجائز والا لزم جائز لذاته التمسك بمنع الاول ونمنع الاخير تسليم ان الكذب نقيضه ونمنعه مبني على اعتبار الغائب بالشاهد وقد علمت انه باطل الاجماع وقد مر منع انتفاء السمع والبصر والكلام عند الاشعري والاولى التمسك بالاجماع على وجوب اتصافه تعالى بالصدق والى قريب من هذا اشار المؤلف بقوله فالواجب النقص والكمال الصدق ومنع الحديث كانباء الجبر انما قال النبي انه الجبر ومن تبعهم بعد الفحص عنه ضن على هذا الدليل الحجة التي كبنة من حديث النقص والكمال الحجة خطابية لانها ظنية والظنيات كما تسمعت الا بالبينات ولا بينات هاهنا فاقل ما في هذا المقام ظنية او مسموعة كحسن العدل والصدق وقبح الظلم والكذب ومن المقام ان المسموعة كالكذب النقص كما لا والكذب نقص فقوله فلنا نمنع ذلك لانا اجماع السلف هذا تسليم من المؤلف للاعتراض السابق على دليل العقل وح فالتمسك به ذلك بالاجماع لا لان قوله فلنا نمنع ذلك اجماع اقوى كلام نظر سارة الى نظر اجماع السابق في قوله يبطل بالعقل وبالاجماع وفي الجواب ان اجماع لا يتم الا بعد تسليم ان الكذب نقص وهو النزاع بل الاجماع الذي اشار اليه هنا هو اجماع المسلمين على ان

الفعل فعلى يجب له النصب ويستحيل عليه الكون والوجوب لفظ الكتاب فلما
ثبوت ذلك بالاجماع لكان بناء المفعول فقوله افعوى من البناء هو
النزاع اذ هو رفع النزاع او وجدانا النزاع اذ المتنازع فيه وهو وجوب
النصب وارادة بالبناء استحقاق السنابي وهو ظاهر لا ارضاه وابى
الحلوق عليه اسم البناء باعتبار انتفاء المشتق منه او لمشاركته البناء
في الجهة العقلية او على سبيل التهكم كما يقال البخيل حاتم والجبان انتر
والفعل المفعول بدل البناء لكان ليس فقوله لما متى جاز استعمال
النصب واللازم بالكلية والبه اشار بقوله نقيض اللازم ذاك الحق
فيبطل الملزوم وعليه نبه بقوله فلا يجوز الكون الملزوم وبيان الملازمة
انه لو جاز ايا صح اقتضاه بالكون لكان واجبا اذ لا ينتصب تعلى الجانبي
بمعنى الممكن وما صح به عنه وجب له وح يستحيل النصب واما بيان بطلان
التالي فلان الفعل يصح اتصافه تعلى بالنصب بحيث وابجابه فقوله
لو جاز جمهور الواجب المحتوم بناء الملازمة والمحتوم تاكيد الواجب فقوله
اما اللزوم فهو لا ينتصب بيان بناء الملازمة هذي الشي الحينة التي فيس
بما فلا ازمة هي الحينة الدليل فقوله حكمه لا يختلف تاكيد لما قبله اي حكم
الله جل وعلا بكونه جنا عالما قادرا وهو ذاته لا يختلف بان يثبت
في وقت ويسلب اخرى كما هو شان الحكم الجاني كاحدنا فهو واذا لم يختلف اتصافه
بنفسه وزوم وجوبها فكذا الباء علمها التي هي المعاني لما هي المعاني
والباء كلام من التلازم الفعلي

وما سوى الله محتوم بيد نفوذه ٥ انبانه او وجوبه بيد النضوه ٥
اذ عدم الدليل لا يشتمل ٥ عدم مدلوله فوجوه بعيد ٥
والعقل لا يحيط بالغنا ان ٥ وما لنا من الكمال ٥
يعلمه هو بلا تمار به ٥ لا ارتعقل واعتزله واغبه ٥

245

بمحمد

فمن نفى الوصف بغيني ما ذكر في قوله بما قدر اغتنى
قال النفي في المعالم بعدما ذكر انه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول
اذ انتفت هذه الصفات التي عرفنا بها وجب الاقرار بانها
الحق فيما لم يدل عليه بوجب التوقيف فيما وصفات الجلال ونعوت
الكمال اعظم من ان تحيط بها عقول البشر قال ابن التلمساني هذا من
قوله ما بينه البلا يغني معلوم منه لما فكيف يمكن الحكم بمعقوله تعلى لبلغنا
الصفة او عدم قبوله لها والتقدير ونحوه موقوف على التصور وليست
مما يتوقف فما علمناه علمنا ما العلم والقدرة والحياة وما ورد بها سمع
كالسميع البصير وزعم قوم انه لا صفة للاله تعلى وراء ما علمناه وهو
فحكم ولا يلزم من عدم العلم بالشيء والعلم بعدمه العلمي مقصودنا منه
قال الشيخ ابن عرفة فلا يلا عن الحط قال الطالم يقوى من المتكلمين لا صفة
له تعلى وراء السبعة اقول الماضية لانا كلفنا بكمال المعرفة ولا يحصل
الا بمعرفة كل الصفات والحكم بعدمها الا نظر فيستدل بالافعال والتي به وقد
يدل الا على بعض الصفات وردي بمنع التكليف بكمال المعرفة وحضر
ولا نفي ما ذكر على ما علم العلمي فقوله وما سوى المعلوم الخ واجزاء اي وما
سوى المعلوم قطعا من الصفات وهو ما سبق مما ثبت بالعقل وقواطع
السمع فيجب الوقف عن اثباتها والنفي والجزم بالنفي كقول الطالم بعض
المتكلمين او بالاثبات كما سيذكره المؤلف عن جماعة من اهل السنة ضعيف
اما ضعف النفي فلانه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول باتفاق بين
العقلاء وهو صفات الجلال ونعوت الكمال اعظم من ان يحيط بها عقول
البشر كما سيأتي انه ضعيف تعلى بغني معلومه للبشر بالصحيح من القولين
واما ضعف الجزم بالاثبات فسيتبين بعد قوله بقطع بعلم ايه ان عدم
الدليل لا يستلزم عدم المدلول فقوله بعلمه موبلا غاية اي بعلم هو

صفاته كماله بلا نهاية لأنه كما لا تتناهى والله تعالى لم يزل فاعلا عن كل
ما يفعل ولم يكن مفعوله وصاف والمعاني وإن اشكال وغيرها ذلك الصفات
التي يمكن أن يقع متناهية وأما الصفات الوجودية فمتناهية والا لأدى
الى وقوع ما لا نهاية له في الوجود وهو محال ويتمثل أن يرد على ابن سمعان
أنها نعلوم الا تتناهى ويحتمل أن يكون عدم التناهي باعتبار شغولنا
وما عرفناه من البدايات يجوز أن يعني أن شغولنا وعلومنا لا تقطع الى نهاية
كما لا نهاية ويحتمل أن يكون عدم تناهيها باعتبار وقوعها وتعلقها فقوله
لا العقول والحمل له والغاية أي العقل لا يعقل من جلال الله تعالى الا تتناهى
بل ما يعلمه منه متناه وهذا لا نعلومنا تتعدد بتعدد المعلومات فلو
علمنا الجميع أدى الى أن تقوم بنا علوم لا نهاية لها وهو محال

والأشعري قال بالبقاء ... صفة معنى زد بالاستفتاء
وذهب القاضي مع الأقلام ... نفسية فرد بلا اجسام
فقول الوجود لا يتصف ... به ووصف النفس لا يستنكف
وابن سعيد مثبتا وعبد القوم ... معانيا وبقاء فرجزم
رد عليه ذا بالتسلسل أجب ... ذا الزائد محصل
وقيل فيه صفة نفسية ... والنحو فيها انها سلبية
كما يقال في البقاء بالبقاء ... هذي وذه التخفيف والاقتضاء

التخفيف كما ان البقاء من الشلوبين وذهب ابن الأشعري الى انه من المعاني
الوجودية وان البناء باق ببقاء وقيل هو وصف نفسي ونسبه القاضي
والاقلام الحرمين قوله زد بالاستفتاء الخ رد قول ابن الأشعري زد أبلغ
وذا الخلاف صفات البقاء باقية فاما ان يقال انها باقية لنفسها فيقيم
ابطال عكس العلة واما ان يقال انها باقية ببقاء يقوم بها وفيه قيام
المعنى بالمعنى واما ان يقال انها باقية ببقاء الذات فيوجب الحكم

يقوم

بقاء بنفسه وبغيره ابطال العلة او بقاء
يقوم به فيكون بقاء البقاء باقيا ببقاء وتتسلسل فلا يتحصل ولا يتوقف
القول بانه من الصفات الوجودية **قوله** ومذهب القاضي مع الامام
البيضي تعلق بمحل لانه قال الله تعالى لم اخالف نفسي ذلي والقاضي
التعليق اصول التوحيد فصحيح قال المفتي واما من قال ان البقاء باق
بنفسه فلا يستقيم لان ذلك من حيث انه لا يتحقق معنى كون الجوهر باقيا
واول زمان حدوثه وكيف يختلف عن الشيء واول زمان حدوثه صفة نفسه
نفسه فليس الى ايراد البقاء ان يستمر زمنين على الجوهر وهو الذي سلبناه
عن العرض وان اطلقنا على انه زمني كونه باقيا فلا يستقيم ان يراد به زمنية
فالمراد انه لا يطلق عليه بحدوث **قوله** ووضع النفس لا يقتضي ايجاد اختياره
انه زمنه بحيث يثبت للنفس بزمان دون زمان بل صفة النفس لا تقتضي ذلك
قوله وابن سعيد مثبت وصف القديم اختلف في صفة القديم فقيل من الصفات
وهو التحقيق لما سبق وقيل من المعاني وان القديم قديم بقدم وقيل عن
عبد الله بن سعيد وقيل من صفات النفس والدليل على صحة المذهب الاول
هو انه لا فرقة بين القديم والحدوث بان الشيء اما قديم او حادث وهو يفيد
الحادث ما له اول والقديم ما لا اول له منوسلك ما يثبت للحادث من
الاولية وذلك ينفي محض واحتج عبد الله بن سعيد بان القديم عبارة
عن نفي العدم السابق ونفي النفي نفي فثبوت يلزم ان يكون القديم
صفة ثبوتية والجواب ان القول بان قديم او حادث والنفس باطلا
اما الثاني فلانه يلزم قيام الحوادث بذاته تعالى وهو محال واما الاول قلنا
فللزوم التسلسل والله اشار المؤلف بقوله وهو عليه ذاهب التسلسل
الذي رد على ابن سعيد بان قوله يقتضي الى التسلسل وهو محال لانه يلزم ان يكون
مدلول القديم الموجود بعد معنى قديما لاشتماله انتفاء تعلق بالحوادث

وإنه لا يعقل وجود ما لا زال عما زائما عن وصف القدم ويجب أن يكون بقدره
موجود زايد على ذات القدم فأيم به والآتي نفض الكلام لا يعقل الا
الى قدم القدم فيلزم وجود ما لا أول له ثم كذا إلى فيلزم التسلسل
وفيه الدعوى بالمعنى **قوله** أجيب ذات القرآن مجاز الى آخره بمنع التسلسل
بان تكون القرآن قديمة بقدم والقدم قديم بذاته وهذا الجواب ومنع
اللازم على لزوم التسلسل محال واذا اجعل وجوديا والملازم واحد
قال الامتناع فيه كالوجود موجود بذاته والقرآن موجودة بالوجود
قوله وقيل فيه صفة نفسية اي قيل في القدم انه صفة نفسية وهذا
قول المعتزلة لانهم زعموا ان القدم اخص وصف الله والاخص لا يكون
الا نفسيا ورد بانه لو كان نفسيا للوجود لما عرى منه وجود كيف
والوجود في اول الزمنة وجود لا يتصف بالقدم وانما يطلق عليه بعد ذلك
اذ اتوالت على وجود في الزمنة والصفة النفسية لا تكون كذلك وفيه
تقدم مثله في البقاء **قوله** والحق فيهما انهما سلبية كما مر المراد الخ
اي الحق في صفة القدم انها سلبية كالحق في البقاء فالقدم عبارة عن
سلب مسبوقية العدم والبقاء عبارة عن سلب لحوق العدم وهذا مذهب
المحققين من المتاخرين كما في فتح وانما التسلسل والاعدام والعجز
• وزاى عبد الله بالرحمة مع ، وصف الرضى والزم الذي جمع •
• وقال انهما من المعاني ، بهم لها زاد بلا تواني •
• وعنه تغيير بلا زيادة ، هما صفة زائدة •
هذا ابتداء الكلام على الصفات المسماة عند الاشعرية بالصفات
السمعية يعني انها تثبت بالسمع وان لم تعقل ماهيتها قال السعد
في شرح المقاصد انها ان سميت صفة يكون هذا البناء فيها والا فيقال
انها حمنة والكرم والرضى صفات وزاد لها زادة وليس له على ذلك دليل يعول

عليه

والا لم يعقل وجود ما لا يزال عما زائما عن وصف القدم ويجب ان يكون بقدره
موجود زايد على ذات القدم فايهم به والا لما نفص القديم شيئا الا
اذ يقدم القدم فيلزم فيه مثل ما لزم في الاول ثم كذا الى غير النهاية التسلسل
وفيما ذكره المغني بالمعنى **قوله** اجيب ذات الزمان يحتمل ان يجيب بمنع التسلسل
بان يكون الزمان قديما بقدم والقدم قديم بذاته ومعنى الشواب ومنع
الملازمة على لزوم التسلسل البقاء واذا اجعل وجوديا والملازم واحد
قال الظاهر متناع فيه كالوجود موجود بذاته والزمان موجود فالوجود
قوله وقيل بل صفة نفسية اي قيل القدم انه صفة نفسية وهذا
قول المعتزلة انهم زعموا ان القدم اخص وصف الاله والاخص لا يكون
الا نفسيا ورد بانه لو كان نفسيا للوجود لما عري منه وجود كيف
والوجود في الازل منه وجود لا يتصف بالقدم وانما يطلق عليه بعد ذلك
اذ اتوالت على وجوده الازمنة والصفة النفسية لا تكون كذلك وفيه
تقدم مثله في البقاء **قوله** والحق بهما انهما سلبيتان حاصل المراد ان
الحق في صفة القدم انها سلبية كما الحق في البقاء فالقدم عبارة عن
سلب سبق العدم والبقاء عبارة عن سلب لحوق العدم وهذا ما ذهب
اليه المحققين من المتاخرين كما في فتح وابن التلمساني والامدي والايجي
وزاد عبد الله الرحمتي، وصف الذي والازم الازلي جمع
وقال انها من المعاني، غير الازادي بالاتفاق
وعند غيره، ما ذهبا وهو، ما جعلها صفة ثبوتية
هذا ابتداء الكلام على الصفات المسماة عند الاشعرية بالصفات
السمعية يعني انها تثبت بالسمع وان لم تعقل فاعلم انه قال السعد
في شرح المقاصد انه ليس يعهد صفة يكون بها البارئ قديما وانما
الحدوث والكون والاتي في صفاته وزاد الازادية وليس على ذلك دليل يعول

عليه

وأما بدونه فيستغني الحادث عن المحدث والمخلوق عن الخالق وفيه تعطيل الصانع
وهو يفضي ضعف مائتين السبعمئة وأنكر الشيخ والأكثرون على أن التكوين زائد
على صدور الفعل عن القادر وليس بصفة مغايرة لها لأنه إذا كان القادر
عالما لذاته لم يمتنع وقوع المخلوقات بالقادر وحينئذ لا يحتاج إلى إثبات
جزء من المخلوقات على هذه الطريقة وإذا لم تكن القدرة صالحة للتأثير كان
ذلك قلبا لما هيتهما وتغييرا لحقيقتهما وهو محال قال وبعض الحق فعين
لا يعقل من التكوين إلا إخراج المعدوم من العدم إلى الوجود
كما قسم القائلون بالتكوين الأزلي والحدوث بأنه إضافة يعقلها العقل
من نسبة الموجد إلى وجد فلا يكون موجودا عينيا ثابتا بالأزل وقال
أيضا أن الشيء وإذا إلى شيء وأوجد بعد ما لم يكن متعلق بالقدرة
في الخارج هو الذي لا يعقل وأما صفة زائدة الحدوث والإيجاد فاعتبار يعقله
العقل ولا وجود له عينا وفي الجمهور الدليل على بطلان القول بأنه صفة
أشار المولف بقوله وإلى وجد وما فائدة إلى آخره قول البعض الجمع
بالتكوين يجعلني بل هو كما بينا جلي

وصفة تنفيذ عن المكان فالجمع الاستغناء بالمكان
يعني أن صفة التنفيذ صفة تعلقية زائدة على ما تقدم توجب للقادر
استغناءه عن المكان وما يجعلني ضعف هذا القول إذ الدليل على
تعلق هذه الصفة مع الاستغناء عن المكان بعد النفي لا يكون معقولا
ولا عقلا

للسمع قال الشيخ بالبديهة كذا الواقفة وبعض المعتزلة
كرأي الأشعري أو صفة أبي هاشم وألزم الجبائي وجه الجنب
قلت بقول الأشعري والله يلزم الأول بل الواقفة وصف
ورد هذا قول إلى المعلوم بواضح البرهان والمعلوم

الوزن

والوقف اولى بغير نقل الطاهر فالغرض منها التعميم الفائدة
ما ورد في القرآن او السنة مما يوهم ظاهره مستحيلا في حقه تعالى كقوله
لما خلقت بيدي ونحوه فاياه ظاهره المستحيل يجب الجزم بنفيه ونفي ما يستلزمه
عن الله تعالى فهو عام اختلف بعض ذلك فذهب الشيخ ابو الحسن الى تأويل
بعض ذلك على صفات له تناسبه وتعلق زايدة على ما تقدم واتقدم حقيقتها
وانبوتها بالعقل وانما النقل ورد بذكرها وسمعنا اسماها صفات سمعية
فانبت ان استواء صفة زايدة على ما مر وكذا اليدان والوجه والعينان
وذكر ابن فورك ما حكى عن الشيخ ان الوجه هو الحق قول ثان قال وقال
الشيخ ابو اسحاق والسلمي وقال القفال والشيخ هو موجود والبقاء
منا يأتي قول الشيخ صفتان نفسيتان كقوله باليدين وقال وهو ما يبقى
البعض وذهب امام الحرمين وكثير الى تأويل هذه الاقوال كلها ورد ما الى
ما علم من الصفات السبع او الثمان فالبقاء نفسي والذي يصح عندنا
حمل اليدين على القدرة وحمل العينين على البصر وحمل الوجه على الوجود
صح منه وتقل غير واحد عن ائمة السلف وجوب ذلك لظواهر
الواردة وصرف معناها الى الله تعالى بعد الجزم بنفي المحال عنه جل وعلا
قوله والزم العيني وصف الجنب قال العيني وموسى الكريم
التلمساني اي ما نقلناه عنه هو قول المؤلف وما سيأتي المعلوم منه
الوقف البيت وقد اثبت بعض الاشعرية لله تعالى صفات وزاد ما ذكر
من صفات التعلق وسماها صفات سمعية وهي مثل قول الوجه واليدين
وزعم ان ذا راجع الى صفات زايدة وهو ضعيف اذا يتضح ذا الذي
قلناه فيما ذكر الوجه الى الوجود او الى اخر وضعف تعلق واليدان الى
يدي القدرة والنعمة والعينان صفات زايدة مجرد محتمل بعيد ومسافة
يوجب ان يثبت الجنب صفة لقوله تعالى على ما في لفظ جنب الله